وزارة التعليـــــم العالـــــي والبحـــث العلمـــــي
جامعــة الشادلـــي بن جديـــد – الطارف –
UNIVERSITE CHADLI BRNDJEDID – EL-Tarf-
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Économiques. Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....
قسـم: العلوم الاقتصـــادية

السنة ألجامعية: 2021-2022

مذكـرة مقدمة في اطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنميـــة القطـــاع الفلاحـــي لولاية الطـــارف

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف/
د . نـــوري سميحـــة

من إعداد الطالبتين:
- غســـول كلثـــوم
- بلقـــاسمي عبيـــر

ملخـــص

تهدف الدراسة إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية القطاع الفلاحي لولاية الطارف حيث تم التطرق إلى الإشكالية حول الدور الحقيقي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الفلاحية وما مدى تقييم الإستراتيجية الوطنية التي اتبعتها الجزائر لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الطارف؟ مع الإشارة إلى دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل هدا النوع من المؤسسات الناشطة في قطاع الفلاحة. وهدا باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية عامة و التنمية الفلاحية خاصة ويتعين علينا الإحاطة بجميع المشاكل التي تواجهها والتي من أهمها مشكلة التمويل والمرافقة من قبل الهيئات الداعمة لها, حيث أنه من الضروري الاهتمام بتقنيات التمويل الحديثة والتي من بينها قرض الإيجار, رأس مال المخاطر, عقد تحويل الفاتورة و السوق المالية, وكذا الوقوف على مدى فعالية الهيئات والآليات التي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل دعم إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها, أن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الفلاحية تكمن في توفير مناصب شغل وارتفاع مساهمتها في القيمة المضافة واستقطاب الاستثمار لكنها في المقابل تواجه صعوبات في الحصول على تمويل بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة رأسمال المقترض من البنوك, شدة المنافسة,حيث تعد عائق لإنشاء واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويجب إزالتها لفسح المجال لها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, القطاع الفلاحي, التنمية الفلاحية.

Résume

L'étude vise le rôle des petites et moyennes entreprises dans la réalisation du développement du secteur agricole dans l'État d'El Tarf, où le problème a été abordé sur le rôle réel joué par les petites et moyennes entreprises dans la réalisation du développement agricole, et quel est le rôle degré d'évaluation de la stratégie nationale que l'Algérie a suivie pour soutenir et promouvoir les petites et moyennes entreprises dans l'Etat d'El Tarf ? En référence au rôle de l'Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat dans le financement de ce type d'entreprise active dans le secteur agricole.

C'est en considérant que les petites et moyennes entreprises sont le principal moteur du développement économique en général et du développement agricole en particulier, et il faut prendre acte de tous les problèmes auxquels elles sont confrontées, dont le plus important est celui du financement et de l'accompagnement par leurs organismes de soutien, car il est nécessaire de prêter attention aux techniques de financement modernes, y compris le crédit-bail, le chef de l'argent du risque, le contrat de transfert de facture et le marché financier, ainsi qu'un examen de l'efficacité des organismes et des mécanismes mis en place par l'Etat algérien pour soutenir la création et le financement des petites et moyennes entreprises.

L'étude a trouvé un ensemble de résultats, dont le plus important est que l'importance des petites et moyennes entreprises dans le soutien au développement agricole réside dans la création d'emplois et leur forte contribution à la valeur ajoutée et à l'attraction des investissements, mais en retour, elles rencontrent des difficultés à obtenir des financements en plus du coût élevé des capitaux empruntés auprès des banques, l'intensité de la concurrence C'est un obstacle à la création et à la pérennité des petites et moyennes entreprises et doit être éliminé pour leur faire place.

Mots clés : petites et moyennes entreprises, secteur agricole, développement agricole .

الإهداء

أهـــــدي ثمرة هذا العمل المتواضـــــع

إلى الوالديـــــن الكريمين

إلى إخواتـــــي وصديقاتي

وإلـــــى زوجي

إلى كل من أحب في الله

بلقاسمي عبير

3DLAT.COM

الإهداء

أهـــــدي ثمرة هذا العمل المتواضـــــع

إلى الوالديـــــن الكريمين

إلى إخواتـــــي وأزاوجهم وأولادهم وبناتهم

وصديقاتي ورفقات دربي

وإلـــــى زوجي وعائلته

إلى كل من أحب في الله

غسـول كلثوم

3DLAT.COM

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام
هذا العمل وانعم علينا بالعقل والعلم
وأكرمنا بالتقوى وأمدنا بالعزيمة والإرادة
نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام الى
الاستاذة المشرفة الدكتورة نور سميحـــة
لقبول الاشراف على هذه المذكرة
وعلى نصحائها وملاحظاتها القيمة وتوجيهاتها الدائمة
كل الشكر لأساتذتنا الكرام الذين رافقونا
طيلة مشوارنا الدراسي
وساهموا في تنمية مواهبنا في مجال العلم
الشكر المسبق لأعضاء اللجنة الموقرة
حفظ الله الجميع وجزاهم خير الجزاء
نسأل الله ان يزيدنا علما وينفعنا بما علمنا
وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

rawpixel
3DLAT.COM

قائمة الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم (3–01)	نسبة توزيع اليد العاملة حسب القطاعات 2021	68
شكل رقم (3–02)	نسبة توزيع الثروة الحيوانية لولاية الطارف سنة 2021	71
شكل رقم (3–03)	هيكل تنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	78

قائمة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-01)	الهيكل المالي لصيغة التمويل الثنائي	26
الجدول رقم (1-02)	الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي الخاص بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة	29
الجدول رقم (1-03)	قيمة التخفيض في سعر الفائدة في إطار الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	29
الجدول رقم (2-01)	إجمالي القروض الفلاحية خلال (2000-2017)	53
الجدول رقم (2-02)	منتجات التأمين القطاع الفلاحي	54
الجدول رقم (2-03)	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي (2000-2017)	59
الجدول رقم (2-04)	مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر (2000-2017)	60
الجدول رقم (2-05)	تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة (2012-2016)	61
الجدول رقم (3-01)	التنظيم الإداري لولاية الطارف	67
الجدول رقم (3-02)	المساحة الفلاحية الكلية لولاية الطارف	69
الجدول رقم (3-03)	توزيع الأراضي الفلاحية المستعملة لكل دائرة في ولاية الطارف	70
الجدول رقم (3-04)	تطور الإنتاج الحيواني في ولاية الطارف خلال (2016-2021)	72
الجدول رقم (3-05)	أهم منتجات البستنة لولاية الطارف(2016-2021)	73
الجدول رقم (3-06)	تطور أهم منتجات الزراعة المثمرة لولاية الطارف(2016-2020)	74
الجدول رقم (3-07)	مبلغ تكلفة الاستثمار لا يتجاوز 5 ملايين دج (تمويل ثلاثي)	80
الجدول رقم (3-08)	مبلغ تكلفة الاستثمار يتجاوز 5 ملايين دج ولا يتعدى 10ملايين دج	80
الجدول رقم (3-09)	مبلغ تكلفة الاستثمار لا يتجاوز 5 ملايين دج (تمويل ثنائي)	80
الجدول رقم (3-10)	مبلغ تكلفة الاستثمار يتجاوز 5 ملايين دج ولا يتجاوز 10 ملايين دج	81
الجدول رقم (3-11)	توزيع اليد العاملة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب اختصاص النشاط لولاية الطارف سنة 2021	87
الجدول رقم (3-12)	حصيلة الملفات المدروسة من قبل لجنة الانتقاء وتمويل المشاريع لسنة 2017-2021	88
الجدول رقم (3-13)	توزيع عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية خلال سنة 2021	89

الفهـرس

المحتوى	الصفحة
ملخص	I
Résume	II
اهداء	**أ – ب**
شكر وعرفان	**ج**
قائمة الاشكال	i
قائمة الجداول	ii
فهرس المحتويات	iii – v
المقدمـــة	01- 06
الفصل الأول: عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	08
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	09
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	09
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكال تصنيفها	10
الفرع الاول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
الفرع الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الثالث: أهمية واهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
الفرع الاول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها	15
المطلب الاول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
الفرع الاول: مصادر التمويل التقليدية	15
الفرع الثاني: مصادر التمويل المتخصصة(الحديثة)	18
الفرع الثالث: التمويل عن طريق صيغ التمويل الإسلامية	19
المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
المطلب الثالث: التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	25
المطلب الاول: الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	25
المطلب الثاني: أهداف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	32
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: التنمية الفلاحية وواقع القطاع الفلاحي الجزائري	
تمهيد	38
المبحث الاول: التنمية الفلاحية في الجزائر	39
المطلب الاول: مقومات التنمية الفلاحية	39
الفرع الاول: تعريف التنمية الفلاحية	39
الفرع الثاني: أهداف التنمية الفلاحية	39
المطلب الثاني: امكانيات التنمية الفلاحية في الجزائر	40
المطلب الثالث: العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر	44
المبحث الثاني: أليات دعم القطاع الفلاحي في الجزائر	46
المطلب الاول: برامج تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر	46
الفرع الاول: أشكال التنمية الفلاحية	46
الفرع الثاني: صناديق الخاصة بالدعم الفلاحي منذ سنة 2000	46
المطلب الثاني: برامج تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر	49
الفرع الاول: تعريف التمويل الفلاحي وانواعه	49
الفرع الثاني: البنك المانح للتمويل الفلاحي	50
المطلب الثالث: منتجات تامين القطاع الفلاحي	53
المبحث الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني والعوامل الواجب توافرها لنجاح الاصلاحات	55
المطلب الاول: عرض وتحليل البرامج التنموية الفلاحية في 2001-2019	55
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني	58
الفرع الاول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي	58
الفرع الثاني: مساهمة القطاع الفلاحة في التشغيل	60
الفرع الثالث: مساهمة قطاع الفلاحة في ترقية التجارة الخارجية	61
المطلب الثالث: اصلاحات القطاع الفلاحي في الجزائر	61
خلاصة الفصل	64

الفصل الثالث:دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية في دعم القطاع الفلاحي لولاية الطارف	
تمهيد	66
المبحث الاول: مكانة الفلاحة في ولاية الطارف	67
المطلب الاول: المكانة الفلاحية للولاية	67
الفرع الاول: الموقع الجغرافي للولاية	67
الفرع الثاني: التقسيم الاداري للولاية	67
الفرع الثالث: توزيع اليد العاملة حسب القطاع لسنة 2021	68
المطلب الثاني: احصائيات ودليل الفلاحة لولاية الطارف	69
الفرع الاول: الثروة الطبيعية	69
الفرع الثاني: الثروة الحيوانية لولاية الطارف	71
المطلب الثالث: المنتوج الفلاحي لولاية الطارف	71
الفرع الاول: المنتوج الحيواني	71
الفرع الثاني: المنتوج النباتي	73
المبحث الثاني: أهمية و دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الفلاحية	76
المطلب الاول: نشأة و مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	76
الفرع الاول: نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	76
الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية	76
المطلب الثاني: تقديم هيكل فرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	77
الفرع الاول: فرع المحل الوطني للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية	77
المطلب الثالث: شروط التأهيل واشكال التمويل	79
الفرع الاول: شروط التأهيل للوكالة	79
الفرع الثاني: اشكال التمويل ومستوياته	79
المطلب الثالث: مسار دراسة المشروع في الوكالة	82
المبحث الثالث: دور الوكالة في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	87
المطلب الاول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب الشغل حسب قطاع النشاط لسنة 2021	87
المطلب الثاني: تطور تمويل المشاريع المدروسة والممولة من قبل الوكالة ودورها في توفير مناصب الشغل من سنة 2017الى غاية2021	88
الفرع الاول: حصيلة الملفات المدروسة من قبل لجنة الانتقاء و تمويل المشاريع من سنة 2017الى غاية 2021	88

الفرع الثاني: توزيع عدد المشاريع الفلاحية الممولة من طرف الوكالة الوطنية	89
المطلب الثالث: مشكلات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية الطارف	90
خلاصة الفصل	91
خاتمة	95 - 93
قائمة المراجع	99 -97
قائمة الملاحق	104 -101

المقدمـــة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخيل النمو الاقتصادي, كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين الدول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهده المؤسسات والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والدولي.

الأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع أساسا لقدراتها المتعددة فهي تعمل على تلبية الحاجيات الاستهلاكية المحلية وتمثل المستوعب الأساسي للعمالة واستقطاب اليد العاملة والحد من البطالة، بالإضافة إلى أنها تزيد من روح المنافسة بين المؤسسات وبالتالي تحسين المنتوج المحلي، كل هدا جعل البلدان المتقدمة تعمل المناخ المناسب والضروري لنمو هدا القطاع وازدهاره.

تعتبر التنمية الفلاحية إحدى المحاور الأساسية للتنمية الاقتصادية الشاملة التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, والتي تمثل في الظروف الراهنة إحدى المهام الرئيسية لانشغالات الدولة بصفة عامة, والمصالح المعنية بصفة خاصة، فقد أن الأوان أن تأخذ مكانتها في التخطيط الاقتصادي الفعلي للأمة، بالنظر لدور هده العملية في تحقيق الإنماء الاقتصادي الشامل وتعزيز الاستقلال السياسي، وأصبح الاختيار اليوم في البحث عن مصادر بديلة للدخل، وخصوصا المتسمة منها بالاستمرارية والدوام، أمرا ضروريا كالنشاط الفلاحي.

التنمية الفلاحية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وأهدافها تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية فهي تهدف إلى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة.

والجزائر كباقي الدول انتهجت نفس الاتجاه، حيث أعطت أهمية بالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الداعمة للتنمية الفلاحية باعتبارها قطاع استراتيجي في ظل الإمكانيات والمقومات والثروات التي تزخر بها، وذلك من خلال وضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تنظم عملية إنشاء هدا النوع من المؤسسات، وخلق العديد من الهياكل والآليات التي تدعم وتشجع نموها وتطورها.

❖ إشكالية الدراسة

ومن هدا المنطلق يمكن صياغة اشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ماهو الدور الحقيقي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الفلاحية، وفيما تتمثل الإستراتيجية الوطنية التي اتبعتها الدولة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

ولإبراز معالم الإشكالية الرئيسية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل المشاكل و الصعوبات التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

2- هل يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تساهم في تحقيق التنمية الفلاحية؟

3- ماهي مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

4-ما مدى فعالية الدعم المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي لولاية الطارف من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية؟

نظرا لأهمية هذا الموضوع ورغم الصعوبات التي تكتنفه نحاول في هذه الدراسة التوصل إلى نتائج وإجابات لهده التساؤلات وإعطاء اقتراحات موضوعية وانتقاد ما يمكن انتقاده في هذا المجال.

❖ **الفرضيات البحث:**

توجيها لهذا البحث حاولنا صياغة الفرضيات على الشكل التالي:

1- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات عديدة يجب أولا محاولة إزالتها لفسح المجال لهاته المؤسسات لتتمكن من لعب دورها التنموي بشكل أفضل. و تتمثل في صعوبة الحصول على تمويل وارتفاع تكلفة رأس المال المقترض من البنك, ارتفاع الضرائب و شدة المنافسة في ظل التفتح الاقتصادي.

2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم التنمية الفلاحية والتخطيط المستقبلي نابع من دورها في توظيف وارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة علاوة على حجم الاستثمارات المرتبطة بها.

3- تتعد الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية فهناك العديد من الهيئات التي تسهر على التمويل و المرافقة اللازمين لإنشاء و استمرار هده المؤسسات كالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ....الخ

4- رغم كل الجهود المبذولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالطارف المتمثلة في تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الفلاحة الا ان نجاح المؤسسة يبقى مرهون على تسيير صاحب المشروع.

❖ **أهمية الدراسة**

تتبع أهمية بحثنا مما يلي:

1-أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد, خاصة وأنها تمتاز بقدرتها الكبيرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهها النشاط الاقتصادي, عكس الهياكل الضخمة, وهي قضية تعني باهتمام واسع من قبل السياسيين، المفكرين والباحثين، حتى الهيئات والمنظمات الدولية.

2-عمل السلطات العمومية على توفير الظروف الضرورية لتعزيز مكانة القطاع الخاص والزيادة من فعاليته في مجال التصدير، وذلك في إطار التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري, إذ أصبح هدا القطاع يحتل الصدارة في الساحة الاقتصادية.

❖ **أهداف الدراسة:**

1-محاولة إبراز الدور الكبير الذي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعبه في تحقيق التنمية الفلاحية لولاية الطارف.

2-بيان أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لإنعاش القطاع الفلاحي.

3-إبراز ما يمكن أن يحققه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جانب التشغيل، والقضاء على البطالة.

❖ **حدود الدراسة:**

1-الحدود المكانية: سنركز في دراستنا هده على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الفلاحية, حيث ستتم الدراسة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية الطارف. بالإضافة إلى مديرية البرمجة.

الحدود الزمنية: تم اختيار الفترة من (2016-2021), ونعتقد انها فترة كافية من اجل الحصول على معلومات تمكننا من تحليل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

❖ **أسباب اختيار الموضوع**

هناك عدة دوافع كانت وراء اختيار هدا الموضوع، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي

الأسباب الذاتية:

-تتمثل في الميول الشخصي والرغبة في دراسة هدا الموضوع.

-موضوع حديث لم يتم التطرق له من قبل من حيث دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الفلاحية.

- تزامن الفترة الحالية مع تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقضاء على البطالة.

الأسباب الموضوعية:

-إثراء مجال البحث في المواضيع ذات الصلة بمجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الفلاحية.

- أهمية الموضوع نظرا لحداثته.

❖ **المنهج المتبع في الدراسة**

تماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة وتبعا لمتطلبات هدا العمل البحثي, وقصد الإلمام بجوانب الدراسة واختبار الفرضيات الموضوعة, فقد تعددت المناهج المتبعة في معالجة هدا الموضوع.

حيث تم إتباع المنهج الوصفي عند عرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك التنمية الفلاحية وأهميتها من الجانب النظري, بالإضافة إلى المنهج التحليلي لدراسة الحالة التي اعتمدنا عليها في الجانب التطبيقي, باختيار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية, وباستخدام مجموعة من الأدوات المنهجية كالمعلومات والإحصائيات المتوفرة على المذكرات وكذا المقدمة من طرف الوكالة الوطنية للفترة الممتدة ما بين (2017-2021).

❖ **صعوبات الدراسة:**

كأي بحث علمي واجه انجاز هدا العمل المتواضع بعض الصعوبات يمكن إيجازها فيما يلي:

- قلة المراجع التي تدرس هدا الموضوع، خاصة المتعلقة بالقطاع الفلاحي، والتنمية الفلاحية.

– نقص الإحصائيات.

–قلة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المتعلقة بالقطاع الفلاحي.

❖ **أدوات الدراسة:**

تم الاعتماد في انجاز هده الدراسة على مجموعة من البرامج التي تتعلق بالجانب النظري والتطبيقي، وتتمثل في:

– الكتب أطروحات دكتوراه، رسائل ماجيستر، المجلات، والملتقيات والمؤتمرات.

– الجريدة الرسمية للجزائر.

–التقارير السنوية للوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية.

❖ **الدراسات السابقة:**

بعد الاطلاع على عدد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الدراسة للإثراء المعرفي والوقوف على مقدار تطور الظاهرة المراد دراستها, فانه يمكن إبراز أهم هده الدراسات كما يلي:

الدراسة الاولى: عليان نبيلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند اولحاج، البويرة, 2014–2015 .

تهدف هده الدراسة توضيح مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية على حد سواء بالإضافة إلى محاولة إبراز الدور التنموي الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بيان أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لإنعاش هدا القطاع, وتحديد أهم النتائج التنموية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الدراسة الثانية: بن مبروك نبيلة، تفعيل دور الموارد البشرية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة ميدانية),أطروحة دكتوراه، تخصص التحقيقات الاقتصادية الكبرى وسير الآراء، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر 3, 2016–2017

تهدف هده الدراسة إلى إبراز أهمية تفعيل الموارد البشرية ودورها في تحقيق التنمية بالإضافة إلى تسليط الضوء على ما حققته الجزائر في مجال تفعيل الموارد البشرية، وكذلك إلقاء الضوء حول الموارد البشرية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الدراسة الثالثة: لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر–دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000–2016, أطروحة دكتوراه, تخصص دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم تسيير، جامعة غرداية, 2018–2019

تهدف هده الدراسة إلى إبراز مكانة القطاع الفلاحي في برامج التنمية الوطنية في الجزائر بالإضافة إلى تحليل واقع سياسات الدعم الحكومي في الجزائر ومدى فعاليتها, وكذلك تحليل العلاقة بين سياسة الدعم و الإنتاج الفلاحي ومحاولة قياس أثر سياسات الدعم في تمويل القطاع الفلاحي في ولايتي ام البواقي وخنشلة، التعرف على العلاقة بين الدعم والانتاج الفلاحي في الجزائر ومشكلة تمويل الفلاحة في الجزائر.

❖ **تقسيمات الدراسة**

للتمكن من الوصول لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وللإجابة على مختلف التساؤلات التي تم طرحها في نطاق إشكالية الدراسة، تم تقسيم هدا العمل البحثي إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول تم فيه تقديم مدخل نظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث حيث تم في المبحث الأول مقومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها، أما في المبحث الثالث فقد تم فيه التطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أما في الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى التنمية الفلاحية وواقع القطاع الفلاحي الجزائري دراسة نظرية، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث حيث المبحث الأول عبارة عن أساسيات حول التنمية الفلاحية، أما المبحث الثاني فقد تم فيه تناول آليات دعم القطاع الفلاحي في الجزائر، كما تم التطرق إلى مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني والعوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات ضمن المبحث الثالث.

الفصل الثالث تم تخصيصه لدراسة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية الطارف , حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تم في المبحث الأول التطرق إلى مكانة الفلاحة في ولاية الطارف، فيما تم في البحث الثاني التطرق إلى أهمية ودور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أما في المبحث الثالث فقد تم تخصيصه للحديث عن دور الوكالة في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للولاية.

وفي الأخير تنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن اختبار للفرضيات، وأهم النتائج التي توصل إليها ومختلف التوصيات.

الفصل الأول

عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

يعد موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه خاصة منذ نهاية القرن العشرين،باعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فهي تؤدي دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاء حيويا لخلق فرص العمل فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية ينبغي اهتمام بها أكثر فأكثر لذا فان معظم دول العالم أصبحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تؤديه هده المؤسسات, ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة و تحديث الاقتصاد و الاستقرار الاجتماعي.

وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة، فهي أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية, خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد، نظرا لما تعاني منه الدول من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها, وحاجاتها المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل للتقليل من حجم البطالة، ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا السياق فان معظم الدول النامية عملت على تطوير هذا القطاع لما له من دور فعال في بناء نسيج اقتصادي متكامل.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رغم الصعوبات التي تواجه وضع تعريف دقيق وشامل لهدا القطاع, فان اغلب الدراسات والبحوث التي تمت في هدا الشأن, وأيضا اغلب المؤلفين الدين تطرقوا لهدا الموضوع ركزوا إلى تحديد ماهية هده المؤسسات، بالاعتماد على مختلف التصنيفات والتعاريف وإبراز أهمية وأهداف هده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أصبح من الصعب إيجاد تعريف موحد لهدا النوع من المؤسسات إذ يختلف من دولة إلى أخرى ، اعتماد على عدة معايير من بينها معياري عدد العمال أو رأس المال فما يبدو مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بلد متطور قد يكون مصنف كمؤسسة كبيرة في بلد تام والعكس صحيح وفيا يلي أهم تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أولا: تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قانون المنشاة الصغيرة على انها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبيرة، و تعتبر مؤسسة صغيرة او متوسطة كل مؤسسة تشغل اقل من 500 عامل. (هالم، 2016-2017، صفحة 26)

ولقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتجديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هده المؤسسات كما يلي: (الياس و بوسف، 2006، صفحة 398)

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1-5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5- 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250عامل أو اقل.

ثانيا: تعريف ألمانيا

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها المؤسسة التي يعمل فيها اقل من 500 عامل. (هالم، 2016-2017، صفحة 27)

ثالثا: تعريف بلدان جنوب شرق أسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الدراسة الحديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بلدان جنوب شرق أسيا باستخدام تصنيف بروتش وهيمنز، وهي من التصنيفات الشهيرة التي تعتمد على معيار عدد العمالة، حيث صنف المنشات الصغيرة على أربع نواحي: (برجي، 2015-2016، صفحة 80).

من 1 إلى 10 عمال ..... مؤسسات عائلية وحرفية.

من 10 إلى 49 عامل ..... مؤسسات صغيرة

من 49 إلى 99 عامل ..... مؤسسات متوسطة

أكثر من 1000 عامل..... مؤسسات كبيرة

رابعا: التعريف المشرع الجزائري

1- تعرف بغض النظر عن طبيعتها القانونية أنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي:

- تشغل من 1 الى 250 عامل.
- لا يتجاوز رقم أعمالها ملياريين دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

2- مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا, ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون وملياريين دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.

3- مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا, ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

4- مؤسسة تشغل من عامل واحد إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار, وبهدف زيادة التوضيح نلخص في الجدول التالي:

انطلاقا من هدا التعريف، نستنتج أن الجزائر استندت في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعايير الكمية والمتمثلة في العمالة, رقم الأعمال والإيرادات السنوية، كما اعتمدت على المعيار النوعي والمتمثل في الاستقلالية. (واضح، 2016-2017، صفحة 68)

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكال تصنيفها

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أشكال، وهدا بسبب تنوع المجالات والأنشطة التي تعمل من خلالها وفيها هده المؤسسات، كما أنها تتميز بعدة خصائص يمكن تلخيصها كما يلي:

الفرع الاول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص يمكن ذكرها فيما يلي: (بن دعاس، 17-09-2021، الصفحات 4-5)

أولا: خاصية سهولة التأسيس

يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يكن يملك مؤهلات علمية، أن يقيم مشروع خاصا به، ذلك أن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة يكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة، لأنها تحتاج رؤوس أموال صغيرة، بالإضافة لبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها.

ثانيا: الاستقلالية في الإدارة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نمط الملكية الفردية أو العائلية، ويترتب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية، مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، هدا ما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة.

ثالثا: سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي

يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وبمستوى تعقيد أقل مما هو عليه في المؤسسات الكبيرة, لذلك تتسم فيها الإدارة بالمرونة والسهولة في اتخاذ القرار.

رابعا: المرونة الكبيرة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها, تتجسد في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجها، مثلا هده المؤسسات تستطيع التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته بسرعة، ويمكن إرجاع هده الخاصية إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل عدد قليل من العمال، يجعلها تمتلك تنظيم بسيط مما يساعدها على سرعة التكيف.

خامسا: مركز للتدريب الذاتي

إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين بها، وذلك جزاء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهدا ما يساعدهم على اكتساب المزيد من المعلومات والمعرفة وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويوسع نطاق فرص العمل المتاحة.

سادسا: القدرة على جذب المدخرات

لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع, سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة, وذلك لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة هدا المشروع، وهدا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظرا لضعف قطاعها المصرفي في تقديم التمويل اللازم. (نبيل، 2007، صفحة 86)

سابعا: التجديد والإبداع

تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة, والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هده المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهدا ناتج على حرص أصحاب هده المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالإرباح.

ثامنا: تلبية طلبات المستهلكين

فالمؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم من خلال التعبير عن أذواقهم و أرائهم و ترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هده المؤسسات، فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد و تحقيق الإشباع النفسي .

الفرع الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تلخيص أهم الأشكال التي يمكن أن تكون عليها المؤسسات المتوسطة والصغيرة فيما يلي: (مشري، 2011-2010، صفحة 12)

أولا:تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس توجهها:تصنف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على حسب توجهها إلى:

1-المؤسسات العائلية (المنزلية)

ويكون مكان إقامتها أو نشأتها المنزل, حيث تستخدم الأيدي العاملة العائلية وتنشأ بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتوجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة.

2-المؤسسات التقليدية

يقترب أسلوب تنظيمها من النوع الأول لكونها تستخدم العمل العائلي في إنتاج منتجات تقليدية أو منتجات نصف مصنعة, لفائدة المصانع التي ترتبط معها من خلال عقد تجاري، وتتميز عن المؤسسات العائلية بكونها قادرة عن الاستعانة بالعامل الأجير وتتميز كذلك باستقلاليتها عن المنزل بمكان مستقل.

3-المؤسسة المتطورة والشبه متطورة

تتميز هده المؤسسات بكونها تستخدم فنون وأساليب الإنتاج الحديث سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية التكنولوجيا المستخدمة أو المنتجات التي يتم صنعها بطريقة عصرية ومنظمة للمعايير والمقاييس العالمية.

ثانيا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس طبيعة الإنتاج.

يمكن لنا أن نصنف المؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال هدا المعيار إلى: (مشري، 2011-2010، الصفحات 13-14)

1-مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية

ويرتكز نشاط هده المؤسسات على التصنيع وبالتحديد تصنيع المنتجات الغذائية تمويل المنتجات الفلاحة. منتجات الجلود والأحذية والنسيج, الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته. ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتوجات لكونها تعتمد على المواد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

2-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة

ويركز هدا النوع من المؤسسات على تمويل المعادن, المؤسسات الميكانيكية والكهربائية. صناعة مواد البناء. المحاجر والمناجم. ويعود التركيز على مثل هده الصناعات بسبب الطلب المحلي على هده المنتوجات خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

3-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

إن أهم ما يميز هده المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال وهو مالا ينطبق على المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولا على خصائصها وإمكانياتها لذلك نجد أن مجال تدخل هده المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة, وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة في البلدان النامية.

ثالثا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس تنظيم العمل

1-المؤسسات غير المصنعة:

تتميز ببساطة تنظيم العمل واستخدام الأساليب والتجهيزات البسيطة والتقليدية في العمل والتسيير.

2-المؤسسات مصنعة:

يجتمع ضمن هده المؤسسات كل من المصانع المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمصانع الكبيرة وتتميز على المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير.

3-المؤسسات المقاولة:

وهي نوع من الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداهما للأخرى مهام معينة تطبق وفق شروط محددة وعادة ما تكون المؤسسة الموكلة كبيرة والموكل لها صغير.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كثير من الدول التي تولي أهمية قصوى لهدا النوع من المؤسسات حتى أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يقدم كل سنة تقريرا إلى الكونغرس عن حالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة للجزائر فإنها تولي أهمية كبيرة لمثل هده المؤسسات والدليل على ذلك ما يلي:

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

اولا:إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 1993.

ثانيا: إنشاء مؤسسات مالية و الوكالات مختصة لإعانة الشباب البطال على إنشاء مثل هده المؤسسات.

ثالثا:إن أهمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة تتوقف على الدور الذي يمكن أن تقوم به من خلال المراحل المختلفة للتنمية الصناعية, وهو ما يتوقف بدوره على مدى قوة عرض العمل و رأس المال في المراحل الأولى للتنمية الصناعية حيث يتوافر عرض العمل، بينما يتصف رأس المال بالندرة النسبية.

رابعا: قدرة هده المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات و أذواق المستهلكين.

خامسا: تتسم المؤسسات الصناعية و الحرفية الصغيرة بسهولة التأسيس نظرا لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة إضافة إلى قدرتها على الإنتاج و العمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة وبالتالي فأنها تساهم في توفير المزيد من فرص العمل.

سادسا: قدرة هده المؤسسات على التكيف مع الأوضاع و الظروف المحلية التي قد لا تتوافر فيها في بعض الأحيان مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبء على ميزانية الدولة.

سابعا: تتخصص بعض هده المؤسسات في الأنشطة أو العمليات الإنتاجية أو الخدمية التي قد تحجم عن القيام بها المؤسسات الكبيرة العاملة في نفس النشاط.

ثامنا: إن انتشار طريقة الإنتاج على دفعات لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة ساهم في انتشار هده المؤسسات لتقوم بأداء هده الأعمال.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نشاطها إلى تحقيق الأهداف التالية: (سماح، 2014-2015، صفحة 19)

اولا: ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل, وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

ثانيا: استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، وبالتالي تحقيق استجابة سريعة للمطالب الاجتماعية.

ثالثا: إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

رابعا: أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية ما يجعلها إحدى أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

خامسا: تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية من تجسيد أفكارها الاستثمارية على ارض الواقع.

سادسا: تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

سابعا: تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

ثامنا: يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تسترك في استخدام نفس المدخلات.

المبحث الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عوامل نجاحها

إن أهم القرارات المالية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة هو اختيار التمويل الملائم لها, ولهذا وجب التعرف أولا على مختلف مصادر التمويل المتاحة أما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,و تختلف المعايير التي تعتمد من اجل التفرقة بين مصادر التمويل المختلفة, فهناك من يفرق بينها بحسب الزمن, حيث نكون أمام مصادر تمويل قصيرة الأجل, مصادر متوسطة الأجل و مصادر طويلة الأجل, وهناك من يميز بينها أساليب التمويل من حيث مصدرها, فإنما تكون داخلية ناتجة عن نشاط المؤسسة, و إما خارجية تحصلت عليها المؤسسة من مصادر خارجية.

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من خلال هدا المطلب سوف نقسم مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحسب طبيعتها ومدى تطبيقها من مختلف المؤسسات التمويلية و كذا مدى تخصصها في توفير نوع تمويلي محدد أو شمولية نشاطها, وطبقا لذلك نقسم مصادر التمويل إلى مصادر تمويل تقليدية, مصادر متخصصة و صيغ تمويل إسلامية

الفرع الأول: مصادر التمويل التقليدية

ويقصد بها صيغ التمويل المعروفة و المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي يمكن الحصول عليها من جهات غير متخصصة في تمويل محدد ويمكن تصنيفها إلى: مصادر داخلية و مصادر خارجية. (كاسر و شوقي، 2000، صفحة 43)

أولا: مصادر التمويل الداخلية

وتعرف كذلك "بالتمويل الذاتي", وتعني كل الأموال التي استطاع مالك المؤسسة توفيرها من خلال مسيرته وتلك التي يدخرها من إيرادات أخرى ناتجة عن عمل المؤسسة في حد ذاتها, وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

أ- الادخارات الشخصية: وهي التمويل المقدم من صاحب المشروع نفسه سواء في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة للتوسع أو لزيادة رأس المال العامل حيث يعزز عندها صاحب المشروع الأموال المقدمة للمشروع بأموال إضافية جديدة لم تكن أصلا داخلة في أصول المشروع بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة المشروع الذي يملكه, وتعتمد نسبة عالية من المشروعات الصغيرة على هدا النوع من التمويل, ولابد من التنويه إلى أن دخول هده المدخرات إلى العمل يحولها من مدخرات مجمدة إلى استثمارات منتجة. (فايز جمعة و عبد الستار، 2006، صفحة 62)

ب-الشركاء و حملة الأسهم : يمكن الحصول على المبالغ لتمويل رأس المال المؤسسة عن طريق المشاركة أو عدد من الشركاء, أو عن طريق تحويل المشروع إلى شركة و إصدار الأسهم, إذ يمكن عن طريق المشاركة توفير مبالغ اكبر إما عن طريق الشركاء أو الاقتراض بسبب مشاركة المشاركين في ضمان المبالغ التي يتم اقتراضها من الغير. (طالبي، 2010-2011، صفحة 24)

جـ- أقساط الاهتلاكات والمؤونات: ويمكن تعريف أقساط الاهتلاك بأنها عبارة عن توزيع ثمن شراء أصل طويل الأجل على عمره الإنتاجي المتوقع, فالاهتلاك عبارة عن طريقة تهدف إلى توزيع تكلفة الأصول الثابتة على الحياة الإنتاجية أو على

أساس الطاقة الإنتاجية, و تخصيص الاهتلاك يسمح بإعادة تمويل استثمارات المؤسسات لأنه يعتبر موردا ماليا, أما بالنسبة للمؤونات فهي تكون من اجل معرفة تدني الأصول غير الاهتلاكية, وتستعمل كذلك كاحتياطات لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها المؤسسة, وتخصيص المؤونات يساهم في تكوين أموال من اجل تغطية التكاليف أو النقص في عناصر التكاليف. (فايز جمعة و عبد الستار، 2006، صفحة 197)

د- الاحتياطات و الأرباح المحتجزة: تعتبر الأرباح المحتجزة من أهم المصادر الداخلية للتمويل حيث تقوم الشركات بتمويل جزء كبير من احتياجاتها المالية بواسطة الأرباح المحققة, فالأرباح التي تحققها الشركة يمكن الاحتفاظ لغرض إعادة استثمارها أو توزيعها بين المساهمين أو الاحتفاظ بجزء منها وتوزيع الباقي كأرباح على الملاك.

هـ- المخزون والحسابات المدينة: يعتبر المخزون احد الموارد الداخلية للتمويل, و الذي ينبغي تحليله بعناية و مراقبته, فمن الممكن أن نجد نسبة عالية من المخزونات الزائدة عن حاجة المشروع الفعلية, فقد تطلب المؤسسة مواد رغم وجودها في المخزن و لهدا لابد من مراقبة المخزون و التخلص من الفوائض التي يحويها وتحويلها إلى نقدية لاستخدامها في الأغراض الأخرى اللازمة للمشروع, وعندها يكون المشروع قد استخدم أموالا داخلية كانت معطلة دون فائدة. كما أن الحسابات المدينة و خاصة بطيئة التسديد أو المشكوك فيها, تشكل مصدرا هاما للأموال, إذ انه وعند قيام المشروعات الصغيرة تحتاج إلى تقديم تسهيلات ائتمانية , فمن المرجح أن جزءا كبيرا من رأسمالها يكون محتجزا في حسابات بطيئة التسديد أو مشكوك فيها, ولذالك من الضروري القيام بحملة جادة لتحصيل جميع الحسابات المستحقة و غير المدفوعة و تبني سياسة لرقابة التسهيلات الائتمانية. (فايز جمعة و عبد الستار، 2006، صفحة 197)

و- الموجودات المعطلة و النفقات العالية: يمكن توفير بعض الأموال ببيع جزء من الموجودات الثابتة الفائضة عن حاجة المشروع, مثل بعض التجهيزات و المعدات غير المستخدمة أو قطعة ارض لا تحتاجها المؤسسة.ومن مصادر الحصول على التمويل من الداخل مراقبة النفقات بفعالية اكبر و هدا بانتهاج ثلاثة خطوات أساسية: (طالبي، 2010-2011، صفحة 25)

- مراقبة مصروفات صاحب المشروع بحيث تتلاءم مع احتياجات العمل ويمكن تخفيضها عندما تدعو الحاجة إلى مزيد من رأس المال.
- يمكن تحويل بعض وسائل انجاز العمليات التقليدية إلى وسائل اقل تكلفة مثل التحول من الخدمة الشخصية إلى الخدمة الذاتية.
- إجراء رقابة شديدة على الرواتب و الإيجارات و الدعاية وغيرها, وضمان العوائد المربحة من كل بند من بنود الإنفاق.

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية

وهي الأموال المتوفرة لدى الأشخاص و المؤسسات المالية والتي يجرى تهيئتها ومنحها على شكل قروض لمن يرغب في استخدامها. وتتمثل المصادر الخارجية فيما يلي:

ا–الاقتراض من الأهل و الأقارب: وهؤلاء يمثلون مصدرا شائعا للاقتراض, تتميز هده القروض بكونها غالبا ما تتوفر بشروط ميسرة وبدون إجراءات معقدة, فعادة ما يقدم هؤلاء التمويل دون طلب الضمانات الكبيرة بسبب العلاقة الشخصية مع مالك المشروع, وفي معظم الأحيان تكون هده القروض بدون فوائد محددة سلفا وغير محددة المدة بشكل دقيق. (طالبي، 2010-2011، صفحة 25)

ب–الاقتراض من البنوك التجارية: تعتبر البنوك التجارية المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم القروض اللازمة لها لمجابهة احتياجاتها التمويلية, على انه يوجد بنوك متخصصة في تمويل هدا النوع من المؤسسات حتى البنوك الأخرى توجد بها فروع متخصصة لهدا الغرض.

وتمنح هده البنوك قروضا محددة ولمدة زمنية قصيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة, ولكن المبلغ قد يكون كبيرا نوعا ما ويمكن إعادة تجديد القرض إذا ما برهن العمل على نجاحه, حيث يتم منح قروض بمبالغ اكبر ولفترة زمنية أطول, واغلب هده القروض يتم منحها اعتمادا على ضخامة موجودات المشروع, والتي تعتبر كضمان للقرض, كما أن البنوك يمكن أن تمنح قروضا بدون ضمانات اعتمادا على القدرات الإدارية للشخص وسمعته التجارية الجيدة.و تتنوع أشكال القروض الممنوحة من طرف البنوك حيث يمكن تصنيفها إلى:

- **قروض لتمويل الاستغلال:** قي تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال...الخ
- **قروض لتمويل الاستثمار:** وتتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات و التجهيزات وما إلى ذلك....

ج–الاقتراض من السوق غير الرسمي : ينتشر هدا المصدر التمويلي بشكل واضح في الدول النامية, ويأتي سوق الإقراض غير الرسمي من حيث الأهمية في تمويل الصناعات الصغيرة في البلدان النامية في المرتبة الثانية وربما الأولى أحيانا, وتنشا الحاجة إلى هدا السوق بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية أو المستمدة من الأقارب أو الأصدقاء في ظروف معينة, فيلجا أصحاب المنشات الصغيرة والمتوسطة إلى هدا السوق خاصة عندما تنخفض السيولة النقدية لديهم أو عند استهداف التوسع في حجم النشاط الإنتاجي. (طالبي، 2010-2011، صفحة 24)

د–التمويل عن طريق الشركات الكبيرة: هناك العديد من الشركات الكبيرة التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وتقدم لها الخبرات الفنية و التسويقية اللازمة, وان كان الدافع الرئيسي وراء ذلك هو الاستثمار المربح فان هناك بعض من الشركات الكبيرة التي تسعى للدخول في المشروع الصغير لضمان توريد منتجاته لها كأحد المداخلات المطلوبة في العملية الإنتاجية الخاصة بها.

هـ–التمويل من السوق المالي: وينقسم هدا النوع من التمويل إلى تمويل بالأسهم أي زيادة حقوق الملكية وتمويل بالسندات وهو نوع من الاقتراض.

- **تمويل بالأسهم:** حيث تستطيع المشروعات الصغيرة أن تطرح أسهمها في البورصة, وفي هده الحالة يتمكن المشروع من الحصول على تمويل اللازم وكذا تحقيق أرباحا رأسمالية نتيجة لبيع الأسهم بأسعار مرتفعة.

-**التمويل بالسندات** : يقصد به لجوء المؤسسة إلى طرح سندات مباشرة للجمهور, ويعتبر ذلك اقتراض لان حامل السندات ليس مساهما في رأس المال, وان يعتبر مقرضا لان المؤسسة تتعهد برد قيمة السند مضافا إليه فائدة ثابتة عند تاريخ الاستحقاق وتلجا المؤسسات إلى هدا النوع عندما تعاني من عجز مالي ولا ترغب في زيادة المساهمين.

الفرع الثاني: مصادر التمويل المتخصصة(الحديثة):

بالإضافة إلى مصادر التمويل التقليدية التي سبقت الإشارة إليها في الفرع السابق, ظهرت بعض أوجه التمويل الحديثة التي أصبحت تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغرض الحد من بعض المخاطر التي كانت تواجهها,وسيتم التفصيل في بعض هده الصيغ والإشارة باختصار للبعض الآخر فيما يلي : (طالبي، 2010-2011، صفحة 30)

أولا: قروض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

وهي المؤسسات التي تقيمها الدولة أو الجهات المعنية بدعم الأعمال الصغيرة لمساعدة هده الأعمال, ويتميز هدا المصدر بأنه يوفر قروض ميسرة بشروط تشجيعية, لذلك على العامل الصغير الاستفادة من هدا المصدر للإقراض, ومن مأخذ القروض المتحصل عليها من الهيئات الحكومية المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن مبلغ القرض الممنوح من طرفها غالبا ما كوم مبلغ محدود, قد لا يكفي لتغطية احتياجات العمل مما يستلزم الاقتراض من مصادر أخرى. ومن أمثلة الهيئات الحكومية التي تقدم قروضا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يلي:

- إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية.
- هيئات الدعم والتمويل في الجزائر مثل وكالة دعم تشغيل الشباب, ووكالة دعم وترقية الاستثمار.

ثانيا: التمويل عن طريق رأس مال المخاطر

رأس مال المخاطر هو تقنية أو أسلوب لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة مؤسسات تدعى مؤسسات رأس المال المخاطر, بحيث لا تقوم هده التقنية على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي, بل تقوم على أساس المشاركة, حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه, وبذلك فهو يخاطر بأمواله , ولهدا نرى بأنها تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجديدة التوسعية التي تواجه صعوبات في هدا المجال. (طالبي، 2010-2011، صفحة 31)

ا- إجراءات تطبيق التمويل عن طريق شركات راش مال المخاطر: ويتم ذلك حسب المراحل التالية:

-**المرحلة الأولى:** وتقوم فيها شركة رأس مال المخاطر بتجميع الموارد المالية, وهنا تظهر قدرة الفريق المكون لهده الشركة ومهارته في جمع الموارد واجتذاب المستثمرين, وبعدها تأتي مرحلة البحث الذي يتمثل هدفها في إثارة ملفات الترشح التي تقدم من طرف المشروعات الطالبة لهدا النوع من التمويل.

-**المرحلة الثانية**: وهي مرحلة مكملة للأولى بحيث يتم تصنيف ملفات الترشح بحسب درجة المصداقية وذلك بإجراء اختبار معمق للملفات لاختيار المناسب منها لتصل شركة رأس مال المخاطر إلى تحديد شكل أو كيفية تدخلها في المشروعات المستفيدة من التمويل والمساعدات الأخرى المتعلقة بتسويق المنتجات. وتسهيل العلاقات مع البنوك.

-**المرحلة الثالثة**: وفيها تقوم شركات رأس مال المخاطر في إطار ممارسة هدا النشاط التمويلي بإعادة بيع الاشتراكات للخروج من المشروعات الممولة لتعيد طرح اشتراكاتها في السوق التمويلي.

ثالثا: التمويل عن طريق تحويل عقد الفاتورة

تعتبر عملية شراء أو خصم الذمم أداة من أدوات التمويل, والتي تقوم من خلالها مؤسسة مالية متخصصة في هدا النشاط تسمى الفاكتور, أو إحدى البنوك التجارية التي تتوافر لديها هده الخدمة المصرفية بشراء حسابات أوراق القبض والعملاء الموجودة بحسابات المنشاة الصناعية أو التجارية والتي تتراوح مدة استحقاقها بين20 يوم و 120يوما, ومن هدا فان هده العملية تتيح للمنشاة الحصول على نقدية جاهزة ومستمرة دون الحاجة إلى انتظار تواريخ الاستحقاق وتحصيل ديونها من العملاء والمدينين, وقد نشا نظام الفاكتورينغ في انجلترا منذ أوائل القرن 19 وانتشر بين تجار المنسوجات البريطانيين الدين كان لهم نشاط كبير في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ا-أطراف عقد تحويل الفاتورة: تتطلب وجود ثلاثة أطراف تنشا بينها علاقة تجارية, والمتمثلة فيما يلي :

-**الطرف الأول**: وهو التاجر أو الصانع أو الموزع للسلعة, وهو الطرف الذي يكون في حوزته حسابات أوراق القبض والعملاء المدينة التي يبيعها للمؤسسة التمويلية المتخصصة.

-**الطرف الثاني**: وهو عميل الطرف الأول, أي الشخص الذي اشترى السلع من الطرف الأول, ولم يدفع ثمنها فورا, بل تعهد بتسديدها في اجل لاحق.

-**الطرف الثالث**: وهو عبارة عن مؤسسة مالية متخصصة أو تلك الإدارة المختصة في البنك التجاري الذي يعهد لها بهدا النشاط, و تسمى "الفاكتور".

رابعا: التمويل عن طريق الاستغلال الذكي لاختراعات وابتكارات المؤسسة

إن ما يلاحظ حاليا هو توجه جميع المؤسسات مهما كان حجمها إلى الاعتماد على الابتكار, ومع دخول اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية حيز التنفيذ في العديد من البلدان أصبح بإمكان المؤسسة الاستمرار في عملية الإبداع والابتكار لدورها الحاسم في ضمان بقاء المؤسسة وتطورها أو حتى إمكانية تحول بعضها إلى مؤسسات عالمية ذات الحجم الكبير.

الفرع الثالث : التمويل عن طريق صيغ التمويل الإسلامية

تعتبر صيغ التمويل الإسلامية مصدرا هاما لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بفضل الخصائص التي تتوفر عليها فضلا عن إتباعها قواعد الشريعة الإسلامية, والدي يتفق مع اعتقاداتها كمسلمين, (طالبي، 2010-2011، صفحة 40)

أولا: التمويل بالمرابحة

يقصد بالمرابحة تلك البيوع التي يزيد فيها سعر البيع لسلعة من السلع عن سعر شراء السلعة الأصلي لتحقيق الربح, وتكمن أهمية التمويل بالاصطناع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمكانية تطوير إشكال من التعاقد من الباطن الذي يضمن حركية اقتصادية محددة تؤدي إلى ارتباط التمويل بالإنتاج الحقيقي. وينقسم بيع المرابحة إلى قسمين:

ا-بيع المرابحة العادية

وهي التي تكون بين طرفين, هما البائع والمشتري, ويتمهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها ثم يعرضها بعد ذلك لبيع مرابحة بثمن وربح متفق عليه.

ب-بيع المرابحة المقترنة بالوعد

وتعرف كذلك بالمرابحة المركبة أو المرابحة للأمر بالشراء, وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف البائع, المشتري و البنك باعتباره تاجرا وسيطا بين البائع الأول و المشتري, والبنك لا يشتري السلع هنا إلا بعد تحديد المشتري لرغباته ووجود وعد مسبق بالشراء, ويستخدم أسلوب المرابحة المقترنة بالوعد في البنوك الإسلامية التي تقوم بشراء السلع حسب المواصفات التي يطلبها العميل ثم إعادة بيعها مرابحة للواعد بالشراء أي بثمنها الأول مع التكلفة المعتبرة بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه مسبقا بين الطرفين.

ثانيا: المشاركة

بموجب هده التقنية يقوم المصرف الإسلامي بتقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى منه أية فائدة محددة من قبل, وإنما يتفق مع هدا المتعامل مع هدا المتعامل على المشاركة في الناتج المحتمل, سواء كان ربحا أو خسارة, وكل ذلك وفق قواعد عادلة و أسس توزيعية متفق عليها في العقد ذاته,

ا-أنواع المشاركات في المصارف الإسلامية:

وتنقسم المشاركة الإسلامية إلى الأقسام الآتية :

- **المشاركة الدائمة:** وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون ان يتم تحديد اجل معين لانتهاء هده الشركة .
- **المشاركة المؤقتة:** وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة البنك في هدا المشروع في المستقبل.

ثالثا: المضاربة

هي عبارة عن عقد على شركة, بمال من احد الجانبين وعمل من الأخر, حيث تعبر عن اتفاق بين طرفين احدهما يقدم المال والأخر يبذل جهده وخبرته لتنمية هدا المال في مجالات استثمارية متاحة شرعا, على أن يشتركان في الربح الناتج

عن ذلك بحسب الاتفاق كالثلث و الربع و النصف, ويتحمل صاحب المال الخسارة إذا حصلت, والعامل يخسر جهده وتعبه ووقته.

-أنواع المضاربة: توجد العديد من التقسيمات للمضاربة الإسلامية نذكر منها

ا-التقسيم من حيث حدود تصرفات المضارب في المضاربة: حيث تنقسم إلى:

- **المضاربة المطلقة:** وهي تلك التي لا تتقيد بأي شرط ولا قيد مهما كان نوعه, زمان, مكان أو نشاط.
- **المضاربة المقيدة:** وهي تلك المضاربة التي تتقيد بشروط معينة سواء تعلقت تلك الشروط بزمان ومكان تنفيذ العقد أو بالنشاط الممول.

ب-التقسيم من حيث تعدد أطراف المضاربة: تنقسم إلى الأقسام التالية:

- **المضاربة الفردية:** وهي التي تكون فيها العلاقة ثنائية بين مضارب واحد, ورب مال واحد, وفي هدا النوع من المضاربة لا مجال للتعدد في العلاقات, فهي بعيدة عن واقع الاستثمار الذي يجري العمل به في البنوك الإسلامية.
- **المضاربة المشتركة** : وهي المضاربة التي تتعدد فيها العلاقة بين أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين, سواء كان التعدد من احد أطراف المضاربة أو من كليهما.

ج-التقسيم من حيث توقيت المحاسبة على الأرباح .وتنقسم إلى :

- **المضاربة المؤقتة:** وهي تلك التي تأخذ شكل الصفقات التجارية المرتبطة بأوقات معينة, فبمجرد أتمام الصفقة وقسمة ناتج العملية حسب الاتفاق, تصفى المضاربة وتنتهي.
- **المضاربة المستمرة:** وهي التي تأخذ صفة الديمومة والاستمرار, كما هو الحال للشراكة في تنفيذ مجموعة من الأعمال على سبيل المضاربة والتي تستمر لفترة قد تطول.

المطلب الثاني : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة عوامل لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها ما يلي:

أولا: مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار

وذلك في سرعة الاتصال بين قسمين التسويق والإنتاج لصغر حجم العملية مما يوفر للمؤسسة مرونة و سرعة اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد المتعلق بالكمية المنتجة النوعية المطلوبة وكدا تحديد أسعار البيع التي تتماشى مع متطلبات السوق فتكون هناك دراسة تنافسية خاصة (عليان، 2014-2015، صفحة 39) بالإنتاج و التوزيع.

ثانيا: قلة رأس المال المستثمر

إن من الأسباب و العوامل التي تؤدي إلى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير حيث أن من اجل إقامة مشروع صغير يكفي جمع الأموال المتوفرة لديهم من ادخاراتهم السابقة وذلك قصد إقامة

مؤسسة الإنتاج منتوج معين. (طاهر محسن، 2009، صفحة 37)

ثالثا: عوامل متعلقة بكفاءة الإدارة

في حالة كانت كفاءة الجهاز الإداري في المشروع جيدة فان المشروع سوف يحقق النجاح وتتمثل كفاءة الإدارة بكفاءة مهارة الكادر الإداري الذي يقوم على إدارة المشروع, (كاسر و شوقي، ادارة المشروعات الصغيرة من الالف الى الياء، 2000، صفحة 46) وهده الكفاءة تتحدد بالعناصر التالية:

- قدرة الإدارة على التجاوب والتأقلم مع التغيير في بيئة المشروع الداخلية و الخارجية.
- قدرة الإدارة في إحداث التغيير لصالح المشروع وإحداث التطور.
- قدرة الإدارة في توفير الموارد المناسبة وخاصة اليد العاملة الجاهزة للمشروع
- قدرة الإدارة على التخطيط والتنظيم ومراقبة سير العمل وتطوير العمليات.

رابعا: توفير العمالة المتخصصة الفنية اللازمة للعمليات الإنتاجية والصيانة

وهدا العنصر هام جدا في مجال المشروعات الصغيرة لأنها تميل إلى استخدام العنصر البشري بشكل اكبر من اعتمادها على الآلات, لان هده المشروعات بدأت بالمصنوعات اليدوية مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة النقوش والحفر على المعادن من خلال العمالة الماهرة في هدا المجال وعلى الرغم من أن بعض هده الصناعات التي كانت تعتمد أكثر على العمل اليدوي فإنها بدأت في إدخال المكينة على هده الصناعات لزيادة الإنتاج إلا أن هناك بعض الحرف و المصنوعات اليدوية يفضلون العمل و الفن اليدوي.

خامسا:مواقع المصانع المنتجة ومدى قربها من الأسواق

هدا العامل أيضا هام لنجاح واستمرارية الصناعات سواء الصغيرة أو الكبيرة الحجم أيضا فالموقع القريب من المواد الخام و الأسواق لأغراض التوزيع والقرب من الأجهزة الحكومية والبنوك (بقدر الإمكان) يجعل من المصنع موقعا متميزا ويقلل كلفة النقل والتسويق والتوزيع ولكن يشترط أن يكون هدا الموقع لا يلوث الجو أو البيئة المحيطة به.

سادسا: توافر التمويل لدى أصحاب المشروعات والمصانع الصغيرة

هذا العامل يعتبر من أهم العوامل مقارنة بالعوامل الأخرى حيث أن عدم توافر التمويل قد يقف عثرة أمام نمو الصناعات الصغيرة حيث أن الأموال هامة لتطوير و التحديث في الآلات والتكنولوجيا المستخدمة وتوفير كل متطلبات هده المصانع طول فترة تشغيلها ودفع مستحقاتها. (عليان، 2014-2015، صفحة 41)

سابعا: توافر نظام معلومات قومي ومتكامل على المؤسسات صغيرة الحجم

وهدا النظام يجب توفيره لكل المستثمرين سواء القدامى أو الجدد والدين يدخلون السوق لأول مرة بحيث يتم تعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة والتي يمكن استثمار أموالهم فيها, وأي معلومات أخرى قد تفيدهم في تكملة إجراءات تكوين

مصنع جديد , وتوفير كافة المعلومات عن قطاع الصناعات صغيرة الحجم في المجتمع, بحيث يكون نظام المعلومات هدا احد مقومات نجاح الصناعات صغيرة الحجم.

المطلب الثالث : التحديات المستقبلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من العشرين في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا فما يشهده العالم من متغيرات في التكنولوجيا والاتصال و المنافسة سيؤدي إلى حدوث تعديلات جذرية على توجهات منظمات الأعمال خاصة التي تنشط في المحيط العربي والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من اجل البقاء والاستمرارية.

أولا: عالمية التجارة

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية, والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995, التي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والانجاز في السلع و الخدمات, مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي , وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة اشتراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل, وهدا ما يضر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال توسيع دائرة المنافسة. (عليان، 2014-2015، الصفحات 48-49)

ثانيا: ثورة المعلومات والتكنولوجيا

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة, والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة وعليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد, حيث أنها أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيلة ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هده الأسواق بشكل كبير وتغيير شكل الملكيات وتشجيع الاندماجات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكسها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن. (محمد ا.، 2005، صفحة 33)

ثالثا: عالمية الاتصال

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات هدا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا, وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في

بيئة عالمية شديدة التنافس فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده في نفس اللحظة يطرح جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية, أو من خلال شبكات الانترنت.

رابعا: التنمية المستدامة

لقد أصبح التلوث من اخطر التحديات التي تواجه الشركات, إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد, ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية, واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد, وكذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من اجل تفادي تراكم النفايات والبقايا التي تبث علميا أنها تؤثر على البيئة. (محمد ا.، 2005، صفحة 33)

خامسا: القدرة التنافسية للمؤسسات

إذ أن أكثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمتعا بالامتيازات هي تلك القادرة على تحقيق الزيادة التكنولوجية في مجالها. وبالتالي القادرة على التفاوض من أجل الحصول على أسعار أعلى لمنتجاتها ومن جهة أخرى تجبر المنافسة في التكلفة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مواصلة خفض أرباحها و أجورها ومعايير عمالتها لكي تظل في نطاق المنافسة.

ولقد بدأت الممارسات التصنيعية الجيدة الالتزام بالمواصفات ومعايير الجودة تكتسب أهمية مما يستلزم وجود قوة عاملة متعددة المهارات ولديها محفزات عالية على طول سلسلة القيمة, ويعني ذلك ضمنا زيادة الحواجز المفروضة على دخول الأسواق بالنسبة لمعظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى العالم تزداد هده الحواجز بالتأكيد في حالة الدول النامية والأقل تقدما.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تبنت الجزائر منذ بداية التسعينات برنامج الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية, وبذلك أولت اهتماما بالغا نحو ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, كما لجأت الدولة الجزائرية إلى آليات مستحدثة من خلال أجهزة مختلفة و هيئات دعم و مرافقة هده المؤسسات في جميع المراحل لتحقيق الاستثمار و النمو.

المطلب الأول: الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اعتمدت الجزائر في تدعيم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة على مجموعة من الهياكل و الهيئات التي تسعى من خلالها إلى إصلاح الاختلالات والمشاكل التي تقلل من كفاءة وفعالية هده المؤسسات في الاقتصاد الوطني, ومن أهم هده الهياكل والهيئات نجد: (واضح، 2016-2017، الصفحات 96-97)

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

هي هيئة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة ويتولى متابعة الأنشطة العملية لهده الوكالة السيد المكلف بالتشغيل, وهي تسعى إلى دعم الشباب وإعطاء فرصة إنشاء مؤسسات مصغرة لهؤلاء الشباب, وتتضمن فروع جهوية ومحلية على الصعيد الوطني, قد أنشئت هده الوكالة سنة 1996 .

ا-أشكال الاستثمار لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يتعلق جهاز المؤسسة المصغرة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بشكلين من الاستثمار:

- **استثمار الإنشاء:** يتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف أصحاب مشاريع مؤهلين.
- **استثمار التوسيع:** يتمثل في الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة المصغرة بعد استيفاء مرحلة الاستغلال لاستثمار الإنشاء.

ب- التركيبات المالية

يتكون جهاز المؤسسة المصغرة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من صيغتين للتركيبة المالية بالنسبة لاستثمارات الإنشاء و التوسيع:

- **التركيب الثنائي** :في هده الصيغة تكمل المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفقا لما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1-01): الهيكل المالي لصيغة التمويل التالي:

قيمة الاستثمار (دج)	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
اقل من 2000000	75%	25%
مابين 2000001 الى 10000000	80%	20%

المصدر: (واضح، 2016-2017، صفحة 97)

- **التمويل الثلاثي:** في هده الصيغة تكمل المساهمة الشخصية الشباب أصحاب المشاريع بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية, وبقرض بنكي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة.

ج-صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع

حيث يتكفل الصندوق بالمهام التالية:

- ضمان القروض المصرفية الممنوحة لأصحاب المشاريع بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في حدود 70بالمئة من مبالغ الديون المستحقة.
- يكمل ضمان الصندوق تلك الضمانات المقدمة من طرف صاحب المشروع إلى البنك في شكل ضمانات عينية أو شخصية.

ثانيا:وكالة ترقية ودعم الاستثمارات والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار

تتمثل مهام وكالة ترقية ودعم الاستثمارات و الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار فيما يلي:

ا-وكالة ترقية و دعم الاستثمارات : وتقوم وكالة ترقية الاستثمار بأداء المهام التالية:

- متابعة الاستثمارات و ترقيتها.
- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات.
- تقديم التسهيلات و الإعفاءات الجمركية المتعلقة باستيراد وسائل الإنتاج والمواد الأولية.
- المتابعة والمراقبة الدائمة للاستثمارات لضمان إتمامها وفق الشروط والمواصفات المحددة.

ب-الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار:

تعتبر هده الأخيرة مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, و تهدف أساسا إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات إلى 30يوما, بدلا من 60يوما في وكالة ترقية ودعم الاستثمارات.

من خلال دور الوكالة نلاحظ أنها تتولى تسهيل الاستثمار في الجزائر أما دورها في التمويل فلا يتعدى التحفيزات الممنوحة, أي أن المصاريف الجبائية والشبه جبائية والإدارية والتي تقوم من المفروض أن تدفعها المؤسسة تقوم الوكالة بدفعها نيابة عنها وتتمثل التحفيزات الممنوحة في ما يلي:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من رسم نقل الملكية لكل الأصول العقارية .

ثالثا:الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر:

ا–الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والبنوك للمستثمرين وهي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى وزير التشغيل الإشراف العملي عليها, ويسر الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام وهي تهتم ب:

- إدارة و تسيير القروض التي تمنح للمواطنين ذوي الدخل الضعيف ومنعدمي الدخل والتي تكون في حدود 50000دج ولا يزيد عن 4000000دج
- تسديد القروض الممنوحة بين سنة و 5 سنوات
- إقامة العلاقات المالية مع البنوك و المؤسسات المالية من اجل توفير التمويل المناسب للمشاريع.
- إبرام الاتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات من اجل الإعلام و التحسس والنوعية والمرافقة للمستفيدين من القروض المصغرة.
- تقديم قروض بدون فوائد والاستشارات والإعلانات للمستفيدين بمساعدة من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

ب–صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر

يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي,ويتكفل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة كما يلي :

- ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية لأصحاب المشاريع الحاصلين على الإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- تغطية الديون المستحقة و فوائدها بناء على طلب من البنوك و المؤسسات المالية وذلك في حالة تعثر المشاريع أو عدم نجاحها في حدود 85 بالمائة من قيمة القرض.
- تسير دفع الاشتراكات من المستفيدين من القرض المصغر و المؤسسات المالية.

رابعا: لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية ووكالة التنمية الاجتماعية:

ا–لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية :

أنشئت هده اللجان سنة 1994, وهي لجان ذات طابع محلي مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي و المواقع المخصصة لإقامة المشاريع, و تقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ب–وكالة التنمية الاجتماعية:

هي هيكل حكومي مزود بقانون خاص يكفل له استقلالية إدارية ومالية لضمان تسيير مرن و شفاف للشبكة الاجتماعية و البرامج الموجهة للفئات المحرومة, و يكمن الهدف الرئيسي للوكالة في محاربة الفقر و البطالة والإقصاء الاجتماعي. تتولى وكالة التنمية الاجتماعية القيام بالمهام التالية:

- ترقية و اختيار وتمويل(بصفة كلية أو جزئية) عن طريق الإعانة أو وسيلة ملائمة أخرى.
- طلب و جمع المساعدات المالية و الهبات و الإعانات الضرورية لتجسيد مهمتها الاجتماعية.
- وضع شراكة مثمرة مع المجتمع المدني باشتراك الحركة الجمعوية في القيام بمهماتها.
- إنشاء علاقات تعاون مع المؤسسات الأجنبية.

خامسا:الصندوق الوطني للتامين عن البطالة ودوره في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

بتاريخ 2004/01/03 تم تكليف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بالمساهمة في تمويل إحداث النشاطات من طرف الصندوق إلى أصحاب المشاريع فيما يلي:

- تقديم قروض بدون فائدة تتغير حسب تكلفة الاستثمار.
- تحمل جزء من نسب الفائدة المطبقة على القروض المصرفية والتي اختلف حسب طبيعة النشاط ومنطقة إقامة النشاط.
- منح امتيازات جبائية عند مرحلة انجاز الاستثمار.
- الاستفادة من الضمانات المقدمة من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار للبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35و 50 سنة.

ا– أشكال الدعم المالي المقدم من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة:

يمنح الصندوق الوطني للتامين عن البطالة في إطار جهازه الجديد الخاص بإنشاء المؤسسات المصغرة من طرف البطالين البالغين من العمر ما بين 35 و 50 سنة ضمن صيغة التمويل الثلاثي (المساهمة الشخصية, القرض البنكي, قرض بدون فائدة يمنح من طرف الصندوق) وفقا لما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (1–02): الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي الخاص بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	القرض بدون فائدة	
	م. خاصة	م. أخرى		م. خاصة	م. أخرى
اقل من أو يساوي 2000000	%05	%05	%70	25%	%25
ما بين 2000001 و 5000000	%08	%10	%70	%22	%20

المصدر: (واضح، **2016–2017**، صفحة **107**)

كما يمنح الصندوق الوطني للتامين عن البطالة دعما ماليا غير مباشر, يتحمل جزء من أسعار الفائدة المطبقة على القروض التي يحصل عليها أصحاب المشاريع, وفقا لمعطيات الجدول التالي :

جدول رقم (1–03) : قيمة التخفيض في سعر الفائدة في إطار الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

القطاعات/ المناطق	المنطقة الخاصة	المناطق الأخرى
قطاع الفلاحة والصيد البحري و الري	%90	%75
قطاعات أخرى	%75	%50

المصدر: (واضح، 2016-2017، صفحة 107)

ب–صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار للبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر 35–50 سنة:

يهدف هدا الصندوق أساسا إلى ضمان القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية للبطالين ذوي المشاريع المنخرطين في الصندوق البالغين من العمر ما بين 35 و 50 سنة, و هدا في حدود 70 % من قيمة الديون المستحقة على أصحاب المشاريع في حالة عدم قدرتها على التسديد.

وبهذا يكون تأسيس صندوق الكفالة المشتركة لضمان إخطار قروض الاستثمار للبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35–50 سنة آلية أخرى تسعى للتقليل من تلك المشكلات المتعلقة بالضمانات المشروطة من طرف البنوك و التي غالبا لا تكون متوفرة عند أصحاب المشاريع.

سادسا:بورصات المناولة و الشراكة و صناديق الدعم

ا–بورصات المناولة و الشراكة

وهي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشاؤها عام 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها:

- إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل مستوى لطاقات المناولة.

- ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية,
- تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات.
- المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان المناولة.
- تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض.
- بناء الربط و التكامل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة.

ب: صناديق الدعم

تساهم الدولة عبر مختلف المستويات بتقديم الدعم للمؤسسات الاقتصادية بأشكال مختلفة و ضمن قطاعات و أنشطة متعددة عبر العديد من صناديق الدعم, ومن بين أهم تلك الصناديق نذكر:

- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب
- الصندوق الوطني لتطوير و التنمية الفلاحية
- الصندوق الوطني لتطوير الصيد و تربية المائيات
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

سابعا:صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

في 2002/7/11 تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, ويعتبر هدا الصندوق أول أداة مالية متخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات و المتمثل في تلك الضمانات المطلوبة من طرف البنوك للحصول على القروض البنكية.

ا-آلية عمل نظام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يمكن تلخيص مراحل الحصول على الضمان من صندوق ضمان القروض للمؤسسات كما يلي:

- تقوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بطلب قرض من المؤسسة المالية(البنك) ثم تطلب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من الصندوق ضمان القرض البنكي المتحصل عليه,في حالة القبول يقوم الصندوق بتقديم شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسة المالية.
- تدفع المؤسسة المستفيدة من الضمان علاوة سنوية تدفع خلال مدة القرض.في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد القرض البنكي في آجال الاستحقاق, يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها سابقا.

ثامنا: صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

الصندوق عبارة عن شركة ذات أسهم يهدف إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغية تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع و الخدمات المتعلقة باقتناء تجهيزات المؤسسة أو توسيعها أو تجديدها.

ويستفيد من ضمان صندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة و القروض الخاصة بالنشاطات التجارية, وكذا القروض الموجهة للاستهلاك.

تاسعا:الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بغية الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار القانون التوجيهي لترقيتها قامت بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 03 ماي 2005 .

ا–مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

- تجسيد و متابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ومتابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- جمع و استغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- التنسيق بين الهيئات المعنية بين مختلف برامج التأهيل لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- مرافقة المؤسسات في مسار تنافسيتها وتحديثها لطرق الإنتاج.
- توفير قاعدة من البيانات و الإحصاءات المتنوعة التي يمكن أن يستفاد منها في تطوير مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة وغيرها إلى جانب الاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم النصح و المساعدة.
- ترقية و إدماج الابتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني: أهداف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن تلخيص أهداف برنامج تأهيل المؤسسات ما يلي:

أولا:على المستوى الكلي :

–عصرنه المحيط الصناعي بما يتناسب: يمكن تلخيص توجهات أهداف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الكلي, هو البحث عن مصادر القدرة التنافسية وهدا من خلال النقاط التالية:

- إعداد سياسات صناعية تكون أساسا لبرامج الدعم و الحث, وهدا طبعا بالتعاون مع الأقسام القطاعية الأخرى مع الأخذ بالحسبان الفرص المتاحة من القدرات الوطنية و الدولية.

- وضع قيد التنفيذ آليات و توجيهات تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية الخوض في العمليات الاقتصادية على المستوى القطاعي و الجزئي. (غقال، 2016-2017، الصفحات 98-99)
- وضع قيد التنفيذ برنامجا تحسيسيا و اتصاليا من اجل جعل تسهيل عملية تأهيل المؤسسات الصناعية و جعلها مفهومة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين مع الإشارة بوضوح إلى الممثلين ووسائل المتوفرة للمؤسسات.

ثانيا: على المستوى القطاعي

إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرهونا بمدى قوة و قدرة هياكل الأطراف المساهمة في تقديم الدعم عند التنفيذ من اجل ضمان و ترقية و تطوير صناعة تنافسية قوية, من هدا المنطلق نجد بان هدف برنامج التأهيل على هدا المستوى هو تدعيم إمكانات الهيئات المساعدة للمؤسسة بما يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المؤسسات.

ثالثا: على المستوى الجزئي

تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات :يعتبر برنامج التأهيل عن مجموعة الإجراءات التي تخص تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية لهدا فان أهداف برنامج التأهيل على هدا المستوى تتجسد في دلك المسار الذي يعمل على إجراء تحسين دائم يسمح للمؤسسة بتشخيص و تحليل أهم النقائص أو الصعوبات التي تعبر عن نقاط قوة و ضعف المؤسسة.

لذلك برنامج التأهيل هو مسار تحسين دائم و إجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة و بهدا لا يعتبر هدا البرنامج بمثابة إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية, بل على هده الأخيرة المبادرة بالانخراط في هدا البرنامج أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص استراتيجي عام. وبعدها يمكن للدولة مساعدة هده المؤسسة و يتم التشخيص الاستراتيجي العام من خلال دراسة محيط المؤسسة و معرفة نقاط قوتها و ضعفها و الفرص و المخاطر التي تمكنها من اختيار إستراتيجية مناسبة لمواجهة المنافسة. (غقال، 2016-2017)

وبالتالي فان برنامج التأهيل يختلف عن سياسات ترقية الاستثمارات أو انقاد المؤسسات التي تعيش في وضعية صعبة,.

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف طبيعتها القانونية والمكانية جملة من التحديات والصعوبات التي تعيق أدائها الجيد لعملها' فضلا عن جملة من المشاكل والعراقيل التي تتخبط فيها, تفرضها عليها بيئتها الداخلية و الخارجية وهدا ما سنحاول توضيحه من خلال هدا المطلب. (بن مبروك، 2016-2017، صفحة 59)

أولا:المعوقات الخاصة بالبيئة الخارجية للمؤسسة: تتمثل المعوقات الخاصة بالبيئة الخارجية فيما يلي:

ا-التمويل

يعتبر مشكل التمويل من اكبر العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, وهدا لقلة الإمكانيات المالية المتوفرة لديها من جهة, وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية من جهة أخرى,حيث تعتبر هده الأخيرة عملية

إقراض هده المؤسسات محفوفة بالمخاطر, لان الدولة الجزائرية فتحت باب الإقراض لكل شخص أراد أن يستثمر, دون التدخل في خصوصياته, فان الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي السياسي عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة, فان الواقع يشير إلى اصطدام كل هده التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

- نقص المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسات كالإعفاءات والامتيازات.
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض, رغم أن الأصل في القرض الإشهار.
- نقص في البنوك المتخصصة في التمويل,رغم وجود البعض منها. لكن ذات مساهمات محدودة بسبب عدم الاستقلالية في الصلاحيات.
- كثرة الشروط و الإجراءات للاستفادة من القروض البنكية, واستغراق التحويلات المالية لوقت طويل.
- ارتفاع تكاليف التمويل بالإضافة إلى الضمانات المبالغ فيها أحيانا, يحدان من مرونة التمويل.
- تقديم البنك لصيغ تمويلية لإرجاع القرض عادة ما تحرج أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, خاصة إذا كانت انطلاقة العمل الرسمي متأخرة جدا بسبب طول إجراءات منح القرض لمزاولة النشاط. (بن مبروك، 2016-2017)

ب-العقار الصناعي

تجتمع عدة أسباب تحول دون تحرر سوق العقار في الجزائر هي:

- التحيز في مجال تمليك أو كراء العقار لصالح القطاع العام, وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية.
- أغلبية العقارات الاستثمارية غير مستعملة فهي تبقى حكرا لمؤسسات عمومية مفلسة, أو أملاك خواص يحتفظون بها من اجل المضاربة.
- التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين المناطق الحضارية والنائية, يصعب من عملية الحصول على عقار لإقامتها, خاصة في المناطق الحضارية المعروفة بالكثافة السكانية, وباستغلال المساحات الصالحة للزراعة, الأمر الذي يقلل من مساحة الأراضي الزراعية.

ج-الإجراءات الإدارية

وهي تتعلق بالعوائق الإجرائية وما يتميز به المحيط الإداري من إجراءات طويلة ترهق كاهل صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة, فالمدة التي تستغرقها الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء المؤسسة تصل حدود 20يوما, فضلا عن عدم وجود استقرار في تطبيق القوانين والتشريعات التي تحكم و تنظم سير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (بن مبروك، 2016-2017)

د-التسويق

تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجانب التسويقي من صعوبة الحصول على الآلات, ومن نقص التزود بالخدمات الضرورية, الأمر الذي يسبب تعطيلا في الإنتاج, وتوقفات عديدة لبعض المؤسسات التي يتطلب نشاطها مواد

أولية غير موجودة محليا, في حين تلجا أخرى لاستيرادها رغم تكاليفها المرتفعة, أو تخوض فكرة البحث عن شريك, هدا من جهة, ومن جهة أخرى تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم وجود مؤسسات مختصة لتسويق ما فتصطدم بمنافسة المنتجات الأجنبية, بسبب التدفق الغير منتظم للسلع المستوردة, نتيجة عدم القيام بالبحوث التسويقية للتعرف على الأسواق وطبيعة المنافسة.

ثانيا:المعوقات الخاصة بالبيئة الداخلية للمؤسسة والمرتبطة بالموارد البشرية

حيث تختص هده الأخيرة المحاور الآتية: (بن مبروك، 2016-2017، صفحة 61)

ا-الإجراءات التنفيذية

تعد هده الأخيرة من ابرز المشاكل التي تعانيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, وهي تتعلق بممارسة الإدارة التشغيلية الفاعلة, فبحكم أن ملكية المؤسسة تكون فردية أو عائلية فهي تتميز بالانغلاق في المشاركة مع الآخرين, فيكون العمل حسب قدراتهم, بالإضافة إلى المبالغة في التعيينات وتحديد المكافآت ,فضلا عن المزج بين العمل والشؤون العائلية, الأمر الذي يهدد وجود و كذا نمو المؤسسة وتوسعها الذي يتطلب المزيد من اللامركزية في اتخاذ القرارات.

ب-الموارد البشرية

إن عدم وجود الموارد البشرية الفنية المدربة والمؤهلة من المشاكل الأساسية التي تقف حاجزا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, للتألق وإعطاء المزيد من الأفكار والإبداعات, نظرا للتكاليف التي يتطلبها تدريبها, إلا أن هده الأخيرة مجبرة على توظيف موارد غير ماهرة, مع تحمل أعباء تدريبها أثناء العمل, وبمجرد إتقانهم للعمل تبدأ مخاوف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باحتمال هروب هده الأخيرة, والتحاقها بالمؤسسات الكبرى للمزايا المقدم.

ج-الثقافة التسييرية

اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنماط تسييرية لا تتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي, فنجد عدة مؤسسات تعاني من نقص في الثقافة التسييرية, والروح المقاولاتية, فنجد البعض مثلا لا يفرق بين الحساب البنكي الشخصي للمسير المالك وحساب المؤسسة, مما ينجر عنه الخلط بين النفقات المنزلية وتلك الخاصة بالمؤسسة, فضلا عن غياب الوعي المحاسبي الذي يدفع للجوء إلى مكاتب محاسبية خارجية, وهدا ما يؤدي إلى زيادة النفقات, هدا من جهة, ومن جهة أخرى عدم كفاية حاضنات الأعمال التي توفر البنية التحتية والبيئة النموذجية والرعاية الأمثل لهده المؤسسات.

د-دراسات الجدوى المرتبطة بضعف الموارد البشرية

تفتقر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى دراسات جدوى اقتصادية لمعرفة خصائص وقدرات هده الأخيرة بصورة جيدة, وغياب التعاون وتبادل المعلومات بين مراكز البحث والجامعات, فضلا عن انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة,

مما يجعل نظام المعلومات ضعيف لا يساعدها على التنمية و التطوير, ولا المقدرة على مواجهة المنافسة, والتنبؤ بالتغيرات التي تلحق بمحيطها, الأمر الذي يفسر إفلاس العديد منها.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليلنا لمجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عدد من بلدان العالم، ظهر لنا بوضوح الغموض الذي ما يزال يكتنف تعريفها، فإعطاء تعريف لهده المؤسسات يعتبر عنصرا هاما لوضع برامج وسياسات الدعم لها، والتي يجب أن تعد وفقا لظروف كل دولة تبعا للأهداف التي تصبو لتحقيقها وحسب إمكانياتها، ورغم اختلاف هده التعاريف حسب ظروف كل بلد إلا أنه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الأعمال التي تمارس نشاطاتها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية, وقد تشمل عدد من العمال وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها، وانخفاض رأسمالها.....الخ.

كذلك من خلال دراستنا لهدا الفصل، نستطيع اعتبار هده المؤسسات أحسن بديل من المؤسسات الكبرى في ميدان التشغيل وذلك لسهولة إنشاءها تكوينها كما أنها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة لانطلاق نشاطها، ولكن بالرغم من كل الامتيازات التي يحظى بها هدا القطاع إلى أنها هناك عدة مشاكل ومعوقات من شانها أن تحد من نشاطه وتعرقل تطوره.

الفصل الثاني

التنمية الفلاحية وواقع القطاع الفلاحي الجزائري

تمهيد

تعتبر التنمية الفلاحية و القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات و الأنشطة الاقتصادية المنشاة للثروة و القيمة المضافة و المشغلة لنسبة كبيرة لليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة, ونظرا لأهميته الإستراتيجية فقد أولت الدولة له اهتمام كبير من خلال مختلف البرامج التنموية, إلى أن مساهمته في الناتج المحلي الخام تبقى ضعيفة نسبيا نظرا لان اغلب أنشطته تتم عبر قنوات اقتصادية غير رسمية, وكذلك لارتباط الأنشطة الفلاحية بعدة اعتبارات من بينها الظروف المناخية و الطابع الموسمي للمنتجات الفلاحية, هدا ما يضع الفلاح أمام عدة عراقيل وتحديات لحماية منتجاته ومحاصيله من التعرض للعوامل الطبيعية كالأوبئة والفيضانات والحرائق والحشرات وغيرها.

لقد برز التأمين الفلاحي كأداة تساعد الفلاح على تدنية مخاطر مرتبطة بالأنشطة الفلاحية وتعويض الخسائر جزئيا أو كليا ما يساعدهم على الإنتاج و يشجعهم على إعادة بعث استثماراتهم من جديد, وبالتالي فهو يساهم في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي.

و من خلال هدا الفصل سنحاول التطرق إلى أساسيات حول التنمية الفلاحية وكيفية تمويلها وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: مقومات التنمية الفلاحية في الجزائر

المبحث الثاني :آليات دعم القطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الثالث :مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني والعوامل الواجب توافرها لإصلاحه

المبحث الأول : التنمية الفلاحية في الجزائر

في ظل استمرار العجز المالي وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال العقدين الأخيرين وتفاقمه كان لابد من الدولة من وضع سياسات الاقتصادية للقطاع الفلاحي من خلال البرامج التنموية والإصلاح الاقتصادي للوصول إلى التنمية الفلاحية.

المطلب الأول : مقومات التنمية الفلاحية

تعتبر التنمية الفلاحية احد جوانب التنمية الاقتصادية فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها .

الفرع الأول: تعريف التنمية الفلاحية :

هناك تعريفات عديدة ومختلفة للتنمية الفلاحية نذكر منها:

أولا: التنمية الفلاحية هي كافة الإجراءات التي من شانها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية و عرفت كذلك على أنها العملية التي تتم من خلال تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن. (دندن، 2016-2015، صفحة 18)

ثانيا: كما يقصد بالتنمية الفلاحية تنمية الإنتاج الزراعي إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهم معا .

ثالثا: وهناك من يعرف التنمية الفلاحية أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي, مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة, وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي, بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع الأفراد المجتمع . (اهناني و لعروسي، 2018، صفحة 364)

رابعا: التنمية الفلاحية هي الزيادة الإدارية والمخططة في الإنتاج الفلاحي والإنتاجية الفلاحية, والتي يمكن التوصل إليها من خلال الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة. حيث يركز هدا التعريف على دور الدولة في زيادة الإنتاج والإنتاجية الفلاحية من خلال السياسة التنموية لها . (الواعر، 2019، صفحة 16)

الفرع الثاني:أهداف التنمية الفلاحية

بما أن التنمية الفلاحية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وأهدافها تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية فهي تهدف إلى : (غردي، 2012-2011، صفحة 9)

أولا: زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي, ويتم هدا عن طريق زيادة النمو والناتج والإنتاجية الزراعية.

ثانيا: زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك, والى زيادة الصادرات.

ثالثا: خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة

رابعا: رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الفلاحي وهدا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية وتحقيق مستوى الملائم في الخدمات الاجتماعية.

خامسا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على الإنتاج اكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للموارد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا.

سادسا: التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية , من خلال التوسع الأفقي والراسي وتدعيمها على استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج .

سابعا: التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية, والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين ابرز عناصر التنمية الإقتصادية, واهم أهدافها.

ثامنا: العدالة الإجتماعية, ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه وبين مختلف أفراد كل طبقة, وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج. وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات.

تاسعا: توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية.

المطلب الثاني : إمكانيات التنمية الفلاحية في الجزائر

نظرا للأهداف الاقتصادية للتنمية الفلاحية والبعد الاجتماعي لها أدت إلى تركيز الدولة والحرص على تحقيقها ولهدا سوف نعرج عن إمكانيات ومقومات الجزائر للتنمية الفلاحية ومتمثل فيما يلي :

أولا: الموارد الطبيعية

المقصود بها الهيئات التي منحها الله سبحانه وتعالى للإنسان في الطبيعة, وأوجدها له لتمكينه من تلبية حاجاته ورغباته, والمتمثلة في (الأرض, المياه, المعادن ...), وتعتبر العنصر الأساسي للعملية الزراعية فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج ما يحتاجه من السلع الغذائية الضرورية لوجوده وتتمحور هده الموارد حول عنصرين أساسين هما (دندن، 2015-2016، صفحة 24) الأراضي الزراعية والموارد المائية.

ا-الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الراعية في أي بلد, وتشكل لقاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي, فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة, كما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية, أو زيادة المساحة المحصولية , أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة, (مسعودي و مصطفاوي، 2021، صفحة 24)

وتتربع الجزائر على مساحة زراعية إجمالية مقدرة ب 4.42 مليون هكتار أي 18% من المساحة الإجمالية للبلد التي تقدر بـ 2381741000, كما تقدر المساحة الزراعية المستعملة بـ 8.458 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية.

حيث تتوزع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر جغرافيا إلى أربعة مناطق تتمثل في (مجدولين، 2017، صفحة 210):

–المناطق الساحلية : والتي تتربع على مساحة قدرها 1.65 مليون هكتار من الأراضي الزراعية, وذلك بنسبة 19.6 من إجمالي المساحة الزراعية حيث تضم 14 ولاية من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا.

–المناطق الداخلية : والتي تتربع على مساحة قدرها 3.69 مليون هكتار من الأراضي الزراعية, وتضم كل من البليدة, البويرة, المدية, قسنطينة, عين الدفلى, معسكر, غيليزان, تيارت, تيسيمسيلت, ميلة, برج بوعريريج, سيدي بلعباس وسطيف.

–المناطق السهبية: والتي تتربع على مساحة قدرها 2.85 مليون هكتار وتضم 15 ولاية هي أم البواقي, باتنة, بسكرة, الجلفة, المسيلة, البيض, خنشلة, سوق أهراس, تبسه, سعيدة , النعامة, والأغواط.

–المناطق الصحراوية: والتي تتربع على مساحة زراعية تقدر بـ 0.218 مليون هكتار أي بنسبة 2.6 بالمائة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة والتي تضم 08 ولايات هي ورقلة, غرداية, الوادي, أدرار, بشار, تمنراست, تندوف, واليزي.

كما تقسم هذا المساحة الزراعية على المحاصيل حيث بلغت حصة القمح 3322 ك هكتار, الفواكه ذات النواة والفواكه ذات النواة الحجرية : 263 ك هكتار, الحمضيات 65ك هكتار, أما حصة الخضروات: 330 ك هكتار, البطاطا 138 ك هكتار, الكرمة 74 ك هكتار, البقول 86 ك هكتار, أشجار التين 47 ك هكتار .....الخ.

ب–الموارد المائية

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي, وتكثيف الزراعة, وان تطور هدا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له, التي تستغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية, كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية, والتي هي ضئيلة جدا في الجزائر مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة, ولدراسة دور الموارد المائية في التنمية الزراعية نتطرق إلى العناصر التالية :. (دندن، 2016-2015، صفحة 20)

– حجم و مصادر المياه في الجزائر :إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ تنتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه و مصادرها بين القسم الشمالي و القسم الجنوبي, وتقدر الموارد المائية في الجزائر 20 مليار متر مكعب حجم الموارد المائية السطحية بالشمال, و 7 مليار من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار بالشمال و5 مليار في الجنوب) وان هده الموارد المائية

75% قابلة للتجديد, وتتجه الجزائر في السنوات الأخيرة نحو استغلال مواردها المائية البحرية الممتدة على سواحلها الشاطئية المقدرة ب 2500 كلم من خلال إنشاء العديد من مصانع تحليت مياه البحر,

أهمها مصنع أرزيو بطاقة إنتاجية كلية 900 الف متر مكعب في اليوم, مصنع الجزائر الذي ستكون طاقة إنتاجه 200 الف متر مكعب في اليوم, الإضافة إلى إنشاء 10 مصانع أخرى بطاقة إنتاجية ما بين 50 و 200 الف متر مكعب.

–استخدام المياه في الزراعة :تعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية, حيث أن 90بالمئة من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار, إلا أن الأمطار في الجزائر ينحصر سقوطها في الغالب بين شهر نوفمبر وشهر مارس, بما أنها تتسم بعدم الانتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن,مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي من اجل تنمية هدا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المسقية وتكثيف الزراعة في بعض المناطق ذات الهطول المطري, وهدا بهدف تغطية الطلب الوطني المتزايد من الموارد الغذائية الأساسية كالحبوب والأعلاف والخضر و الفواكه, التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه, فقد كشفت دراسات حول التربة أن المساحة الإجمالية القابلة للسقي بالمياه المعبئة في الجزائر تقدر بـ 1.5 مليون هكتار منها 1.2 مليون هكتار في الشمال و 300 الف هكتار في الصحراء.

ثانيا: الموارد البشرية

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري, نظرا لان معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا, وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات, مما أنجز عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هدا القطاع, حيث لبغت القوة العاملة حوالي 25.4 بالمائة سنة 1995 وقد تناقصت هده النسبة إلى 21.8 بالمائة سنة 2008 وهدا الانخفاض يمكن إرجاعه لعدة أسباب نذكر منها هجرة العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي والهجرة من الأرياف خاصة خلال التسعينات بسبب الوضع الأمني. (غردي، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانظمام الى منظمة العالمية للتجارة، 2012-2011، صفحة 21)

ا– حجم قوة العاملة الفلاحية : لم يعرف حجم القوة العاملة الزراعة في الجزائر تطورا ملحوظا في التسعينات نظرا للمشاكل التي عرفها الاقتصاد الوطني في هده الفترة, وتخلي الدولة جزئيا عن هدا القطاع, لكن بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عرفت القوة العاملة فيه تطورا ملحوظا حيث أن حجم العمالة الفلاحية انتقل من 90.5 ألف عامل في السنة 1990 إلى 120 ألف عامل سنة 1999, ثم إلى 221.26 ألف عامل سنة 2006 بنسبة زيادة 32.6 % و 84.36% على التوالي, مع الذكر أن هناك زيادة كبيرة حدقت في عام 2000 و 2001 و بسبب بداية تطبيق المخطط الوطني للفلاحة و التنمية الريفية, الذي وفر العديد من مناصب الشغل في بداية تطبيقه, وكذا تطبيق مخطط الإنعاش الوطني, مع هدا بقيت نسبة العمالة الفلاحية إلى نسبة العمالة الإجمالية لا تزيد عن 27.13 % كأقصى حد, لتخفيض هده النسبة إلى

23.26% سنة 2006, سبب زيادة العمالة في قطاع الصناعة و قطاع البناء و الأشغال العمومية والتجارة والخدمات, وبلغت النسبة في سنة 2015 إلى 8.7 %.

ب– حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها: أن الدولة بذلت مجهودات كبيرة في تكوين الإطارات والمستثمرين الجدد و العمال والتقنيين ومساعدي التقنيين كل في مجال تخصصه, فنجد أن الإطارات كان تكوينهم مرتبط بعملية التنمية الريفية, التسيير, الاتصال و تقييم المشاريع, أما الفلاحين فكان تكوينهم يتعلق بعملية زراعة الحبوب, الري لفلاحي, الأشجار المثمرة.....الخ والمستثمرين كان تكوينهم في مجال وحداتهم الإنتاجية أو الخدماتية كل حسب مشروعه, أما التقنيين ومساعدو التقنيين فكان تكوينهم في مجال زراعة الحبوب, الفلاحية الجبلية والصحراوية والإنتاج الحيواني, وفي مجال استخدام المبيدات, والفلاحة العامة و الغابات, والشيء الملاحظ أن عدد المتكونين نقص مقارنة بالسنوات الأولى من تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية, وذلك بسبب لجوء الدولة إلى طرق جديدة في هدا المجال تتمثل تعميم الدعم التقني عن قرب من خلال تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية ونصائح في الميدان من طرف إطارات القطاع أو إطارات المعاهد المتخصصة, فنجد مثلا خلال سنة 2006 أن 77100 فلاح تلقوا تكوينا ميدانيا في مزارعهم , وان الأيام الإعلامية وصلت إلى 4786 يوم من الأيام التحسيسية إلى 1710 يوم, و الزيارات الميدانية التوجيهية إلى 32795 زيارة والتظاهرات العلمية والتقنية في كل التخصصات الفلاحية إلى 145 تظاهرة.

ثالثا: الموارد المالية

من أجل النهوض بقطاع الفلاحة و السعي المتواصل من اجل تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي تم تخصيص العديد من الموارد المالية لخدمة هدا القطاع (محمد، 2021، صفحة 69)

ا– مستلزمات القطاع الفلاحي : وتتمثل في كل من الآلات الزراعية وتحسين المحصول حيث شهد عدد الجرارات والحاصدات الزراعية تزايد كبير في السنوات الأخيرة حيث تجاوز عددها 100الف جرار و 12الف حاصدة خاصة في ظل الامتيازات وتسهيلات امتلاك الآلات الزراعية للفلاحين في حين شهدت أيضا ارتفاع في إنتاج الأسمدة الفوسفاتية والتي بلغت سنة 2008 ما يقدر ب 800 ألف طن صافي.

– القروض الفلاحية: من اجل تشجيع الفلاحين وتسهيل عملهم وتوفير سيولة مالية لديهم تم تخصيص خدمات بنكية لصالحهم ومتمثلة في نوعين من القروض كما يلي :

–القرض الموسمي الرفيق: قرض الرفيق هو قرض موسمي مدعوم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك بدر يشتمل قرض الرفيق على القرض الموسمي و القرض الفيدرالي. موجه للفلاحين والمستثمرين وهدا حسب قانون التوجيه الفلاحي 2008 الفلاحين و المربيين, سواء بشكل فردي أو منظم في تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات أو اتحادات أو وحدات فلاحية أو مخزون للمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع.

–القرض الاستثماري التحدي: قرض التحدي هو قرض استثماري محسن, يمنح من قبل بنك بدر, في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة, يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري, وهو موجه للفلاحين, وكذلك التعاونيات والمزارع النموذجية والمؤسسات الاقتصادية.

ب– مخصصات دعم برامج التنمية الفلاحية: عملا على تحقيق أهداف إستراتيجية تنمية القطاع الفلاحي منذ عام 2000 إلى غاية 2017 وانطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية خصصت الدولة مبالغ مالية من خلال مجموعة الصناديق التي تم إنشائها لدعم وتفعيل مختلف الأنشطة الفلاحية والإعمال الريفية .

ج– حوافز جبائية : الحوافز الجبائية هي نظام يتمثل في مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتبعها الدولة في إطار السياسات المالية بهدف جذب الاستثمارات وزيادة الصادرات, وخلق مناصب شغل وباعتبار أن الزراعة قطب نمو وتطور في كل العالم, ونتيجة لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومن اجل ضمان تمويل فعال للإنتاج و الإنتاجية الفلاحية من طرف الدولة, منحت الجزائر مزايا معتبرة للقطاع الفلاحي سواء تعلق الأمر بمجال رسم على القيمة المضافة أو الضريبة على الدخل.

المطلب الثالث : العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوط به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية : (دباشي، 2003، صفحة 109)

أولا: يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي, لكن تحقيق هدا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي, هدا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات, لان هده الأخيرة لها أثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يمتلك قطعة ارض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهدا من شانه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هده الأرض ملكا لغيره سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا.

ثانيا: ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها تحقق ميزتين:

- توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

- توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

ثالثا:ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار وهده العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

رابعا:العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لان مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هده الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي

- فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.
- أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

خامسا: العمل على تحفيز الادخار من اجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها, وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

سادسا: العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويأتي هده من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تامين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض, وهدا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات. فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي .

المبحث الثاني :آليات دعم القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر الدعم الفلاحي من أهم السياسات الزراعية التي تعتمد عليها الدولة لعدة أسباب, كزيادة الإنتاج, تشجيع الفلاحين, جلب الاستثمار و اليد العاملة وكذلك المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك.

المطلب الأول: برامج تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

الفرع الأول: أشكال التنمية الفلاحية:

تتعدد وتتنوع أشكال التنمية الفلاحية , ويمكن حصرها فيما يلي : (كفي، 2014، صفحة 10)

أولا:الدعم المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى

ويتمثل هدا الدعم إنفاقا حقيقيا من ميزانية الدولة ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار تقل عن أسعارها العالمية, وكذلك بيع السلع المنتجة محليا بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها, ويركز هدا النوع من الدعم على السلع والمواد الغذائية الأساسية كالقمح و الطحين وغيرها.

ثانيا: الدعم المخصص للمدخلات الزراعية والسلع الوسيطة الأخرى

وفي هدا النوع من الدعم تتحمل الدولة جزءا من تكلفة المدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات والأعلاف والأدوية البيطرية و غيرها؛

ثالثا:الدعم الخاص بأسعار الصرف و الضرائب

وهدا الشكل من الدعم لا يظهر مباشرة في ميزانية الدولة وتتحمل فيه الدولة نسبة معينة من العملات الأجنبية لتمويل عملية الاستيراد للقطاع الخاص , أما الدعم الخاص بالإعفاءات الضريبية فيمثل في إعفاء بعض المشروعات الجديدة من الضرائب لمدة معينة يتم تحديدها حسب القوانين الخاصة بكل دولة.

رابعا: الدعم الخاص بضبط الاسعار والسيطرة عليها

ا يظهر هدا الشكل من الدعم في ميزانية الدولة, ويتمثل في بيع السلع بأسعار منخفضة, وقد تكون هده السلع الاستهلاكية أو وسيطة تنتجها شركات القطاع العام وتجبر على بيعها بأسعار اقل كثيرا من الأسعار المماثلة لها من السلع المستوردة.

الفرع الثاني: صناديق الدعم الفلاحي منذ سنة 2000

لقد عمدت الجزائر منذ سنة 2000 على استحداث وتطوير العديد من الصناديق في إطار القطاع الفلاحي, وتعمل هده الصناديق على توفي التمويل لمختلف الشعب الفلاحية غلى شكل قروض أو إعانات وهدا حسب أهمية كل محصول فلاحي. ومن بين أهم هده الصناديق نجد:

أولا: صندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي

أنشئ هدا الصندوق في 1995/3/31. بهدف دعم أسعار بعض المنتجات الفلاحية الضرورية, ويمول من طرف الخزينة العمومية ودعمه موجه إلى المتعاملين العموميين(ديوان الحبوب, ديوان الحليب....الخ),

إلا انه منذ سنة 1995 لم يبقى يستفيد من هدا الدعم إلا مجموعة الحبوب (ديوان الحبوب). حيث يقدر الدعم بالفرق بين سعر السوق الداخلية والسعر المرجعي(سعر السوق الخارجي) منقوص منه الرسم غير الضريبي المقدر ب 15دج للقنطار يوجه لتمويل صندوق دعم زراعة الحبوب.

ثانيا: صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب

أنشئ هدا الصندوق سنة 2002 في إطار المشاريع المعلن عنها من قبل الحكومة لدعم النمو االفلاحي في كل من الهضاب والصحراء وخاصة النهوض بالثروة الحيوانية, ويغطي هدا الصندوق الفعاليات الفلاحية التالية:

- الإعانات الموجهة لتنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية
- الإعانات الموجهة لتثمين منتجات تربية الحيوانات ولحماية مداخيل المربيين.

ثالثا: صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

أنشئ هدا الصندوق في 24 ديسمبر 2002, يتضمن قانون المالية لسنة 2003. ويفتح حساب الخزينة تخصيصه الخاص الذي يحمل الرقم 111-302, ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والذي تم استحداثه في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 1998. ويقوم هدا الصندوق بتغطية كل النفقات المتعلقة بالأنشطة الريفية و استصلاح الأراضي, حيث يعمل على دعم الأنشطة التالية:

- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية.
- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي
- المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط وكل المصاريف الأخرى الضرورية لانجاز مشاريع ذات علاقة مع أهداف الصندوق.

رابعا: الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي

يعد من بين الصناديق المعدة في إطار سياسة دعم القطاع الفلاحي وذلك حسب ما جاء في الأمر 05-05 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 والذي يحمل حساب التخصيص الخاص للخزينة 067-302, حيث حل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي تم استحداثه في إطار قانون المالية لسنة 2000. ويعني بتنمية مختلف الاستثمارات الفلاحية التالية:

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينه وتخزينه حتى تصديره.

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري وحماية أشكال الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتنميتها.
- تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعات الغذائية الزراعية على المدى القصير والمتوسط و الطويل, بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناءه في إطار صيغة البيع بالإيجار.
- المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة مدى تنفيذ المشاريع ذات الصلة بالموضوع.

كما يستفيد من دعم الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي كل من: الفلاحون والمربون بصفة فردية أو المنظمون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات والمؤسسات الاقتصادية المتدخلة في نشاطات الإنتاج الفلاحي وتثمين المنتجات الفلاحية والصناعية الغذائية وتصديرها.

خامسا: الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي

أنشئ هدا الصندوق في سنة 2005 ضمن صناديق الدعم الفلاحي المعلن عنها من قبل الحكومة, حيث تم تقييده في الحسابات الخاصة بالخزينة تحت رقم 121-302, حيث يهدف هدا الصندوق الى رفع الإنتاج الفلاحي في مختلف الشعب الفلاحية, ويغطي هدا الصندوق الفعاليات التالية:

- الإعانات الموجهة بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية والإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية.

سادسا: الصندوق الخاص بمربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحين

أنشئ هدا الصندوق لسنة 2008. ومقيد بحساب التخصيص الخاص رقم 126-302 على مستوى الخزينة, وقد تم استحداث هدا الصندوق من اجل إعادة بعث الإنتاج الحيواني من جديد والنهوض بهده الشعبة وخاصة فيما يخص القروض المتعثرة بالنسبة لأصحاب هده الشعبة, وكلف هدا الصندوق بتمويل الفعاليات الفلاحية التالية :

- التغطية الإجمالية لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستغلين
- إعانات الدولة في تربية المواشي والإنتاج الفلاحي

سابعا:الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية

تم إنشاء هدا الصندوق في إطار قانون المالية لسنة 2013 وفق المادة 58 مقيد تحت حساب 139-302 وهو موجه لتمويل الأنشطة الفلاحية وخاصة المتعلقة بالإنتاج الفلاحي نباتي وحيواني من خلال تمويل الفعاليات الفلاحية التالية:

- تطوير الاستثمار الفلاحي
- ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية وضبط الإنتاج الفلاحي.

ثامنا: الصندوق الوطني للتنمية الريفية

هو من بين الصناديق التي تم إنشاؤها في إطار قانون المالية لسنة 2013, وذلك لتقييده بالحساب الخاص رقم 140-302, وهو موجه لتمويل التنمية الريفية, وقد أسندت له عملية تمويل الفعاليات التالية:

- مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي و السهوب.
- التنمية الريفية وتنمية الأراضي عن طريق الامتياز ودعم مربي المواشي والصغار المستثمرين الفلاحين.

تستعمل هده الصناديق لإعادة جزء من الاستثمارات المنجزة من طرف المتعاملين(عادة من 30 الى 50%) مع التخفيض إلى غاية 100% من نسب الفوائد على القروض, كعلاوات التحفيز على النوعية أو على تثمين المنتجات أو كتخصيص خاص لضبط الأسواق.

المطلب الثاني : برامج تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر التمويل احد الآليات المهمة للنهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره, إذ هدفه الأساسي يتمثل في جذب وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي.

الفرع الأول :تعريف التمويل الفلاحي وأنواعه:

أولا: تعريف التمويل االفلاحي

إن مصطلح التمويل الفلاحي يعني: توفير استخدام الأموال اللازمة وتحسين مداخيل الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم, وهو الأسلوب أو الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس مال و استخدامه في المجال الزراعي, إضافة إلى السبل الكفيلة بتحقيق أفضل توظيف لرأس المال المستخدم, وغالبا ما يكون على هيئة مواد عينية كالأسمدة والأعلاف و غيرها. (مجدولين، 2017، صفحة 5)

ثانيا: أنواع التمويل الفلاحي:

للتمويل الفلاحي عدة أنواع, تتمثل أهمها في : (مجدولين، 2017، صفحة 54)

ا- التمويل الذاتي

يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية, وهو دليل على قدرة المستثمر الفلاحي على تمويل النشاط في حال صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها.

ب- التمويل بالقروض

تكون القروض الفلاحية سواء كانت بنكية أو من مؤسسة مالية تنشط في نفس القطاع,أما قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي والأجهزة والعتاد الفلاحي.

ج- التمويل الحكومي

يعرف بأنه المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال أجهزتها المالية برامج مخططة لتشجيع الفلاحين على الاستثمار, وتحدد قيمة هده المساهمات على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبة المالية للمشروع.

الفرع الثاني: البنك المانح للتمويل الفلاحي

أولا: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تم تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية في 13 مارس 1982, فهو بنك تجاري حيث يقوم بجمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل, كما يعتبر بنك تنمية باعتباره يستطع أن يقوم بمنح قروض متوسطة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت . إما فيما يخص الجانب الاقراضي لهدا البنك فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي, وفي هدا المجال يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع وترقية النشاطات الفلاحية و الحرفية. (سفيان، 2018، صفحة 167)

ثانيا:القروض المباشرة التي يمنحها بنك "بدر"

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمنح قروض متنوعة للفلاحين, وحاليا القروض المتاحة هي :

ا- قرض الرفيق

شهدت سنة 2008 إطلاق الحكومة لقرض الرفيق الذي هو عبارة عن قرض استغلال دون فائدة لمدة سنة ووسع سنة 2011 ليصبح سنتين, يمنح من طرف بينك الفلاحة والتنمية الريفية للفلاحين والمربيين بصفة فردية أو منظمين في شكل تعاونيات أو مجموعات أو جمعيات, يمول اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور, شتلات, أسمدة ومواد معالجة....) وموجهة أيضا لاقتناء أغذية الحيوانات ووسائل التروية والمواد البيطرية واقتناء المنتجات للتخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع سيريلاك", كما يخص تقوية قدرات المستثمرات الفلاحية عن طريق:

- تحسين جهاز الري.
- انجاز و إعادة الاعتبار لمنشات التربية والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية.
- انجاز وإقامة البيوت البلاستيكية.

ويستفيد الفلاحون من إعفاء كلي للفوائد, حيث تتكفل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري بها من حساب الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي, لكن باحترام الآجال الاستحقاق, لان المستفيدين الذين لم يسددوا ديونهم خلال السنة يفقدون حقهم في التكفل بالفوائد وفي الاستفادة من قروض جديدة من طرف الوزارة.

ب- قرض الرفيق الفيدرالي

وهو نوع من قرض الرفيق, وفي هدا المجال تم استحداث قرض الرفيق الفيدرالي ويتمثل في منح قروض مسيرة لفائدة متعاملين عموميين و خواص, الدين يمنحون بدورهم قروضا تموينية للفلاحين والمربيين وللوحدات غير الخدمات التي تنشط في الشعب ذات الصلة, ويختلف عن قرض الرفيق في كونه محدد سقف الإقراض بين 10 مليون و 1 مليار دولار.

ج- قرض التحدي

وهو خاص بالتجهيز, وهو قرض للاستثمار يمنح من طرف بنك بدر تم اعتماده سنة 2011 في إطار إنشاء مزارع فلاحية جديدة لتربية الحيوانات على الأراضي غير المستغلة في إطار الملكية الخاصة أو ملكية الدولة, وهو في الأساس موجه لتمويل إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتجهيزها وعصرنتها وتعزيز قدرات إنتاج المستثمرات الموجودة وغير المثمنة بما فيه كفاية, هدا القرض يمكن أن يكون متوسط الأجل (إلى غاية 7سنوات) كما يمكن أن يكون 15سنة, ومعدلات الفائدة تتحملها وزارة الفلاحة عبر الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي خلال السنوات الثلاثة الأولى, ومن السنة الرابعة إلى السنة الخامسة الفائدة 1بالمئة وترتفع النسبة إلى 3 بالمائة في السنة السابعة, ثم بعدها يتحمل المستفيد الفائدة بأكملها .

د-قرض التحدي الفيدرالي

نوع من قرض التحدي, وهو ائتمان استثماري مدعوم جزئيا من قبل الدولة, مخصص للبنى التحتية في الأساس (المعالجات , التعبئة و تخزين المنتجات الفلاحية), ويختلف عن قرض التحدي في كون قيمته تنحصر بين 1 و 200 مليون دج , بينما قرض التحدي فتنحصر قيمته بين 1 و 100 مليون دج.

هـ-القرض الايجاري

وهو موجه للتجهيز بمعدات الفلاحة والسقي, تأجير الآلات الفلاحية و معدات الري المصنعة محليا مباشرة في مشاريع الاستثمار, وهو مدعوم جزئيا من قبل الدولة فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة ويوفر التمويل الكامل بنسبة 100%, أما عن مدة الاستئجار فهي 10 سنوات للحاصدات و 5 سنوات للمعدات الأخرى.

و-قرض السكن الريفي

هو قرض عقاري مخصص للأفراد ومخصص حصريا لتمويل الإسكان في المناطق الريفية, معدل الفائدة من 1 بالمائة إلى 3 بالمائة اعتمادا على الدخل, والمساهمة الشخصية 10 بالمائة من تكلفة المشروع, والمبلغ المقرض بين 1 و 3 مليون دج, وفترة السداد تصل إلى 20سنة حسب العمر, الهدف الأساسي من هدا القرض تشجيع سكان الأرياف على البقاء في مناطقهم من جهة ومن جهة أخرى حثهم على العمل في القطاع الفلاحي.

ثالثا:القروض الفلاحية الغير مباشرة

رخصت الدولة لوكالات الدعم بتمويل القطاع الفلاحي لكن تحت وصاية بنك الفلاحة والتنمية الريفية, بحكم انه المسؤول عن تمويل القروض الفلاحية بأنواعها المختلفة, وتتمثل في: (سفيان، 2018، صفحة 169)

ا–القروض المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

هي قروض تعمل على خلق مشاريع فلاحية من اجل تنمية النشاط الإنتاجي والخدماتي داخل القطاع مع فتح المجال أمام صغار الفلاحين من اجل الاستثمار وتوسيع أعمالهم, هدا بمساهمة الدولة والهيئات المحلية, يوجه لكل شاب بطال تجاوز 18سنة, أما التمويل فيكون بمقدار 70بالمئة يتكفل بها بنك بدر و 29بالمئة دعم للفلاح من قبل الدولة, وهو يتكفل ب 1بالمئة, قيمة القرض مليون دج كحد أقصى ولمدة 8سنوات على الأكثر كما يستفيد الفلاح من دعم كامل لمعدلات الفائدة.

ب–القرض المدعم من طرف الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

قرض استثماري طويل الأجل, يستفيد منه الشباب الدين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و 50سنة وذلك بممارسة جميع الأنشطة في القطاع الفلاحي وشبه الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية المحددة في قائمة الأنشطة الممولة من طرف بدر , ولا يتجاوز الاستثمار 10مليون دج, ويتكفل البنك ب 70% والدولة ب 29% في حالة كان القرض اقل من 5مليون دج, و 28% في حالة القرض أكثر من 5مليون دج.

ج– القرض المدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

هو قرض طويل الأجل موجه إلى تمويل كامل المشاريع الفلاحية في إطار برنامج تشغيل الشباب, ويقدم للفلاحين الذين تتراوح أعمارهم بين 19سنة و 35سنة, ويمكن أن يصل عمر المستفيد إلى 40 سنة إذا كان المستفيد هو صاحب المشروع الذي عليه أن يشغل شخصين على الأقل.

د–تطور القروض الفلاحية الممنوحة من قبل بنك بدر

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية المسؤول الرئيسي عن تمويل القطاع الفلاحي بمنح القروض الفلاحية بجميع أنواعها, والقروض المدعمة من قبل الدولة والتي يدخل فيها كوسيط بين المستثمر والدولة, ويقوم هو الأخر بمنح قروض من موارده الخاصة في عدة أشكال قصيرة, متوسطة وطويلة الأجل, وفيما يلي جدول يوضح تطور القروض الفلاحية خلال الفترة 2000-2017

جدول رقم (2-01) : إجمالي القروض الفلاحية خلال الفترة 2000-2017

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي القروض	578	627	325	2540	4312	4700	8021	7460	7490
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
إجمالي القروض	7136	10020	9844	11107	11250	10769	9076	8791	9300

المصدر: (سفيان، 2018، صفحة 171)

كانت قيمة القروض خلال السنوات الأولى منخفضة ففي سنة 2002 مثلا بلغت 325 مليون دج لترتفع ارتفاعا كبيرا سنة 2003 وتبلغ 2540 مليون دج, وتواصل هدا الارتفاع من سنة إلى أخرى حتى بلغ 11250 مليون دج سنة 2013 وهي أعلى قيمة مسجلة خلال 18سنة, لتسجل بعدها انخفاضا في قيمة القروض خلال السنوات الموالية الأخيرة حيث بلغت سنة 2016 حوالي 8791 مليون دج أما سنة 2017 فسجلت 9300 مليون دج.

ويمكن إرجاع هدا الارتفاع في قيمة القروض الممنوحة إلى عدة عوامل؛ تأتي في مقدمتها انعدام الفوائد في بعض أنواع القروض, والسياسات الفلاحية المتبعة مند سنة 2000 و التي شجعت الفلاحين إلى حد كبير على الاستثمار الفلاحي, هدا بالإضافة إلى سياسة الدعم المتبعة من طرف الدولة وهنا تتحمل الدولة جزءا من سداد قيمة القرض.

المطلب الثالث: منتجات تأمين القطاع الفلاحي

سنقوم بعرض بعض منتجات التامين الفلاحي التي تسوق من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي من خلال الجدول التالي:

جدول (2-02): منتجات تامين القطاع الفلاحي

التامين على الإنتاج النباتي	التأمين على الإنتاج الحيواني	التامين ضد المخاطر الصناعية
– التأمين الزراعي الشامل – التأمين الشامل للنخيل – التأمين الشامل للبطاطا – التأمين ضد البرد – التأمين ضد البرد والحريق معا – التأمين ضد احتراق المحاصيل – تأمين شبكة الري أثناء التشغيل – تأمين أشجار الفاكهة – التأمين الشامل للطماطم – التأمين الشامل للزيتون – تأمين البيوت البلاستيكية	– التأمين الشامل للأبقار – التأمين الشامل للأغنام – التأمين الشامل للخيول – التأمين الشامل للجمال – التأمين الشامل للدواجن – التأمين الشامل لتربية النحل – التأمين الشامل للديك الرومي	– التأمين ضد الحريق والانفجار – التأمين على خسارة الاستغلال بعد الحريق
	التأمين على السيارات	**التأمين على مخاطر بسيطة**
	– تأمين المقطورة – تأمين الجرارات والمعدات الزراعية – تأمين المعدات الزراعية المؤجرة	– تأمين المسؤولية المدنية للمزارع – تأمين المسؤولية المدنية للفروسية – تأمين مسؤولية البيطري – تأمين متعدد الأخطار للسكان – تأمين الأضرار الناجمة عن المياه

المصدر:وزارة الفلاحة, منتجات التامين الفلاحي, تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2022/05/11 , الساعة 17:50.

على الموقع التالي:www.mingari.dz/assurance.html

المبحث الثالث : مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني والعوامل الواجب توافره لنجاح الإصلاحات

يعتبر القطاع الفلاحي الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية, بهدف اشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم, ومع تنامي القطاعات الأخرى وتطورها يبقى القطاع الزراعي يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم وخاصة الدول المتقدمة منها, وفي الجزائر على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها.

المطلب الأول : عرض وتحليل البرامج التنموية الفلاحية في (2001-2019)

تتمثل البرامج التنموية الفلاحية من 2001-2019 فيما يلي:

أولا:المخطط الوطني لتنمية الفلاحة (2001-2008)

تم الشروع في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في شهر سبتمبر 2000, بهدف النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية, ولقد توسع المخطط أكثر في سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية, وذلك لكون أن المناطق الريفية تعاني الحرمان و الفقر, حيث تضم ما يقارب 1/2 من الفقراء في الجزائر, وهدا لانخفاض مدا خيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد احتياجاتهم. إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي. (بن سالم، 2021، صفحة 46)

ويساهم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في سير عملية دعم ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية, ولاستعادة الثقة بين المجتمع الريفي والحكومة, فمن خلال البرامج المكونة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي, يندرج المخطط الوطني ضمن ديناميكية النمو الفلاحي المدعوم, مما يوفر له الظروف المناسبة و الملائمة, حيث تمثلت الأهداف العملية من تحقيق برنامج الإنعاش الاقتصادي في إعادة تنشيط الطلب, دعم الأنشطة التي من شانها توليد قيمة مضافة وفرص عمل, بالإضافة إلى إعادة تأهيل البنى التحتية, ومنه فان كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية, يسمحان بضمان الانتقال من التسيير المخطط إلى تسيير طلبات الاستثمار الإنتاجي.

ا-أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

- التحسين المستدام لمستوى الأمن الغذائي للبلاد.
- لاستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية.
- الترويج للمنتجات ذات المزايا النسبية المسبقة بهدف تصديرها.
- حماية العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي من حيث التوظيف من خلال تشجيع الاستثمار.
- تحسين الظروف المعيشية ودخل المزارعين.

ب–برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لقد باشرت الحكومة في إعداد مجموعة من البرامج في ظل هده المخطط, وذلك من اجل منح دفعة قوية تمس جميع جوانب القطاع الفلاحي, وذلك من اجل الرفع من الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وتحقيق مستويات متقدمة من الأمن الغذائي, ووفق كل هدا الاهتمام تقرر وضع البرامج التالية:

- برنامج تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها
- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
- برنامج البرنامج الوطني للتشجير
- برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب
- برنامج التنمية الزراعية الصحراوية

تتناول هده البرامج الثلاثة انشغالات رئيسية وهي: تطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية, الحفاظ على الموارد الطبيعية(التربة و المياه), وزيادة المساحة الزراعية المفيدة

ثانيا:برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (2009–2014)

تؤكد سياسة برنامج التجديد الزراعية والريفية الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السياسات الزراعية المتعاقبة منذ عام 1962, وهي "التعزيز المستدام للأمن الغذائي الوطني والتماسك الاجتماعي, اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي, مع التأكيد على ضرورة تحويل الزراعة إلى محرك حقيقي لنمو الاقتصادي الشامل".

ينطوي هدا التحدي حتما على البحث عن تغييرات كبيرة متوسطة المدى في الأسس الهيكلية القادرة على ضمان الأمن الغذائي, تتكون الاستراتيجيات المعتمدة من الحد من نقاط الضعف, وتطوير الأصول من خلال المشاركة القوية لمختلف الجهات الفاعلة الخاصة والعامة وتعزيز ظهور حكم جديد للزراعة والمناطق الريفية.

ويعتمد هدا البرنامج في إستراتيجيته على ثلاث ركائز متكاملة وهي:

ا–سياسة التجديد الفلاحي: تقوم على ثلاث محاور رئيسية:

- إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من اجل زيادة الإنتاج و الإنتاجية, وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب ,الحليب الاصطناعي, والبقول, والبطاطا, وزراعة الزيتون, والطماطم الصناعية, وغيرها..
- تطبيق نظام الضبط, والذي يهدف من جهة: تامين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب , الحليب, واللحوم, الزيوت, والبطاطا), وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى.

- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض دون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية, ووضع تأمينات فعالة من اجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية, وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية, والمنظمات المهنية.

ب–سياسة التجديد الريفي: تقوم هده السياسة على أربع محاور رئيسية:

- تحديث القرى و المداشر, من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية, والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة, واستبدالها بمساكن و أماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن و البلديات(الطرق, الكهرباء, الصرف الصحي, المدارس...الخ).
- تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية و التجارة, السياحة الريفية, الحرف,خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, الطاقة المتجددة....الخ.
- حماية و تثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات, السهوب, الواحات, الجبال, الخط الساحلي, والأراضي الفلاحية.
- حماية و تثمين الممتلكات و الثروة الريفية المادية وغير المادية, والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية, المباني, حماية الأماكن الأثرية والثقافية, خلق التظاهرات الثقافية في الريف.

ج–برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية :

تأتي هده الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هده السياسة الجديدة, لاسيما بسبب الأدوار الجديدة و الفصل بين مختلف أشكال التنظيم, كما تهدف هده الركيزة إلى تعزيز القدرات الإدارية للإطارات المسئولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج, ولهدا الغرض تم تسيطر أربعة برامج في ظل هده الركيزة تم تفصيلها كما يلي:

- تعزيز الخدمات الفلاحية من خلال الإعلان عن الإجراءات التي يمكن من خلالها تحسين الإنتاج الفلاحي كما و نوعا. (بن سالم، 2021، صفحة 49)
- تعزيز القدرات البشرية من اجل الاستغلال الأمثل للكوارث البشرية وتعزيز تواجدها في الميدان.
- تعزيز التمويل الريفي عبر تنفيذ البرامج المسطرة من قبل الحكومة على ارض الواقع يتطلب توفر جهاز تمويلي متاح لكل الفاعلين المتواجدين بالأرياف عبر ما يعرف بتقريب الإدارة من الفلاح.

ثالثا: البرنامج الخماسي (2014–2019):

قام هدا البرنامج على هدف بلوغ نسبة نمو تقدر ب 7% مع أفاق 2019, وتخفيض نسبة البطالة, بالإضافة إلى تحسين ظروف المعيشة وضمان وتسيير المنشات الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد, ويتمثل المسعى الذي تم اعتماده في إطار هدا

البرنامج, يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء, لزيادة العرض الوطني و تطوير شعب التصدير, وقد ارتكز هدا البرنامج على خمس محاور هي : (العمراوي، 2019، صفحة 254)

ا–المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية, من خلال توسيع المساحة الفلاحية النافعة وتثمين المنتجات الزراعية والغابية.

ب–مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية, وتكييف سياسة الدعم والتمويل والتسيير العقلاني, وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية والريفية, وتطوير إنتاج أغذية الماشية وتطوير تربية المائيات البحرية وفي المياه العذبة وتثمين الخضر والفواكه والزراعات الصناعية.

ج–تقوية الحماية و حفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية, وإطلاق برامج التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة؛كما سوف يتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني والمقتصد للماء.

د–تقوية آليات الدعم و التأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية و الصحة النباتية ضد الكوارث الطبيعية, ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.

هـ–متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنت الإدارة الزراعية, وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني.

المطلب الثاني : مساهمة القطاع الفلاحي في أداء الاقتصاد الوطني

يبقى القطاع الفلاحي بشقيه النباتي و الحيواني من أهم القطاعات محل اهتمام الدولة خاصة بداية من الألفية الثالثة, وتظهر الأهمية الكبيرة لهدا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي, وفي تامين و توفير فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان وسنتطرق إليها بالتفصيل.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات المنتجة في الجزائر, كونه من القطاعات المساهمة في الناتج المحلي.

يمثل الجدول الموالي تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي, وتطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة خارج المحروقات.

جدول رقم (2-03) :تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال (2000-2017)

السنة	القيمة المضافة لقطاع الفلاحة مليون دج	النسبة في الناتج المحلي الاجمالي %
2000	346,1	%9
2001	412,1	%9.67
2002	417,2	%9.19
2003	510,0	%9.69
2004	578,9	%9.45
2005	577,0	%7.67
2006	641,3	%7.5
2007	708,1	%7.6
2008	727,4	%6.6
2009	931,3	%9.3
2010	1015,2	%8.4
2011	1183,2	%8.1
2012	1421,7	%8.8
2013	1640,0	%9.8
2014	1772,2	%10.7
2015	1935,1	%11.6
2016	2140,3	%12.3
2017	2318,9	%12.3

المصدر : (بن سالم، 2021، صفحة 57)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت ارتفاعا كبيرا خلال (2000-2015) بحيث ارتفعت من 346 مليار دج لتصل إلى 1935 مليار دج سنة 2015. وفيما يخص القيمة المضافة لهدا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي مع أخد قطاع المحروقات بعين الاعتبار, فقد ظلت نسبة المساهمة في حدود 8% و 12% باستثناء الفترة من 2006 إلى 2008 التي انخفضت لتصل6,6 %. لترتفع من جديد, وهدا راجع

لتشجيع الاستثمار في هدا القطاع , حيث استفاد من غطاء مالي كبير في إطار سلسلة البرامج التنموية خلال (2000-2014), بالنسبة لسنة 2017 قدرت القيمة المضافة المولدة في هدا القطاع بنحو 2318,9 مليار دج, ممثلة 16,2 % من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي و 12,3 من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وذلك بسبب ضعف نموه, حيث لم يساهم القطاع إلا بحوالي 8,9 بالمائة في النمو الإجمالي و 6,7 بالمائة في النمو خارج المحروقات.

الفرع الثاني:مساهمة قطاع الفلاحة في التشغيل:

جدول رقم (2-04) : مساهمة قطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال (2000-2017)

السنوات	عدد العمال في القطاع الفلاحي (1000عامل)	النسبة المئوية
2000	873	10.4%
2001	1312	15.31%
2003	1412	16.11%
2004	1617	17.07%
2005	1381	14.54%
2006	1610	15.92%
2007	1171	11 ?74%
2008	1252	12.13%
2009	1242	11.77%
2012	1136	10.50%
2011	1034	9.68%
2012	912	7.98%
2013	1141	9.53%
2014	899	7.84%
2015	917	8. 7%
2016	949	8.0%
2017	928	8.6%

المصدر : (بن سالم، 2021، صفحة 60)

من خلال الجدول رقم (3-2) نلاحظ ان عدد العمال في قطاع الفلاحة وصل الى 928الف عامل سنة 2017 بنسبة حوالي 8,6 % من النسب الإجمالية حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاءات. كما نلاحظ أن عدد العمال قد تراوح خلال (2000-2015) بين 873الف عامل و 1617 ألف عامل, في حين اتسمت كل من 2004 و 2006، بتوظيف تجاوز 1600 عامل,أما سنتي 2000 و 2014 عرفتا أدنى مستويات التوظيف بأقل من 900الف عامل, إلا انه على العموم كانت نسبة التشغيل في قطاع الفلاحة لا يزال رهينة الظروف المناخية ومدى تساقط الأمطار, بمعنى انه خلال السنوات التي تعرف مستويات مرتفعة لتساقط الأمطار يؤدي دلك بدوره إلى زيادة الإنتاج مما يساهم في الرفع من معدلات التشغيل الموسمي في القطاع و العكس. (بن سالم، 2021، الصفحات 59-60)

الفرع الثالث: مساهمة قطاع الفلاحة في ترقية التجارة الخارجية:

تمثل الصادرات من مصادر تنويع الدخل, كما يلعب التصدير منفذا أساسيا للسلع المحلية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها ,نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين, وقد تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية مما أدى بالقطاع (بوعريوة، 2017، صفحة 9) الفلاحي تحقيق تحسن و مشاركة في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هده المنتجات. ويبين الجدول التالي تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة (2000-2016)

جدول رقم (2-05) :تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة (2012-2016)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	208	568	772	795	771
الواردات	7827	17517	17517	11791	90857
الميزان التجاري	-7619	-16949	-18637	-10996	-90086

المصدر: (بوعريوة، 2017)

من خلال الجدول يتضح أن الميزان التجاري الفلاحي سجل عجزا من 2012 إلى غاية 2016, بالرغم من نمو الصادرات الفلاحية إلا انه لم يحقق أي تحسن، وهدا يرجع إلى الفرق الكبير الموجود بين الواردات الفلاحية والصادرات الفلاحية, مما أدى إلى عدم القدرة على تغطية احتياجات السكان بالرغم من الإصلاحات العديدة التي شهدها قطاع الفلاحة, كما يبين و يؤكد تبعية الجزائر من حيث الغذاء للدول الأجنبية.

المطلب الثالث: إصلاحات القطاع الفلاحي في الجزائر

يشكل القطاع الفلاحي قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الجزائري، فمن أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر الحبوب(القمح الشعير) حيث تغطي هده الفلاحة نسبة 45% من المساحة الزراعية، كما تنتج الجزائر الحمضيات والكروم والخضر والقول،

إلا أن الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتأثر تأثيرا كبيرا بالتقلبات المناخية مما يجعله يتقلب من سنة إلى أخرى. وعموما فان الإنتاج الزراعي وخاصة الحبوب لا يغطي متطلبات الاستهلاك المحلي الأمر الذي يستوجب استيراد كميات كبيرة, فالدولة الجزائرية قامت بعدة إصلاحات بهدف دعم القطاع الفلاحي هي: (بدر الدين و سلمى، 2015، صفحة 215)

أولا: مرحلة التسيير الذاتي

بعد الاستقلال قامت السلطات الجزائرية بتطبيق قانون التسيير الذاتي, الذي ينص على أن الأراضي ووسائل الإنتاج الزراعية الأخرى من أموال و عقارات مؤممة, تعد كأساس للاستقلال الزراعي, واعتمدت سياسة التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع التي هجرها المعمرون وتم تأميمها دون تقسيمها إلى وحدات صغيرة على أن يتم تسييرها جماعيا من طرف لجان التسيير الذاتي. (بدر الدين و سلمى، 2015)

ثانيا: الثورة الزراعية

نظرا للأوضاع المزرية التي لحقت بالقطاع الزراعي, قام الرئيس السابق هواري بومدين بإعلان قانون الثورة الزراعية بتاريخ 8 نوفمبر 1971 تحت شعار" الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها" , وقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الأرض وهي: الإبقاء على التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور في وحدات إنتاجية مختلفة وبمستوى تقني متطور, وكذا مبدأ المشاركة في الزراعة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض إضافة إلى حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال.

ثالثا: قانون استصلاح الأراضي

يهدف هدا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بحيازة و تملك العقارات الفلاحية واستصلاح الأراضي, وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الفلاحية والقابلة للفلاحة, وحسب هدا القانون فان الأرض تصبح ملك الفلاح الذي يستصلحها, وعليه فان هدا القانون جاء لتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي.

رابعا: قانون المستثمرات الفلاحية

بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتدهور الأوضاع الاقتصادية للبلاد طرحت جملة من الإصلاحات للابتعاد عن التسيير المباشر والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية, وكذا من بينها إصلاح المستثمرات الفلاحية كآلية جديدة للتسيير الزراعي من خلال إصدار قانون يمنح للمستفيدين حق الانتفاع الدائم قابل للنقل والتنازل أو الحجز للأراضي الفلاحية بغية تحقيق إنتاج مستقبلي متنوع لتطوير النشاط الاقتصادي. (بدر الدين و سلمى، 2015)

خامسا: التنمية الزراعية في فترة التسعينات

بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات, كان لا بد من إعادة هيكلة للقطاع الزراعي, من خلال قوانين متعلقة بإعادة الأملاك المؤممة, وقوانين تحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية, كما تم الاعتماد على الدعم المباشر

للفلاحين المنتجين فقط بتخفيض نسبة الفوائد على القروض, وتقديم الدعم اللازم لهم بإنشاء صناديق متخصصة لذلك مع إلغاء الضرائب المفروضة على الفلاحين.

سادسا: المخطط الوطني للتنمية الريفية

جاء هدا البرنامج كعودة لبناء القطاع الفلاحي، حيث كان الهدف النهائي لهدا البرنامج رفع مداخيل الفلاحين من خلال تقديم الدعم المادي للزراعة و الحبوب، الري، التشجير، استصلاح الأراضي وتكثيف الزراعة....الخ، وقد صرفت الدولة في هده المرحلة غلاف مالي يفوق أربع مرات ما صرف في الفترة (1995-1998) من خلال الصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الفلاحة.

سابعا: برنامج دعم الإنعاش (المخطط الثلاثي) (2001-2004)

كان من هدف هدا البرنامج توسيع الإنتاج الزراعي وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي و الاستقرار لسكان الريف, والمساهمة في محاربة الفقر والتهميش خاصة للوسط الريفي وخلق مناصب شغل جديدة وتوسيع المساحات الزراعية وغيرها.

ثامنا: البرنامج التكميلي لدعم النمو(المخطط الخماسي الأول) (2005-2009)

استفاد قطاع الفلاحة و الصيد البحري من خلال هدا البرنامج بدعم مالي قيمته 312 مليار دينار من إجمالي المبلغ الموجه لقطاع الصناعة و الفلاحة و الصيد البحري والتي قدرت ب 337,2 مليار دينار بما يعادل 8% من إجمالي المبلغ المخصص لهده المرحلة, وكانت كلها في تعزيز دعم هاذين القطاعين الحساسين. (بدر الدين و سلمى، 2015)

تاسعا: برنامج الإنعاش الاقتصادي(المخطط الخماسي الثاني) (2010-2014)

حيث تضمن هدا البرنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية بـ 1000 مليار دينار جزائري, ورغم هدا الدعم الموجه للقطاع الفلاحي والزراعي إلا انه لم يحقق النتائج المرجوة منه فالقطاع الزراعي في الجزائر مرتبط بالتقلبات المناخية والتي انعكست سلبا على تطوره خاصة في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 ، كما يعد تأثير القطاع الزراعي ضعيفا جدا على معدل النمو الاقتصادي, فنسبة مساهمته في الناتج الخام بقيت جد ضعيفة.

خلاصة الفصل

يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا لمساهمته في توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع وتوفير الغذاء والمواد الأولية للمساهمة في بقية القطاعات الحساسة كما يلعب دورا هاما في ترقية الصادرات والحد من الواردات، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية فلاحية بمعزل عن موضوع التنمية الاقتصادية.فالقطاع الفلاحي هو قطاع اقتصادي مرتبط بباقي الأنشطة الاقتصادية يتأثر بها ويؤثر فيها.

إذ تعتبر برامج الفلاحية بمختلف أنواعها احد أهم الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة، والتنمية الفلاحية بصفة خاصة وذلك لما توفره من الزيادة الحقيقية في تطوير القطاع الفلاحي. لذلك نجد أن الجزائر تتبع برامج وآليات لدعم وتمويل هدا القطاع من اجل تحقيق أهدافها.

الفصل الثالث

دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية في دعم القطاع الفلاحي لولاية الطارف

تمهيد

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الطارف باهتمام كبير من قبل السلطات المحلية وينجلي ذلك في إنشاء مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية خلال شهر نوفمبر 2005 والتي يحدد مهامها وأهدافها وزير التشغيل حيث تهدف إلى دراسة التدابير المتعلقة بدعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ومن بين الهيئات الداعمة والمرافقة لها توجد الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية الطارف تقوم بإنشاء ومرافقة بعض المشاريع الفلاحية التي تعمل على زيادة التنمية الفلاحية بالولاية.

نظرا لطبيعة النشاط الاقتصادي السائد بولاية الطارف فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبرز كمحرك أساسي للتنمية بالولاية وتشمل قطاعات عديدة أهمها الفلاحة وهو مجال الدراسة، ولهدا إنشاء هدا النوع من المؤسسات في تزايد مستمر على مستوى الولاية لذا سنحاول في هدا الفصل دراسة اثر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في مجال الفلاحة ومدى فعاليتها في تطور التنمية الفلاحية في ولاية الطارف وذلك خلال الفترة الممتدة من 2017 الى سنة 2021.

وعلى هدا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية :

المبحث الأول: مكانة الفلاحة في ولاية الطارف

المبحث الثاني: أهمية ودور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الفلاحية

المبحث الثالث: دور الوكالة في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: مكانة الفلاحة في ولاية الطارف

تتربع الجزائر على رقعة جغرافية واسعة تقدر بأكثر من 2,3 مليون كم مربع، ما جعلها تلقب بالقارة وهدا راجع لتنوع الأقاليم المناخية بها، ما أسفر عنه التميز بين مختلف ولايات الوطن من حيث الخصائص والموارد الفلاحية التي تمتلكها، وتعد تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انعكاس على التنمية الاقتصادية عامة و على التنمية الفلاحية خاصة، وهدا ما سوف نحاول معرفته عن ولاية الطارف.

المطلب الأول: المكانة الفلاحية للولاية

تتميز ولاية الطارف بالطابع الفلاحي على معظم مناطق الولاية وبخصائص تجعلها ذات وفرة او ندرة فيما يخص الموارد الفلاحية المتاحة.

الفرع الاول: الموقع الجغرافي للولاية

ولاية الطارف ولاية جزائرية تقع في أقصى الشمال الشرقي للبلاد، والمجاورة لولاية عنابه وهي منطقة حدودية مع الجمهورية التونسية بشريط حدودي يضم 8 بلديات، وتقدر مساحتها ب 3339 كم مربع ويبلغ عدد سكان هده الولاية 310000 نسمة، أنشئت ضمن التقسيم الإداري لسنة 1984، كما يغلب على الولاية الطابع الجبلي بالإضافة إلى أن اقتصادها يعتمد على الفلاحة والسياحة، حيث تسخر بعدة إمكانيات هائلة من غابات وسواحل وبحيرات وأراضي فلاحية، بالنسبة للبحيرات فان ولاية الطارف تحتوي على 5 بحيرات تعد مصدر ري للأراضي الفلاحية.

الفرع الثاني: التقسيم الإداري للولاية

تنقسم ولاية الطارف إلى عدة دوائر وبلديات مكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (3-01): التنظيم الإداري لولاية الطارف

الدوائر	البلديات التابعة لها
الطارف	الطارف – بوقوس – عين عسل – الزيتونة
القالة	القالة – العيون – أم الطبول – رمل السوق
بوثلجة	بوثلجة – الشافية – بحيرة الطيور
بوحجار	بوحجار – عين الكرمة – واد الزيتون – حمام بني صالح
بن مهيدي	بن مهيدي – الشط – بالريحان
البسباس	البسباس – العصفور – زريزر
الذرعان	الذرعان – الشيحاني – شبيطة مختار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة ومراجعة الميزانية

يوضح الجدول أعلاه التقسيم الإداري لولاية الطارف حيث تتكون من 24 بلدية موزعة على 7 دوائر , ومعظمها بلديات فلاحية تسخر بالخصائص الفلاحية.

الفرع الثالث: توزيع اليد العاملة حسب قطاع لسنة 2021

تتمثل اليد العاملة المؤهلة التي هي أساس الإنتاج واستمرارية التنمية, ومن خلال الشكل الموالي سنتعرف على نسبة اليد العاملة حسب القطاعات لولاية الطارف

شكل(3-01): نسبة توزيع اليد العاملة حسب القطاعات لسنة 2021

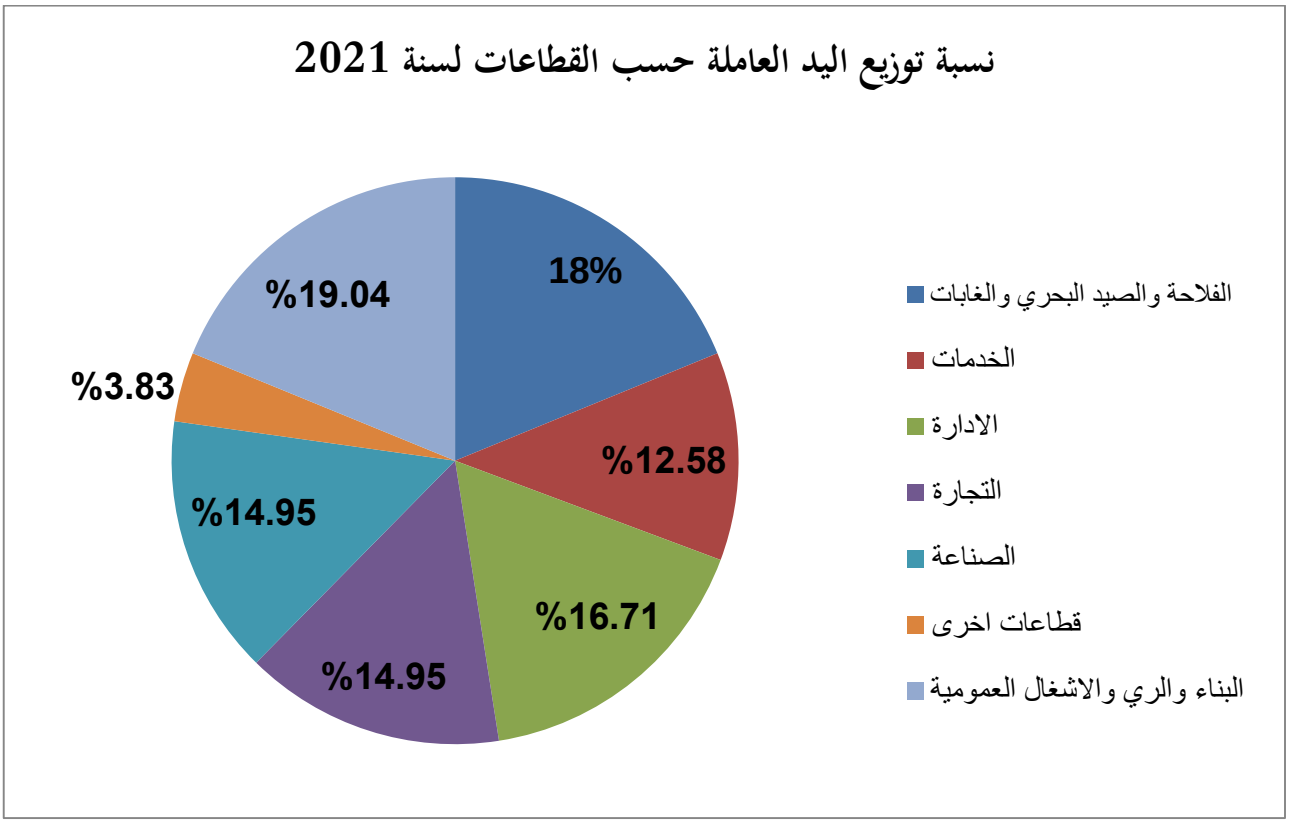

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير مديرية البرمجة ومراجعة الميزانية(انظر الملحق رقم1)

يوضح الشكل المبين أعلاه نسبة توزيع اليد العاملة حسب القطاعات لسنة 2021، نلاحظ أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري و الغابات تبلغ 19,04% فهي تحتل المركز الأولى من حيث نسبة اليد العاملة وهدا راجع لطبيعة المنطقة حيث تتميز بطابع فلاحي رعوي, يليها قطاع البناء والأشغال العمومية حيث قدرت نسبة اليد العاملة فيه 19,69% وهدا راجع للروح المقاولاتية لدى الأفراد في الولاية، ثم يأتي قطاع الإدارة بنسبة 16,71% ، ثم يأتي كل من قطاعي التجارة و الصناعة بنسبة 14,95% وأخيرا الخدمات بنسبة 12,58% ونسبة القطاعات الأخرى بـ 3,83%.

المطلب الثاني: إحصائيات و دليل الفلاحة لولاية الطارف

تسخر ولاية الطارف بثروة طبيعية متنوعة متكونة من أراضي فلاحية وثروة حيوانية ، و بثروة بشرية تأهلها لتكون ولاية فلاحية منتجة و مساهمة في التنمية الفلاحية للولاية.

الفرع الأول: الثروة الطبيعية

تمتلك الولاية ثروة طبيعية وبشرية تخولها لتكون ولاية فلاحية تعمل على تحقيق التنمية الفلاحية، والسعي وراء تحقيق الاكتفاء الذاتي للولاية وتلبية احتياجات السوق.

أولا: الأراضي الفلاحية لولاية الطارف

تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة إلى جانب الموارد المالية من أهم الموارد الطبيعية التي تقوم عليها الزراعة. وفيما يلي جدول يوضح المساحة الفلاحية الكلية لولاية الطارف

جدول رقم(3-02): المساحة الفلاحية الكلية لولاية الطارف لسنة 2021

الأراضي	المساحة(هكتار)
الأراضي الفلاحية الكلية	84031
الأراضي الفلاحية المستعملة	74173
الأراضي الفلاحية المستعملة المسقية	1523,15
مناطق الحلفاء	0
البلح	0
الأراضي المسقية	20,54

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الطارف

يوضح الجدول أعلاه المساحة الكلية الفلاحية لولاية الطارف حيث تقدر ب 84031 هكتار ومعظمها أراضي مستعملة مستغلة قدرت ب 74173 هكتار، أما الأراضي المسقية المنتجة قدرت بنسبة 20,54 % أي 1523.15 هكتار من المساحة الفلاحية الكلية لولاية الطارف وهدا راجع للطابع الفلاحي والبحيرات المتواجدة في ولاية الطارف. أما الأراضي الفلاحية المستغلة في كل دائرة فهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(3-03): توزيع الاراضي الفلاحية المستغلة لكل دائرة في ولاية الطارف 2021

الدائرة	المساحة الفلاحية
الطارف	6555 هكتار
القالة	3145هكتار
بوحجار	13954هكتار
بوثلجة	12853هكتار
البسباس	11437هكتار
بن مهيدي	16140هكتار
الدرعان	10089هكتار
المجموع	74173هكتار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مديرية الفلاحة الطارف

نلاحظ من خلال الجدول أن كل دوائر الولاية بها أراضي فلاحية صالحة للزراعة والإنتاج، حيث أن اكبر مساحة من نصيب دائرة بن مهيدي التي تقدر بـ 16140 هكتار، ثم دائرة بوحجار وبوثلجة والبسباس ثم الدرعان بمساحة قدرها 13954 هكتار، 12853 هكتار، 11437 هكتار، 10089هكتار على التوالي, وهدا راجع لطبيعة الأراضي الخصبة في تلك المناطق، أما الطارف و القالة هما الأقل مساحة إضافة إلى أن دائرة القالة تقدر مساحة أراضيها الزراعية حوالي نصف مساحة أراضي الفلاحية لدائرة الطارف، وهدا راجع لطبيعة المنطقة الساحلية.

الفرع الثاني: الثروة الحيوانية لولاية الطارف

من خلال الشكل الموالي سنتعرف على نسبة الثورة الحيوانية لولاية الطارف

شكل رقم(3-02): نسبة توزيع الثروة الحيوانية لولاية الطارف لسنة 2021

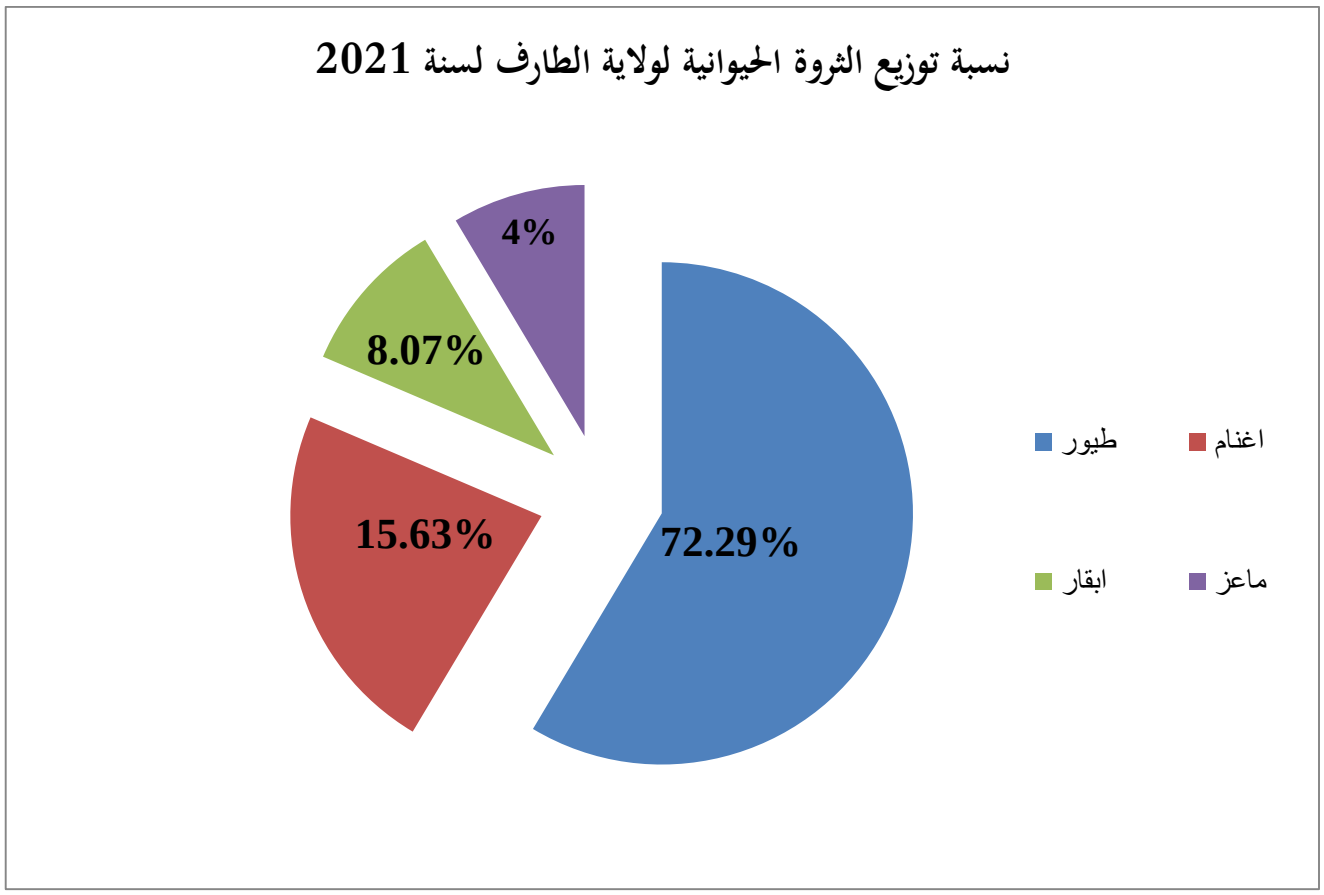

المصدر: من إعداد الطالبتن بالاعتماد على مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح توزيع الثروة الحيوانية لولاية الطارف نلاحظ أن تربية الطيور تحتل الصدارة في الولاية بنسبة 72,29% ثم يليها تربية الأغنام بنسبة 15,63% والبقر بنسبة 8,07 % وأخيرا الماعز 4% بنسبة ضئيلة جدا.

المطلب الثالث : المنتوج الفلاحي لولاية الطارف

تمتلك ولاية الطارف غطاء نباتي و حيواني كبير يؤهلها للإنتاج و تحقيق الاكتفاء الذاتي للولاية ,حيث يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الفلاحية , لان الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي إلي تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من خلال استثمار هذه الموارد لضمان استمرارية و قدرتها على العطاء.

الفرع الأول: المنتوج الحيواني

يعد الإنتاج الحيواني احد الفروع الإنتاج الفلاحي, والذي يعبر عنه بمختلف المنتجات الحيوانية كاللحوم و البيض و الألبان, ومن خلال الجدول الموالي سوف نوضح تطور بعض المنتجات الحيوانية خلال فترة (2016-2021)

جدول رقم (3-04):تطور الإنتاج الحيواني في الطارف خلال فترة 2016 – 2021.

المنتج / السنة	الحليب لتر	اللحوم البيضاء/ق	اللحوم الحمراء	البيض وحدة	العسل لتر	الجلد كغ	الصوف كغ
2016-2017	76910	53972	12650	11098	240000	62600	207125
2017-2018	59222	17000	16032	9004	250000	780	220000
2018-2019	52449.49	23878	18854	15567	221450	1216	179221
2019-2020	47835.08	2015.60	10714	9054	291425	509	182035
2020-2021	42342.37	14230	14723.6	6016	235695	644	184000
نسبة النمو	-44 ,94%	-73,63%	16 ,38%	-45 ,79%	-1,79%	-98,97%	-11,16%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات مديرية الفلاحة لولاية الطارف

يظهر من خلال الجدول أعلاه تطور منتجات حيوانية في ولاية الطارف حيث نلاحظ تطور سلبي في كل المنتجات إلا منتوج اللحوم الحمراء فان نسبة نموه تقدر بـ 16.38% وتقدر عتبة الإنتاج بـ 18854 قنطار في سنتي (2018-2019) ثم عرف تراجع في العامين (2019-2020) حيث وصل الإنتاج إلى 14723 قنطار.

أما منتوج الحليب فهو في تراجع كبير حيث قدرت نسبة نموه نسبة نموه تقدر بـ 44.94%- وهذا راجع إلي نقص الإنتاج حيث في سنة (2016-2017) تقدر قيمة الإنتاج بـ 76910 لتر وتعتبر اكبر إنتاج خلال خمسة سنوات ثم شوهد تراجع في عامي (2020-2021) إلى أن وصل إلى 42342 لتر، و كذلك اللحوم البيضاء فان نسبة نموه تقدر ب 73.63-% حيث في عامي (2016-2017) قدرت قيمة الإنتاج ب 53972 قنطار وتعتبر عتبة الإنتاج، ثم تراجع الإنتاج إلى أن وصل إلى 14230 قنطار.

ويتبعه البيض حيث قدرت نسبة نموه ب 45.76-%، وهذا راجع إلي نقص الاهتمام لتربية الدواجن وبالتالي نقص إنتاج الدجاج، حيث في عامي(2017/2016) إنتاج البيض قدر بـ 11098 بيضة ثم تراجع الإنتاج تراجع كبير إلي أن وصل إلي 6016 بيضة, وتراجع طفيف في إنتاج العسل حيث نسبة نموه تقدر ب 1.79% - ، أما نسبة نمو الجلد و الصوف تقدر ب 98.97% - و 11.16-% على التوالي.

الفرع الثاني: المنتوج النباتي

يعد الإنتاج النباتي من بين المؤشرات التي تعبر عن أداء القطاع الفلاحي و تطور التنمية الفلاحية للولاية، ويعبر عنه بمختلف أنواع الزراعة كزراعة البستنة و زراعة الأشجار المثمرة .

أولا: منتجات البستنة

جدول رقم (3-05): أهم منتوجات البستنة لولاية الطارف من سنة 2016 الى 2020

السنة / المنتج	2017-2016	2018-2017	2019-2018	2020-2019	نسبة النمو
البطاطا	203000	205625	218488	189900	%-6.45
الطماطم المصنعة	1950000	2840000	3560000	4500500	%130.79
فاصوليا خضراء	33190	22415	22895	25985	%-21.70
فول السوداني	8777	8549	9000	9180	%4.59
الشمام	392424	296680	15955	147160	%-62.49
الدلاع	607245	559800	522440	404330	%-33.41
البصل	244100	268250	207980	239040	%-2.07
الفلفل	46810	54270	60710	65970	%40.93
الخيار	4100	3960	4080	4550	%10.97
الكوسة	43865	397225	22425	39920	%-8.99
اللفت	1280	2600	1285	490	%-61.71
الثوم	5200	6100	6050	5900	%13.46
البيضنجال	5840	6840	6000	3950	%-32.36
الفراولة	205	--	56	--	%-72.68
الكرمب	9420	12860	10380	15450	%64.01
خرشوف	15450	7800	38050	6750	%-56.31
حبوب	577420	561465	597154	6470000	%12.05

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الطارف

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم منتوج سوق البستنة تنمو نمو سلبي من سنة 2016 إلى سنة 2020 حيث يحتل منتوج كل من الفراولة والشمام واللفت والخرشوف تراجع كبير في الإنتاج حيث نسبة النمو تكون كما يلي على التوالي 72.68-% ، 62.49-% ، 61.71 -% ، 56.31 -%.

أما المنتجات مثل البصل ،البطاطا، الفاصوليا الخضراء، الكوسة ،البيضنجال، الدلاع، فهم منتجات عرفت تراجع طفيف في الإنتاج حيث قدرت نسبة النمو بـ2.07-% ، 6.45-% ، 21.70 -% ، 8.99-% ، 32.36-% 33.41%- علي التوالي .

وفي المقابل هناك منتجات ازداد نسبة نمو الإنتاج خلال السنوات الأخيرة بمعدلات كبيرة متمثلة في الطماطم المصنعة بنسبة نمو تقدر بـ 130.79% حيث في 2017/2016 قدر الإنتاج بـ 1950000 قنطار ثم وصل إلي ذروة الإنتاج بـ 4500500 قنطار، ثم يليها منتوج الكرمب بنسبة نمو تقدر بـ64.01 %حيث قدر الإنتاج في (2016- 2017) ب 9429 قنطار ووصل الإنتاج إلى الذرة سنة (2019-2020) بـ 15450 قنطار، ثم يليها منتوج الفلفل حيث نسبة نموه قدرت بـ 40.93%، أما إنتاج الثوم والحبوب و الخيار والفول السوداني منتجات زادت نسبة نموهم زيادة طفيفة قدرت ب 13,46% ، 12,05 % . 10,97% ، 4,95% على التوالي .

ثانيا: منتجات الزراعة المثمرة

جدول رقم(3-06): تطور أهم المنتجات الزراعية المثمرة لولاية الطارف(2016-2021)

الستة / المنتج	2017-2016	2018-2017	2019-2018	2020-2019	نسبة النمو
المشمش	14100	14000	12000	16325	%15.78
الخوخ	74500	47000	61125	62755	%-15.76
برقوق	19100	19150	20195	20495	%7.30
نكتارين	11300	34600	35915	36150	%219.91
رمان	16720	23000	35137	40240	%140.66
سفرجل	2560	3100	2970	3455	%34.96
اجاص	17800	17500	12265	20350	%14.32
تفاح	26510	26200	21495	20480	%-22.74
لوز	90	90	95	50	%-44.44

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير مديرية الفلاحة لولاية الطارف

من خلال الجدول المبين أعلاه الذي يمثل تطور أهم منتجات الزراعة نلاحظ تطور ايجابي لمعظم المنتجات الزراعية المثمرة,حيث منتوج النيكتارين والرمان يحتلان الصدارة في نسبة النمو والتي تقدر ب 219.91 % و140.66 % علي التوالي, ثم تاليها نسبة نمو منتوج السفرجل والخوخ والايجاص بنسبة متوسطة ومقبولة تقدر ب 34.96 % و 15.78% و 14.32% علي التوالي، أما منتوج البرقوق فان نسبة نموه في تطور بطئ جدا حيث تقدر ب 7.30%.

أما باقي المنتجات و المتمثلة في اللوز و التفاح و الخوخ فان تطور إنتاجها اخذ منعرج سلبي حيث تقدر نسبة نموهم ب 44.44- % و 22.74-% و 15.7 – % وهذا راجع لعدم اهتمام الفلاح بإنتاج هذه المنتجات ونقص الطلب عليها و اللجوء للاستيراد من الولايات المجاورة لتحقيق اكتفاء السوق.

المبحث الثاني : اهمية ودور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الفلاحية

إن الغرض من إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية هو امتصاص معدل البطالة من خلال دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بتشجيع إنتاج السلع و الخدمات و توسيعها من قبل شباب ذوي المشاريع فمنذ وجود هذه الوكالة تم إنشاء العديد من المشاريع في جميع المجالات القطاعية التي لها علاقة مباشرة بتطور الاقتصاد المحلي أهمها قطاع الفلاحة.

المطلب الأوّل: نشأة ومهام الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

تعتبر الوكالة من أهم الهيئات دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر, بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة في تطوير هذا النوع من المؤسسات, من خلال الامتيازات التي تمنحها لتشجيع الشباب على إنشاء مثل هذه المؤسسات, وكذا الخدمات التي تقوم بها الوكالة في مرافقة ومتابعة هذه المؤسسات.

الفرع الأول: نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (تقارير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)

تأسست الوكالة الوطنية لدعم و وتنمية المقاولاتية المؤرخ في 08 ديسمبر1996 الحامل لإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والمحدد القانوني الأساسي، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتم تغيير اسمها لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، ولها موارد ونفقات نذكر منها:

أولا: موارد الوكالة

- تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- حاصل استثمارات الأموال المحصلة.
- الهبات والوصايا.
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية بعد ترخيص من السلطات المعنية.
- تحصيلات الوكالة وكل حاصل أخر يرتبط بنشاطها.

ثانيا: نفقات الوكالة :

- نفقات التثبيت.
- نفقات التسيير والصيانة.
- النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها وإنجاز مهامها.

الفرع الثاني: مهام الوكالة الوطنية (تقارير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)

تتمثّل مهام الرئيسية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ما يلي :

أولا:تدعم وتقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

ثانيا:تسير وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.

ثالثا: تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و بالامتيازات التي يحصلون عليها.

رابعا: تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات.

خامسا: تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل و التوظيف الولي.

سادسا: الإجراءات المتبعة لإنجاز المؤسسات المصغّرة.

سابعا: توجيه ومساعدة الشباب على بلورة مشاريعهم.

ثامنا: المرافقة أثناء الدراسة للمشاريع.

تاسعا: تقديم الإعانات والامتيازات الممنوحة.

عاشرا: تمنح التكوين للشباب حامل المشاريع.

المطلب الثاني: تقديم وتحليل هيكل الفرع المحلّي للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية:

كغيرها من الوكالات الوطنية فان الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بفروعها المهيكلة والمنضمة تسهر علي تأدية مهامها المنسوبة لها علي أكمل وجه ممكن ,وذلك للوصول للأهداف المسطرة للوكالة وذلك من خلال الهيكل التنظيمي الفعال للوكالة. (تقارير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)

الفرع الأول: فرع المحلي الوطني للوكالة بولاية الطارف

يسهر الفرع المحلي لولاية الطارف علي تحقيق الأهداف المسطرة للوكالة الوطنية من خلال مرافقة و توجيه ودعم الشباب ذوي المشاريع لتحقيق نجاح مشاريعهم.

أولا: تقديم الفرع

تأسس الفرع المحلي الوطني لتشغيل الشباب بموجل قرار من المديرية العامة بتاريخ 06 جوان 1998 وكان مقرها حين ذاك ببلدية بوثلجة ولاية الطارف، وفي شهر جويلية 2006 تمّ تغييرها من بلدية بوثلجة إلى مركز ولاية الطارف.

ثانيا: عرض الهيكل التنظيمي للفرع:

شكل رقم(3-03): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

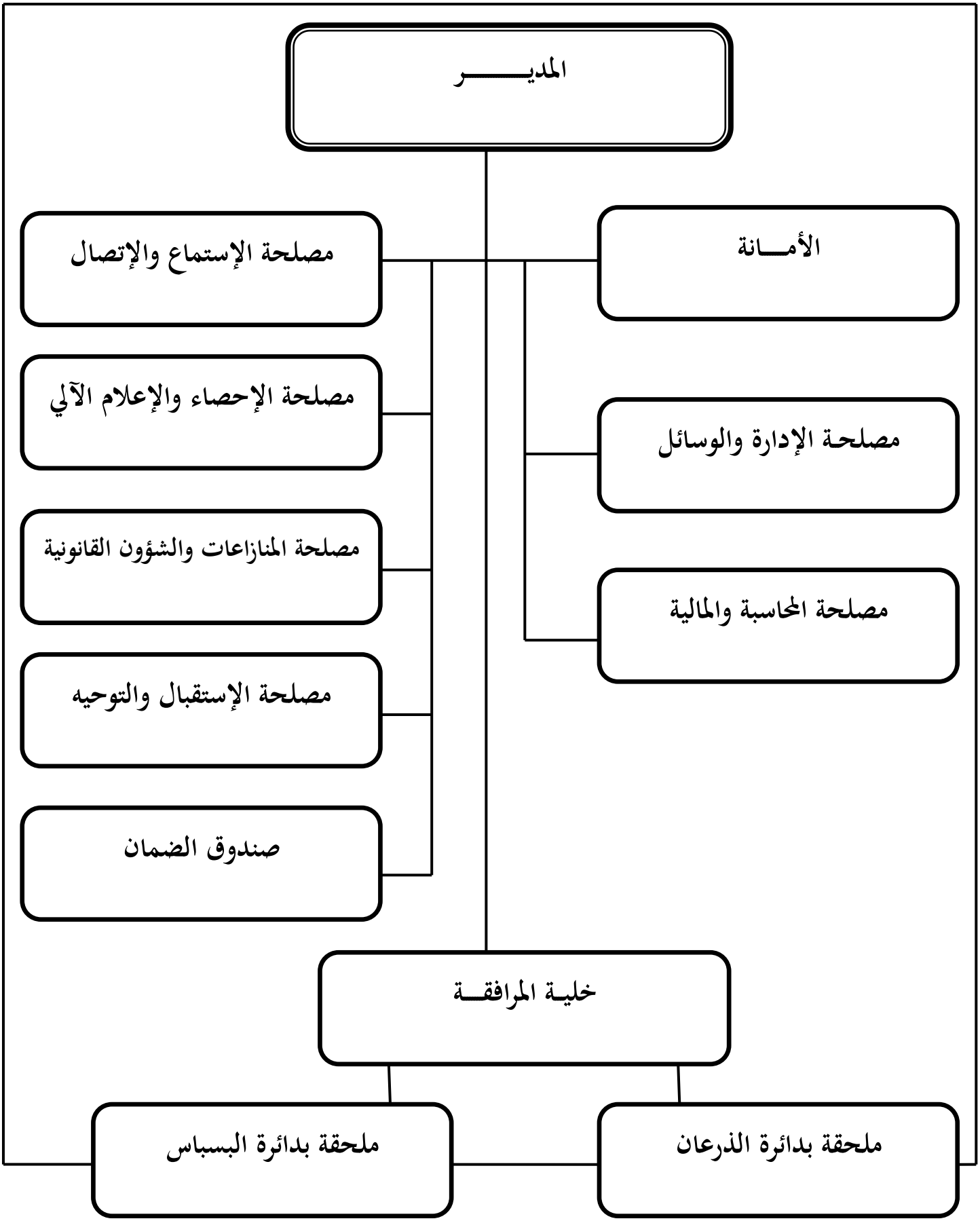

المطلب الثالث: شروط التأهيل وأشكال التمويل:

للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أشكال تمويل عديدة بالإضافة إلى أن لديها شروط للتأهيل نذكر منها:

الفرع الأول: شروط التأهيل للوكالة

هي تلك الشروط الواجب توفّرها في الشاب صاحب أو أصحاب المشروع, وذلك من أجل الاستفادة من مساعدات وإعانات الصندوق الوطني للوكالة.

وهو صندوق انشئ في 8 سبتمبر 1996, والذي يحدّد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 تحت عنوان الصندوق "الوطني لدعم وتشغيل الشباب", والذي وضع تحت تصرّف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أجل الإشراف عليه وتسييره وفقا للشروط والقوانين المحدّدة في التشريع المعمول به, والنظم السارية المفعول.

وهي أربع شروط أساسية تؤهّل الشاب من الاستفادة بالإضافة إلى مساعدات مالية من مزايا الصندوق الجبائية وشبه الجبائية:

أولا: شرط العمر

أن يتراوح سن الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع ما بين 19 سنة إلى 40 سنة كحد أقصى.

ثانيا: شرط تأهل المهني

أن يتوفّر الشاب صاحب المشروع على تأهيل مهني ذات صلة بالنشاط أو مهارة أو ملكات مهنية معترف بها.

ثالثا: شرط التمويل الشخصي

ضرورة مساهمة الشاب بتمويل مشروعه بمساهمة شخصية بنسبة 1 أو 2 % حسب تكلفة المشروع ومستويات التمويل.

رابعا: شرط البطالة

أن لا يكون الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع شاغلين وظيفة مأجورة عند تقديم طلب الإعانة أي أن يكون الشاب بطالا غير منتسب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء أو غير الأجراء.

الفرع الثاني: أشكال التمويل و مستوياته (تقارير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية الطارف)

يعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية ضمن جهاز دعم تشغيل الشباب على صيغتين, صيغة التمويل الثلاثي وصيغة التمويل الثنائي.

أولا : التمويل الثلاثي:

هو عبارة عن التركيبة المالية للمشروع يساهم فيها ثلاثة أطراف وهم:

- بمساهمة مالية شخصية محدّدة لتكلفة الاستثمار ومستوى التمويل.

- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بقرض بدون فائدة بنسبة 29 أو 28% وذلك حسب تكلفة المشروع ومستويات التمويل.
- قرض بنكي من إحدى البنوك العمومية ذو مدى متوسّط بنسبة 70% وذلك حسب تكلفة المشروع

ويتمثل مستوى التمويل في التمويل الثلاثي بمستويين هما:

1-المستوى الأول :

جدول رقم (3-07): مبلغ تكلفة الاستثمار لا يتجاوز خمسة ملايين دينار جزائري (5.000.000 دج).

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
1%	29%	70%

المصدر: تقارير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية الطارف

تكون المساهمة الشخصية للمستثمر صاحب المشروع الذي لا يتجاوز 5ملايين دينارجزائري1 %، وأما مساهمة القرض البنكي تكون 70% أما مساهمة القرض بدون فائدة فنسبته تكون 29%.

2-المستوى الثّاني:

جدول رقم(3-08): مبلغ تكلفة الاستثمار يتجاوز 5 ملايين ولا يتعدى عسرة ملايين دينار جزائري

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
2%	28%	70%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

تكون المساهمة الشخصية لتكلفة مشروع محصور بين خمسة ملايين دينار جزائري و عشرة ملايين دينار جزائري 2%، أما مساهمة القرض البنكي تقدر بـ 70% والقرض بدون فائدة 28%.

ثانيا: التمويل الثّنائي

وهي تركيبة مالية تقتصر على المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دون اللّجوء إلى القرض البنكي, وهما أيضا مستويين هما:

1-المستوى الأول

جدول رقم(3-09): مبلغ تكلفة الاستثمار لا يتجاوز خمسة ملايين دينار جزائري (5.000.000 دج).

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%71	%29

المصدر: معطيات من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

يمثل الجدول تكلفة الاستثمار الذي لا يتجاوز خمسة ملايين دينار جزائري حيث تكون المساهمة الشخصية لصاحب المشروع 71%و مساهمة الوكالة بقرض بدون فائدة يقدر ب 29% .

2-المستوى الثاني

جدول رقم(3-10): مبلغ تكلفة الاستثمار يتجاوز خمسة ملايين على ان لا يتجاوز عشرة ملايين دينار جزائري(5000.001 الى 10.000.000دج)

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
72%	28%

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم و ترقية المقاولات

يوضح الجدول أعلاه أن المساهمة الشخصية لتكلفة استثمار يتجاوز خمس ملايين ولا يتعدى عشرة ملايين حيث قدرت ب 72%، أما مساهمة الوكالة هي عبارة عن قرض بدون فائدة قدر ب 28%.

وتجدر الإشارة إلى أن هده الصيغة من التمويل تجعل أصحاب المشاريع يتحملون عبئ القرض البنكي, وبالتالي زيادة كبيرة في المساهمة الشخصية، وهي صيغة غير مستهدفة من طرف اغلب الشباب, وهدا ما يعزي إلى عدم قدرتهم على مستوى كبير من التمويل الذاتي لمشاريعهم.

ثالثا: الإعانات والامتيازات

يمنح جهاز دعم و تشغيل الشباب نوعان من الإعانة المالية خلال مرحلتين هما:

1- مرحلة الانجاز:يستفيد صاحب المشروع خلال هده المرحلة بما يلي:

- **الإعانات المالية:** تمنح الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب قرض بدون فائدة لصالح صاحب المشروع,وذلك حسب تكلفة المشروع و مستوى التمويل.
- **قرض بدون فائدة:** تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية قرض إضافي يقدر ب خمسمائة الف دينار جزائري (500.000) موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني زيادة على القرض بدون فائدة، وذلك من اجل اقتناء عربة ورشة في النشاطات التالية: الترصيص الصحي، التدفئة و ميكانيك السيارات.
- **قرض بدون فائدة:** تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قرض إضافي يقدر بمليون دينار جزائري موجه للشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لأصحاب الوظائف الحرة وتمنح فقط في مرحلة الإنشاء ولأصحاب التمويل الثلاثي فقط.

2- الإعفاءات الجبائية

إلغاء نسبة الفوائد البنكية التي كان يتحمّلها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والتي كانت تتراوح بنسبة من60% إلى 80 % على النشاطات العادية و النشاطات المدرجة ضمن النشاطات ذات الأولية أي أنّ الصندوق كان يتحمّل الفارق في معدّل الفائدة المخفّض من المعدّل الفائدة التجاري الذي كانت تطبّقه البنوك التجارية، حيث كان الشاب المستثمر لا يتحمّل سوى فارق معدّل الفائدة الغير خاضع للتخفيض.

3-الاستغلال

بالإضافة إلى المساعدات المالية التي يتحصّل عليها الشاب المستثمر ضمن جهاز دعم و تشغيل الشباب فإنّه يستفيد من المزايا والامتيازات الجبائية التالية:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والمعدّات المدرجة في المشروع.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة التي تدخل في صلب المشروع.
- الإعفاء من جميع حقوق التسجيل بالنسبة للقروض مثل: عقود الشركات.
- الإعفاء من الضريبة على الدّخل الإجمالي لمدّة 03 سنوات في المناطق العادية و06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني وكذلك الرسم العقاري.

المطلب الثالث : مسار دراسة المشروع في الوكالة (تقارير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)

في إطار التعاقد بين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومديرية التكوين المهني لولاية الطارف من أجل فتح المجال لتكوين مكثّف خاص للشّباب حاملي المشاريع ولديهم مواهب وخبرة مهنية ولا يتوفّرون على شهادة أو ديبلوم يثبت قدراتهم وكفاءاتهم, وذلك حتى يتمكن هؤلاء الشباب من الإستفاذة من هذا النوع من التكوين حتى يستجيبوا لأحد الشروط الأساسية من شروط التأهيل.

حيث استفاد الشاب صاحب فكرة المشروع والمتمثّل في صناعة الألبان من التكوين في مركز التكوين المهني بالطارف بموجب اتفاقية تكوين رقم 2020/07، والتي تحدد قائمة التخصصات و التكوينات المفتوحة، حيث تلقى الشاب تكوينا مكثّفا في اختصاص تربية الأبقار والملبنة، مما فتح له المجال من الاستفادة من ودعم الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية.

أولا: مرحلة إيداع الملف

الملف: أودع الشاب المستثمر ملفه الاستثماري بعدما تقدّم إلى مصالح الجهاز وتم توجيهه إلى مركز التكوين المهني والتمهين وتحصّله على الشهادة بتاريخ 2020/11/30 يتضمّن الملف ملفا إداريا وآخر تقنيا.

ومن هنا تبدأ عملية المرافقة بين الشاب المستثمر ومرافقه, حيث تم تحديد تاريخ لحضور جلسة إعلامية بينه وبين مرافقه يتم فيها مناقشة فكرة المشروع من أجل معرفة توجّهات الشاب المستثمر وقدراته المهنية ومدى إلمامه بجوانب المشروع المراد إنجازه, كما يمكن للمرافق أن يفحص الفواتير المتعلّقة بالعتاد المدرج في المشروع ومحاولة ضبط قائمة ومعدّات الأجهزة المكوّنة للمشروع ومدى حاجته الفعلية لها.

كما تكون الحصّة مناسبة للتأكّد من كل الوثائق المدرجة في ملف الشاب, وكل هذه البيانات و الوثائق الخاصة بما يتعلّق بالملف التقني, تمثّل الأرضية التي تحضّر من أجل إنجاز الدراسة التقنية الاقتصادية الخاصة بالمشروع الاستثماري المقترح و عرض هذه الدراسات بمعيّة ملف الشاب المستثمر أمام لجنة انتقاء المصادقة وتمويل المشاريع, حيث تتضمّن هذه الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع ما يلي:

1- الميزانية المالية التي تعكس تكلفة المشروع.

2- الميزانية الافتتاحية.

3- جدول حسابات النتائج.

4- الميزانيات التقديرية لمدّة 08 سنوات.

ثانيا: لجنة انتقاء المصادقة و التمويل و مناقشة المشروع:

وهي لجنة محلّية تنظر في قابلية كل المشاريع المقدّمة في إطار هذا الجهاز لتمويلها أي المصادقة عليها أو إرجائها أو إلغائها، وتتكوّن من كل الفاعلين في مجال ترقية التشغيل وخلق المؤسّسات المصغّرة, الصغيرة والمتوسطة, ومحاربة البطالة مثل: ممثل سيد الوالي، ممثل مديرية التشغيل, ممثل قطاع التعليم العالي، ممثل المصالح الفلاحية، ممثل مديرية الضرائب، ممثل الفرع المحلي للسجل التجاري، ممثل الوكالة الولائية للتشغيل، ممثلي كل البنوك التجارية العمومية، ممثل قطاع البريد وتكنولوجية الاتصال وممثلي الغرف المهنيّة.

بتاريخ 2020/12/02 تمّ استدعاء الشاب صاحب المشروع وذلك للمثول أمام اللجنة المنعقدة بذات التاريخ,حيث قامت بدراسة ملف الشاب الذي تضمّن الوثائق التالية:

1- استمارة التسجيل.

2- بطاقة تقديم المشروع أو بطاقة تقنية المشروع

3- بطاقة تقديرية للمشروع.

4- مخطّط أعمال.

بعد دراسة الملف من طرف اللجنة لمخطط الأعمال و الوقوف ما تضمنه من تكلفة المشروع و تقدير الإيرادات المراد تحقيقها أي ما تضمّنته الدراسة المالية للمشروع وتحديد الهيكل المالي للمشروع وفحص ما ورد في الدراسة التقنية خاصة بما يتعلّق بسلسلة الإنتاج وما تحتويه من آلات ومعدّات الإنتاج في جدول تقييم الاستثمارات.

حيث توجّه أثناء المناقشة أسئلة مختلفة إلى الشاب صاحب المشروع تتمحور أساسا حول قدرته في تسيير المشروع وتحكّمه في إدارته وكذا اكتشاف الزبائن الذين يقتنون منتجاته أي معرفة الأسواق المحلية و الإقليمية التي تتوجّه إليها منتجاته وحجم الطلب عليها ونوعيتها.

وكذا تحكّمه في سلسلة الإنتاج بمعنى الآلات والمعدّات المكونة لهذه السلسلة مع سماع ردود أفعاله واكتشاف مدى إلمامه الفعلي بكل جوانب المشروع وتحكمّه فيه بصفة فعلية.

بعدها تمّت المصادقة على المشروع بمعنى موافقة اللجنة على تمويل مشروعه والمضي في تجسيده, حيث تحصّل على شهادة التأهيل رقم 2020/290 بمعنى تمّ تأهيل صاحب المشروع من الإستفاذة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم لدعم وتنمية المقاولاتية بصيغة التمويل الثلاثي, وكذا كل مزايا والامتيازات الجبائية المقرّرة من هذا الصندوق.

لكن قبل تسليم شهادة التأهيل يتم التأكد من طرف مصالح الوكالة مرة أخرى بعدم استفادة الشاب بمساعدة مالية أخري من أي جهاز آخر أو استفادته من أي عقد عمل أو حيازته على أي بطاقة مهنية مثل بطاقة فلاح أو بطاقة حرفي وذلك مع كل الهيئات المعنية.

ثالثا: الموافقة البنكية والإنشاء القانوني للمؤسّسة

من خلال اللجنة يتحدد البنك الذي يقوم بتمويل المشروع وهو أحد البنوك الفلاحية المتعاقدة مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث يقوم الشاب بتحضير الملف البنكي والذي يتضمن الوثائق التالية:

1- شهادة التأهيل.

2- الدراسة التقنية الاقتصادية (مخطط الأعمال).

3- الملف الإداري.

حيث تقوم مصالح الوكالة بتسليم الملف لدى البنك وذلك من أجل دراسته وفحص وثائقه.

يقوم البنك فقط بالتأكد من عدم وجود أية معارضة من طرف البنوك الأخرى في إطار التحري الخاص للبنوك حول كل طالب لقرض بنكي بمعني التأكد من عدم استفادته من أي قرض آخر وفي أي إطار آخر, فيعتمد الدراسة التقنية الاقتصادية للوكالة دون القيام كما كان سابقا بدارسة تحليلية مالية للمشروع.

وبتاريخ 2021/03/04 تمت الموافقة البنكية للمشروع حيث تم اعتماد التركيبة المالية المدرجة ضمن الهيكل التمويلي المعد من طرف الوكالة ضمن مخطط الأعمال أو الدراسة التقنية الاقتصادية بمبلغ: 6640000دج ولم تتعد آجال الدراسة 60 يوما كما هو متعارف حسب القوانين والنظم التي تعمل بها البنوك حسب اتفاق الإطار المبرم بينها و بين الجهاز.

تسلم الموافقة البنكية من طرف البنك لمصالح الوكالة حيث يقوم المرافق باستدعاء صاحب المشروع وتبليغه بالموافقة البنكية ودعوته للقيام بالإجراءات القانونية من أجل إنشاء المؤسسة المصغرة و أولى هذه الإجراءات هو ضرورة إيجار محل مناسب للمشروع وذلك بإبرام عقد إيجاري لمدة سنتين قابلة للتجديد تكون مساحته كافية لاحتواء معدات وسائل الإنتاج المذكورة ضمن قائمة العتاد وهو أساس القيام بالإجراء الثاني وهو ضرورة التقيد في السجل التجاري, حيث تمّ القيد بتاريخ 2021/04/22, واستخراج البطاقة الجبائية من مفتشية الضرائب دائرة اختصاص محل المشروع.

بعد القيام بكل هذه الإجراءات يقوم صاحب المشروع بفتح حساب تجاري في البنك الذي وافق على تمويله وقيامه بدفع المساهمة الشخصية حسب التركيبة المالية للمشروع وهي 190 191.00 دج وتبليغ مرافقه بوصل الدفع المستخرج من البنك وقبل دفع القرض بدون الفائدة الخاص بالوكالة ينبغي القيام بهذه الإجراءات:

1- يقوم المكلف بالمتابعة على مستوى الوكالة القيام بزيارة ميدانية للمحل وإنجاز محضر معاينة المحل والوقوف على مدى مطابقته للنشاط.

2- دفع المساهمة بصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع بمعدل 0.35% على قيمة القرض البنكي طيلة مدة القرض وذلك من أجل تغطية مخاطر عدم استرجاع القرض وهو أحد الضمانات البنكية المفروضة على الشباب.

3- حضور دورة تكوينية لدى فرع الوكالة التي يقوم بها المكلف بالتكوين والتي يتعرف من خلالها الشاب المستثمر على كل ما يتعلق بالقرض البنكي و قرض الوكالة وطرق تسديدهما وكذلك علاقة مؤسسته المصغرة بالإدارة الضريبية وأهمية الاستفادة من قرار منح الامتيازات الضريبية في مرحلة الاستغلال وذلك بعد تسلمه للعتاد وبداية نشاطه.

كل هذه الخطوات والإجراءات هي ضرورية وواجبة قبل الإمضاء على دفتر الشروط وتمويل المشروع من طرف الوكالة.

تم استدعاء الشاب بعد قيامه بالخطوات المذكورة سالفا من أجل الإمضاء على دفتر الشروط واتفاقية القرض بدون فائدة وكذا إمضاءه على سندات لأمر التي تحدد كيفية تسديد القرض بدون فائدة الموزعة على أقساط متساوية على مدة 5 سنوات تبدأ مباشرة بعد انقضاء مدة تأجيل وهي 3 سنوات يليها استحقاق القرض البنكي وفقا لرزنامة تحدد ضمن اتفاقية القرض البنكي الموقعة بين البنك و الشاب المستثمر.

حيث يتم دفع قيمة القرض بدون فائدة من طرف الوكالة وذلك بأمر تحويل من حساب التمويل للوكالة إلى الحساب البنكي الخاص بالشاب المستثمر المفتوح لدى البنك الممول بقيمة 2656158.00 دج بتاريخ 2021/07/06.

رابعا: تسليم العتاد و دخول مرحلة الاستغلال

بعد دفع المساهمة الشخصية من طرف المستثمر و القرض بدون فائدة من طرف الوكالة, وذلك حسب التركيبة المالية المعدة من طرف الوكالة، يقوم البنك بإصدار الصك الأول بقيمة 10 % من قيمة العتاد وذلك بعد تلقي البنك أمر من طرف الوكالة عن طريق أمر بسحب الصك. وذلك من أجل تسليمه للمورد الذي يقوم بتسليم كامل العتاد لصاحب المشروع وذلك حسب الاتفاقية المبرمة بين المورد والشاب المستثمر، بعد تحصل الشاب على العتاد مطابقا لما تم الاتفاق عليه نوعا وكما يقوم بإمضاء وصل الاستلام حيث يقوم هذا الأخير بإخبار مرافقه بأن عملية التسليم قد تمت، حيث يقوم المكلف بالمتابعة بزيارة ميدانية لموقع المشروع بمعية محضر قضائي و إنجاز معا محضر معاينة للعتاد طبقا المواصفات المنصوص عليها في الاتفاقية أو على مستوى فاتورة الشراء وبعدها يقوم المرافق باستدعاء الشاب المستثمر و دعوته لإجراء الرهن على العتاد وهو إجراء قانوني يعتبر من الضمانات المطلوبة من طرف البنك والوكالة معا. وهو بالدرجة الأولى لصالح البنك وبالدرجة الثانية لصالح الوكالة.

بعدها يقوم البنك وبأمر من الوكالة بإصدار الصك الثاني بقيمة 90 % من العتاد المتبقي بعد تلقي أمر بسحب الصك وذلك من أجل تسديد المورد والحصول على باقي الوثائق الأخرى خاصة الفاتورة النهائية للعتاد.

المبحث الثالث: دور الوكالة في دعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

كان وراء تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية عدة هيئات لتشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات عن طريق مختلف أنواع الدعم و التحفيز، ومن بين تلك الهيئات الوكالة الوطنية لدعم الشباب حيث تقوم بمرافقة المؤسسات حتى تحقق نجاح و استمرارية في السوق.

المطلب الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب الشغل حسب قطاع النشاط لسنة 2021

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب شغل وبالتالي التقليل من نسبة البطالة.

يوضح الجدول التالي نسبة اليد العاملة في كل قطاع حيث تكون موزعة على مؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية الطارف.

جدول رقم (3-11): توزيع اليد العاملة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب اختصاص النشاط لولاية الطارف سنة 2021

اختصاص النشاط	عدد المؤسسات	عدد العمال
فلاحة المواد الغذائية	38	1595
مواد البناء	35	497
كيمياء و بلاستيك	15	1150
صناعة الخشب وورق الطباعة	38	340
النسيج	26	106
صناعة الحديد	17	260
محتجر	3	85
صناعات اخرى	1	350
المجموع	173	4383

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات مقدمة من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب عمل حسب اختصاص النشاط تكون مقسمة, حيث نشاط الفلاحة يقدر بـ 36.39% و هو اكبر نسبة يد عاملة حيث تقدر بـ1595عامل موزعين على 38 مؤسسة و هذا راجع إلى الطبيعة الفلاحية للمنطقة واهتمام الكبير بالفلاحة, ويليها نشاط البلاستيك والكيمياء ب 26.23 % موزعين على 130 مؤسسة ثم يليها مواد البناء بنسبة 11.33 % موزعين على 35مؤسسة و ذلك لسهولة و بساطة تسيير حيث لا تحتاج إلى إطارات و كذلك تحقيق أرباح كبيرة, ثم يليها صناعة

الخشب و صناعة أخرى بنسبة يد عاملة على التوالي 7.35% و8 و7 % و صناعة الحديد و النسيج و المحاجر بـ 5.93 % و2.41% و و 1.93% موزعين على 46 مؤسسة.

المطلب الثاني: تطور تمويل المشاريع المدروسة والممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من سنة 2017 ـ2021

تساهم الوكالة الوطنية لدعم وتنيمة المقاولاتية في العديد من المشاريع التي يستفيد منها الشباب للقضاء على البطالة.

الفرع الاول: حصيلة الملفات المدروسة من قبل لجنة الانتقاء وتمويل المشاريع منذ سنة 2017 الى 2021

يمثل الجدول التالي تطور عدد الملفات المودعة والمدروسة من قبل لجنة الانتقاء وعدد الملفات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب من سنة 2017ـ2021

جدول رقم(3–12): حصيلة الملفات المدروسة من قبل لجنة الانتقاء و تمويل المشاريع منذ سنة 2017الي غاية 2021/12/31

السنة	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المدروسة من قبل اللجنة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المرجوة	عدد الملفات المرفوضة	عدد الملفات المودعة لدى البنك	عدد الموافقات البنكية	عدد الملفات الممولة
2017	175	171	159	16	3	164	144	75
2018	309	307	266	43	23	218	161	125
2019	484	416	401	15	22	311	204	199
2020	433	431	402	9	20	336	304	205
2021	816	504	408	206	108	343	304	234
مجموع	2217	1829	1636	289	176	1372	1117	838

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية للمقاولاتية –الطارف–

يمثل الجدول أعلاه حصيلة الملفات المدروسة من قبل لجنة الانتقاء وتمويل لمشاريع منذ سنة 2017 الى غاية 2021, نلاحظ تطور عدد كبير من الملفات المودعة لدى الوكالة حيث في سنة 2017 عدد الملفات المودعة لدى الوكالة ب 175 ملف وفي المقابل نلاحظ أن عدد الموافقات البنكية 144 ملف و عدد الملفات الممولة 75 ملف وبالتالي انخفاض كبير في عدد الملفات وهدا راجع إلى تراجع الشخص عن المشروع, ثم تضاعف العدد الملفات المودعة تقريبا أربعة

مرات إلى أن وصل في سنة 2021 إلى 816 ملف حيث تصل 234 ملف وهدا راجع إلى الإقبال الكبير من الشباب للوكالة, لكن عدد الملفات الممولة في تزايد معتبر من 75 ملف في سنة 2017 الى 125 ملف في سنة 2018 و 199ملف ممول في سنة 2019 ، 205 و234 ملفات ممولة في السنتين التاليتين 2020 و2021 على التوالي، وهذا راجع إلى اهتمام الكبير الذي يحظى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية من قبل السلطات المعنية و الشباب أصحاب المشاريع.

أما بالنسبة لعدد المشاريع المرفوضة و المرجوة (المؤجلة) فهي قليلة جدا بالمقارنة مع المشاريع الممولة ماعدا في سنة 2021 فقد ازدادت نسبة الرفض والتأجيل للملفات وهدا راجع لعدم إمكانية صاحب المشروع على إقناع اللجنة بدرايته بالنشاط وعدم تحكمه في تسيير المشروع عن طريق عدم قدرته على الإجابة الوافية على الأسئلة الموجهة له أثناء المقابلة، بالإضافة إلى عدم استيعابه لمختلف المعلومات المقدمة من طرف التكوين.

الفرع الثاني : توزيع عدد المشاريع الفلاحية الممولة من طرف الوكالة

تحظى المؤسسات الصغيرة لولاية الطارف بنسب متفاوتة في عدد الملفات الممولة في القطاع الفلاحي . يمكن توضيحها في الجدول الموالي.

جدول رقم (3–13): توزيع عدد المؤسسات الفلاحية الممولة من طرف الوكالة الوطنية

المؤسسات / السنوات	مؤسسات الاستغلال الفلاحي	تربية الابقار	البيوت البلاستيكية
2017	30	01	00
2018	60	00	00
2019	50	05	00
2020	40	15	03
2021	20	12	03

المصدر: الوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية

يمثل الجدول أعلاه توزيع عدد المؤسسات الفلاحية الممولة من طرف الوكالة الوطنية حيث نلاحظ من خلاله أن الوكالة أنشأت229 مؤسسة تنشط في قطاع الفلاحي خلال سنة السنوات الخمس الأخيرة منها 91 مؤسسة تنشط في الاستغلال الفلاحي وهو الأكثر استقطاب للعمالة، حيث تقدر عدد المؤسسات الخاصة بهدا القطاع ب 200مؤسسة وهدا لحاجة الشباب بأدوات الاستغلال الفلاحي لاستغلالها لأراضيهم ، أما في نشاط تربية الأبقار أنشأت الوكالة 23

مؤسسة وهي نسبة قليلة جدا ، أما في نشاط الفلاحة البلاستيكية والتي كانت شبه منعدمة مولت الوكالة 6 مؤسسات وهدا راجع لعدم اهتمام الشباب بالبيوت البلاستيكية وقلة استغلالها في الولاية.

المطلب الثالث: مشكلات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية الطارف

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية الطارف من العديد من المشكلات جعلت مساهمته في التنمية الفلاحية ضعيفة من بينها :

أولا: مشكلة التمويل

حيث أن معظم المشاريع لا تجد التمويل اللازم لها بسبب الشروط و الضمانات المطلوبة من طرف البنوك, والتي لا تتوفر لدي غالبية الشباب, بالإضافة إلى ضعف فعالية هيئات ضمان القروض.

ثانيا: مشكلة التنسيق

إن ضعف التنسيق لدى البنوك والهيئات الداعمة بالولاية رغم وجود اتفاقيات بين البنوك ومختلف الهيئات الداعمة لها يسبب مشكلة كبيرة لدى الشباب إلى جانب تمويل مشاريعهم.

ثالثا: مشكلة التنويع في القطاعات

إن أغلبية المؤسسات صغيرة و متوسطة تنشط في قطاع الخدمات و التجارة و تتجنب الاستثمار في قطاع الفلاحي و ذلك لعدم كفاية الدراسات التقنية و الاقتصادية الخاصة بهذا القطاع .

رابعا: مشكلة التكاليف

إن ارتفاع تكاليف المواد الأولية والنقل في قطاع الفلاحة جعل المستثمرين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جعلهم يعزفون علي مزاولة مثل هذه النشاطات و الخوف من الخسارة.

خامسا: مشكلة التأطير والمرافقة

إن ضعف تأطير ومرافقة المؤسسات الصغيرة زاد من نسبة اختفاء هذه المشاريع في السنة الاولى من الانطلاق.

سادسا: مشكلة البيروقراطية

إن مشكلة البيروقراطية و طول مدة دراسة الملفات المقدمة لمختلف الهيئات مما ادى بالكثير من الشباب البطال الإحجام عن القيام بأي نشاط خاص.

سابعا: ضعف التكوين و العمالة المؤهلة

إن معظم الفلاحين غير مؤهلين علميا لمزاولة نشاطهم الفلاحي كما يجب لذلك نجد تدهور في المنتوج الفلاحي و ذلك ينتج عنه اضطراب في السوق.

خلاصة الفصل:

تعد ولاية الطارف ولاية فلاحية لاحتوائها علي أراضي فلاحية شاسعة ومنتجة إلا أنها في السنوات الأخيرة تراجع نسبة نمو الإنتاج لمعظم المنتجات النباتية و الحيوانية ,بالرغم من المجهودات المبذولة من الدولة للنهوض بالتنمية الفلاحية بإنشاء وكالات داعمة وممولة للمشاريع والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في قطاع الفلاحة ,منها الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية.

ومن خلال عملية التقييم للدراسة التي قمنا بها, يتضح أنه و بالرغم ما تقدمه الوكالة من خدمات و تسهيلات ومنحها العديد من الامتيازات للشباب طالبي المشاريع إلا أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب, و ذلك لعدم استمرارية عملية المرافقة حيث تنتهي بمجرد إنشاء المؤسسة , و السبب في ذلك نقص العدد وعدم كفاءة المرافقين زيادة على انعدام مراكز التكوين الخاصة بالمرافقة و أخرى خاصة بالشباب حتى يتسنى لهم معرفة طرق إنشاء وتسيير مؤسساتهم .

ومن خلال ما سبق, يتضح أن أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنشأة في إطار الوكالة تواجههم عدة مشاكل يمكن تجاوزها من خلال العمل على معالجة النقائص و سد الثغرات , وهذا ما يؤدي إلي تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها الوكالة, حتى تتمكن من تجسيد أهدافها المتمثلة في دعم الشباب لضمان استمرارية نمو هذه المؤسسات.

الخاتمـــــة

من خلال تحليل التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من بلدان العالم اتضح لنا الغموض الذي يتضمن تعريفها، حيث وضع تعريف ثابت وصحيح لها يعتبر عنصر هام لوضع البرامج وسياسات الدعم لهده المؤسسات, ورغم اختلاف هده التعاريف حسب كل دولة إلا أنها تتفق أن الأعمال التي تمارسها هده المؤسسات من خلال شخصية معنوية أو طبيعية قد تشمل عدد من العمال وتتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها وكذلك انخفاض رأسمالها، وتلعب هده المؤسسات دور هام في المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب عمل، إلا انه رغم الأهمية الكبيرة لها إلا أنها تصطدم بمجموعة من الصعوبات والعراقيل تحد من أدائها كالصعوبات المالية والإدارية ومشاكل التسويق والمنافسة.

ويمكن القول عن التنمية الفلاحية أنها جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية الجزائرية وذلك لما تلعبه من دور حيوي وفعال وأيضا لعلاقتها المباشرة مع مختلف القطاعات في الدولة لذلك قامت الجزائر بالعمل على ترقية هدا القطاع والنهوض به في ظل التغيرات الاقتصادية الوطنية والدولية التي تواجهها بأبعادها المختلفة من خلال تفعيل الموارد القادرة بالنهوض بالفلاحة الوطنية وترشيد استعمالها اعتمادا على مجموعة من البرامج والخطط الإستراتيجية لضمان خلق اقتصاد جديد بعيدا عن البترول.

فيما قمنا بإسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري على اعتبار ولاية الطارف كنموذج لدراسة حالة التي قمنا فيها بتناول مختلف الإمكانيات الفلاحية التي تمتلكها الولاية والتي يمكن أن تأهلها لاستقطاب مجال استثماري خصب، كما حاولنا الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية الطارف وتقييم مدى مساهمتها في تحقيق تنمية القطاع الفلاحي من خلال توضيح مساهمتها في توفير مناصب شغل وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمنتوجات الفلاحية.

وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع يمكننا اختبار الفرضيات السابقة الذكر على النحو التالي:

1-الفرضية الأولى: نؤكد صحة الفرضية المتمثلة في الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في صعوبة الحصول على تمويل وارتفاع تكلفة رأس المال المقترض من البنوك, شدة المنافسة، حيث تعد عائق لإنشاء واستمرار المؤسسات ويجب إزالتها لفسح المجال لها لتتمكن من لعب دورها التنموي.

2- الفرضية الثانية: نؤكد صحة الفرضية حيث أن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الفلاحية تكمن في توفير مناصب شغل وارتفاع مساهمتها في القيمة المضافة واستقطاب الاستثمار.

3- الفرضية الثالثة: نؤكد صحة الفرضية التي تقول أن هناك العديد من الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي تكمن مهامها في تمويل ومرافقة هده المؤسسات ومراقبة تطورها خلال دورة حياتها.

4-الفرضية الرابعة: نؤكد صحة الفرضية المتمثلة في أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية الطارف تبذل مجهود كبير في خلق وتمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الفلاحة بالولاية إلا أنها غير فعالة.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال ما سبق يمكن عرض النتائج التالية:

1- تعد التنمية الفلاحية احد أهم أقطاب التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال استخدام الأمثل للموارد المتاحة وتنوع الصادرات حيث قامت الدولة بالعديد من الإصلاحات والإجراءات والسياسات الفعالة للنهوض بالتنمية الفلاحية.

2- بالرغم من استحداث الجزائر للعديد من الوكالات وهيئات الدعم لتمويل وعم المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي لكن يبقى التمويل من المشاكل الأساسية التي تواجه إنشاء أو توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تفتقد في معظمها إلى الضمانات اللازمة حتى تتحصل على قروض من مصادر تمويل الخارجي بما فيها البنوك.

3- بالرغم من تقديم مختلف الوكالات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الفلاحي إلا أن مساهمتها في خلق مناصب شغل وتحقيق التنمية الفلاحية لم يحقق النتائج المرجوة بسبب ضعف الرقابة على البرامج الداعمة والمبالغ المقدمة للدعم الفلاحي.

4- بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية الطارف المتمثلة في انشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الفلاحة إلا أنها تعد غير فعالة حيث أن معظم المؤسسات تزول وتختفي من السنة الأولى وهدا بسبب عدم كفاءة وتأهيل المرافقين الذين يتابعون مسار تطور المؤسسات وعدم تحلي الشباب بالمسؤولية تجاه مشروعه الفلاحي.

ثانيا: توصيات الدراسة:

من خلال النتائج السابقة يمكن ذكر بعض التوصيات لهذه الدراسة كما يلي:

1- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والاستغلال الفعال لما توفره هده التكنولوجيا من مزايا وتطبيقات.

2- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لروح المبادرة الفردية والأفكار الابتكارية للعمال.

3- توفير البيئة الأساسية والمناطق الخاصة بالأنشطة التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- تكوين الموارد البشرية العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- ضرورة إقامة برامج ومراكز نوعية وتأهيل وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي و الاعتماد على الإرشاد الفلاحي.

6- العمل على تقوية ومساعدة القطاع الفلاحي والحفاظ عليه ومحاولة إدماجه بالاقتصاد الوطني من خلال إنشاء المؤسسات الفلاحية في مختلف الولايات الفلاحية.

7- ضرورة توفير التمويل اللازم لأصحاب المشاريع الفلاحية بصفة عامة من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية في ذلك، من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة وعدم إهمال هده الملفات.

8-ضرورة إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي بالجزائر كقطاع استراتيجي والعمل على دعمه بمختلف الوسائل وتحويله إلى قطاع أساسي وفعال في تحقيق التنمية الفلاحية.

9- العمل على إقامة هيئات خاصة بالمتابعة الميدانية للاستثمارات الفلاحية والإشراف وتقديم التوجيه الفلاحي اللازم لضمان تحقيق تنمية فلاحية في الجزائر.

10- التشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة تنشط في مجال الفلاحة بمختلف أنحاء ولاية الطارف لتحقيق التنمية الفلاحية.

11- ضرورة التنسيق بين البنوك ومختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الطارف لحل مشكلة التمويل.

قائمة المراجـــع

أولا: الكتب

1- طاهر محسن الغالي منصور, **منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة**, الطبعة الأولى, دار وائل للنشر والتوزيع, عمان.

2-كاسر نصر المنصور, شوقي ناجي جواد, **إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء**, دار الحامد للنشر, عمان.

3- نبيل جواد, **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, الطبعة الأولى, المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع, لبنان

4- توفيق عبد الرحيم يوسف, **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان.

5- الياس بن ساسي, يوسف قريشي, **التسيير المالي**, دار وائل للنشر, الجزائر.

6-محمد إسماعيل بلال, **نظم المعلومات الإدارية**, الدار الجامعية الجديدة, الإسكندرية.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

1-بن دعاس سهام, 2021,**مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية**,مجلة الفكر للدراسات القانونية و السياسية, المجلد 04,العدد 03, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد لمين دباغين, سطيف2.

2- فاروق اهناني, رابح لعروسي, 2018,**إستراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية و الريفية**, مجلة العلوم القانونية و السياسية, المجلد 09, العدد02, جامعة الجزائر 3, الجزائر

3-سليم العمراوي, ديسمبر 2019, **انعكاس سياسات التنمية الفلاحية والتنمية الريفية في الجزائر**-دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة-(2001-2019), مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية, المجلد 6, العدد 3, الجزائر.

4-بدر الدين طالبي, سلمى صالحي,(2015), **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**, مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة, العدد 31, جامعة الجزائر 3.

ثالثا: الأطروحات و المذكرات الأكاديمية

1-هالم سليمة, (2016-2017),**هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**,أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص اقتصاديات إدارة أعمال, جامعة محمد خيضر, بسكرة , الجزائر.

2- برجي شهر زاد(2016), **محفزات تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, أطروحة دكتوراه في التسيير الدولي للمؤسسات, تخصص مالية دولية, جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان, الجزائر.

3-واضح نعيمة,(2017) **العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص تسيير ومالية المؤسسات, جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان, الجزائر.

4-مشري محمد الناصر,(2011),**دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**, مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية, تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة, جامعة فرحات عباس, سطيف, الجزائر.

5- سماح أسماء,(2015), **دور الهيئات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل الدور التنموي لها**-(دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية أم البواقي), مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير, تخصص مالية و بنوك, جامعة أم البواقي, الجزائر.

6-طالبي خالد, (2011), **دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية, تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية و المالية, جامعة منتوري, قسنطينة, الجزائر.

7-عليان نبيلة(2015), **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, مذكرة ماستر في العلوم التجارية, تخصص مالية المؤسسة, جامعة العقيد اكلي محند اولحاج, البويرة, الجزائر.

8-بن مبروك نبيلة,(2017), **تفعيل دور الموارد البشرية في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص التحقيقات الاقتصادية الكبرى وسير الاراء, جامعة الجزائر 3, الجزائر.

9- عقال الياس ,(2017), **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2000-2014)** ,رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود و تمويل, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر.

10-دندن فتحي حسن,(2016), **تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014**, مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية, تخصص تحليل اقتصادي, جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم, الجزائر.

11- لخميسي الواعر(2018), **دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر** (دراسة حالة ولايتي ام البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016), اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص دراسات مالية, جامعة غرداية, الجزائر.

12-مجدولين دهنية,(2017), **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**, اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص نقود وتمويل, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر.

13- غردي محمد(2012), **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**, رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر3, الجزائر.

14-سفيان حنان,(2019-2020), **السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع اسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية**, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة سطيف1, الجزائر.

ثالثا: المؤتمرات و الملتقيات العلمية

1-فرح بن سالم(2021), **واقع القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية**, ملتقى العلمي الوطني حول "القطاع الفلاحي في الجزائر" الواقع والأفاق, جامعة برج بوعريريج, الجزائر.14-03-2021.

2-مسعودي سارة(جامعة عنابة)-مصطفاوي محمد الأمين(جامعة المدية),(2021), **المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مرد وديتها**, ملتقى العلمي الوطني حول"القطاع الفلاحي في الجزائر"الواقع والآفاق, الجزائر.

3-بوعريوة ربيع(2017), **أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية**, الملتقى الدولي الرابع حول" القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط يومي 24-25 ماي 2017, جامعة أمحمد بوقرة , بومرداس, الجزائر.

رابعا: المواقع الالكترونية

www .mingari.dz/assurance.html

التقارير:

1-مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.

2- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الملاحـــق

الملحق 01 :توزيع اليد العاملة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إختصاص النشاط لولاية الطارف 2021

الملحق رقم 01

توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط:

قطاع النشاطات	عدد المشتغلين
الإدارة	30103
البناء و الري والأشغال العمومية	33669
الفلاحة الصيد البحري والغابات	34287
لصناعة	26328
الخدمات	22662
التجارة	26935
قطاعات أخرى	6090
المجموع	180074

يظهر توزيع العمال حسب فرع النشاط الاقتصادي غلبة قطاع الزراعة بنسبة 19.04٪ من العمال يليه قطاع البناء بنسبة 18.70٪.

ويتركز أكثر من 17٪ من هؤلاء المأهولة في بلديات البسباس والطارف والذرعان .

الملحق : 02 توزيع توزيع الأراضي الفلاحية المستغلة لكل دائرة في ولاية الطارف 2021

الملحق رقم 02

3° Partie / 1.3 : Agriculture : Statistiques et indicateurs de la wilaya

	Unités	Données
Superficie agricole totale	Ha	84031
SAU totale	Ha	74173
S.A.U irriguée	Ha	15238,15
Superficie des zones - Alfa	Ha	0
Superficie phoéniciculture (dattes)	Ha	0
Ovins	Nbre	162335
Bovins	Nbre	83810
Caprins	Nbre	41545
Camelins	Nbre	750590
Aviculture (nombre de batteries)	Nbre	0
SAU irriguée / SAU totale	%	20,54
Superficie des zones Alfa / superficie de la wilaya	%	0

2021 ملحق رقم 08

3° Partie / 1.1 : INDUSTRIE : PME - PMI (Publique et Privé)

Branches d'activités	Activités principales	Nbre d'unités de production	Effectif total (emploi)
Agro-alimentaire	Minoterie-Conserverie de Tomate-Aliment de bétail-Abattoir-Eaux minérale-Boissons alcoolisées-Laiterie-Huilerie-Boisson et jus-Boulangerie industriel.	38	1595
Matériaux de construction	Matériaux de construction- Céramique.	35	497
Chimie & Plastique	Chimie – Plastique.	15	1150
Industrie de bois-Papier-Imprimerie	Bois – Papier – Imprimerie.	38	340
Textiles-Chaussures et Cuir	Textiles – Cuirs.	26	106
ISMME	Sidérurgiques – Ismme	17	260
Mimes et Carrières	Carrières.	3	85
Divers	Montage des appareils.	1	350
TOTAL		173	4383

الملحق : 03 حصيلة الملفات المدروسة من قبل لجنة الإنتقاء وتمويل المشاريع منذ سنة 2017–2021

الملحق رقم 09

2016/12/31

السنة	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المدروسة من قبل اللجنة	عدد الملفات المرفوضة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المؤجلة	عدد الملفات المسحوبة
2008	614	530	94	436	92	113
2009	930	842	135	707	113	135
2010	450	734	48	659	27	44
2011	5624	5238	1074	4121	43	1659
2012	536	1119	283	769	67	1155
2013	880	1111	296	728	87	582
2014	989	1425	389	912	103	896
2015	453	604	116	409	61	552
2016	149	176	20	143	13	149
2017	175	171	16	139	3	144
2018	309	307	43	266	23	218
المجموع	11108	11940	2439	8956	530	6350

ان الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تؤكد ما سبق، وان تطرقنا له في الجدول الأول من تحليل للأرقام الا ان ما يمكننا اضافته بالنسبة لهذا الجدول هو عدد المشاريع المودعة قبل وبعد 2008 حيث انه وخلال هذه السنة وعند انشاء الوكالة في 1998 أي مدة 10 سنوات عدد الملفات لم يتجاوز ال 5510 ملف وهو رقم تمت مضاعفته في العشرية اللاحقة حيث ان الرقم تضاعف فوصلنا الى 11108 ملف في اخر عشر سنوات.

وهذا راجع لعدة عوامل منها:

- وعي الشباب أكثر بالوكالة ومشاريعها من رغبتهم في انشاء مؤسسات مصغرة. وثقتنا بإمكانياتهم وتخصصاتهم.

1- الأرقام الواردة في الجدول هذا من الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر (ANGEM) - فرع الجلفة.